

إن اقتصاد الجزائر منذ تحقيق الاستقلال السياسي عام 1962 إلى اليوم، مرّ بأزمات وصدمات متنوعة متفاوتة الآثار والنتائج والمدى. كما أنّها مرّت بمراحل النقاها الاقتصادية فتزايدت النفقات العمومية واكتست معدلات نمو مصطنعة غير حقيقية معتمدة في معظمها على عائدات البترول وبدرجة أقل بتحسينات قطاعية في جهات أخرى منها الفلاحة و بعض الصناعات التحويلية.

أهم العوامل التي يركز عليها النمو في الجزائر غير قادرة على بعثه لهذا يأخذ شكل أسنان المنشار وهنا يجدر التذكير بفكرة أن الاقتصاد يمشی فوق شفرة حلاقة. هذا يقتضي حاليا الحذر الاقتصادي من خلال العمل على توظيف الرخاء المالي الحادث منذ 2004 إلى ضبط وتغير المعادلة الاقتصادية بصورة جذرية والانهاء من التبعية للمحروقات عموما -البترول على الخصوص-.

مرت الجزائر بتغيرات عميقة، أحدثت صورة متغيرة للواجهة الاقتصادية للبلد محليا ودوليا. في أوائل أوقاتها بدأت بمرحلة التصنيع الذي ينطوي تحت لواء نظريات التنمية. عند تصفح بانوراما الاقتصاد الجزائري نجد أن البترول لم يكن بالغ الأهمية والحصة في الناتج المحلي الوطني الخام بالقدر الحالي بل الفلاحة كانت الرائد الاقتصادي الدافع لعجلة النمو والتنمية.

في طرحنا هذا نستعرض تشخيصا للظروف الاقتصادية للبلد المحكومة بقيود عدة، المطروحة تحت إشكال مكانة البترول وواقعة على الاستقرار الاقتصادي، من أجل إظهار ضرورة العمل من خلال الرغبة السياسية المبنية على إدخال ميكانيزمات تنظيمية بهدف امتصاص أثر الصدمات البترولية على اقتصادنا.

مرّت بمرحلة الانتظار (1962-1966)، الاعتماد على الصناعة الثقيلة، استعادة السيطرة والسلطة على الثروات الطبيعية، إحراز التكنولوجيا المتطورة، خلق مناصب الشغل ... برامج انتخابية اقتصادية من أجل الإنعاش الاقتصادي.

المهم أن الهدف كان وما زال «بناء اقتصاد قوي للخروج من التخلف وهو اقتصاد وطني غير تابع يضمن الاستقلال للبلاد والعدالة الاجتماعية لأهلها»¹، والقضية المطروحة في واقع إشكالية الرسالة جاءت في دراسات عدة ومناقشات لما برز قطاع المحروقات كعامل مهم، ودار حوله هذا السؤال

¹. أحمد هي اقتصاد الجزائر المستقلة د.م. ج الجزائر 1991 ص 21.

"هل يجب الحفاظ على المحروقات داخل الآبار والحقول لضمان مستقبل الأجيال القادمة؟ أم يجب استغلال قطاع المحروقات عن طريق تصديره للحصول على العملات الصعبة لضمان تنمية اقتصادية دائمة في المدى البعيد؟"¹.

III-1: نظرة تاريخية عن النمو الاقتصادي الجزائري

بعد خروجها من حرب السنين السبع، اختصّ الاقتصاد الجزائري بموروث اقتصادي عن فرنسا، ريفي فلاحي في جلّه غير متحكّم فيه نوعاً ما، لتدخل البلاد في نهج التصنيع والصناعات الكبرى رغم الضعف الكبير في اليد العاملة والعارفة بأمور .

لعب القطاع العام الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد لكن النجاح كان ضئيلاً، مختارة بذلك طريقة تنموية متدرجة عبر مخططات لتجد نفسها أهما تتغذى من قطاع المحروقات وبتزايد مذهل على حساب القطاعات الأخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها ولكن الخطأ الاقتصادي يبرز في الإهمال التدريجي لقطاع الفلاحة والزراعة معاً الذي أراه قطاعاً أولى بالاهتمام.

تحقيقات البلاد من مشاريع صناعية قوية كان له أثر على الاقتصاد العالمي من خلال بروزها كدولة ذات صبغة صناعية، لتدخل قاموس نظريات التنمية والمبادلات الدولية في إطار نظام اقتصادي شبه مغلق.

برز لدى البلد بانوراما أفكار التغير الحرّ بأنه الوسيلة الأساسية لتحقيق النمو والتنمية في الثمانينات، مواجهة بذلك الدين البغيض الذي أهلك خزانة الدولة، ضغوطات المؤسسات المالية الدولية التي كانت تفرض شروطاً ومخططات التعديل الهيكلي وخفض القطاع العام. فدخلت في مرحلة الخصوصية ولم تنجح شركات كبيرة في أداء المهام المناطة بها والأسوأ أن هذه الظروف وازتها ظروف حالكة سياسية أسالت ما ليس بحق أن يسال، لكن بعد العسر يسر، وبعد الفجر الحالك الصباح المنير.

توّجت سنوات التسعينات إلى اليوم بمراحل الإنعاش الاقتصادي وفق مخططات حاملة قضت على بعض الظروف دون الأخرى إثر تحسن إيرادات الدول من فوائض مالية بسبب ارتفاع أسعار البترول فتحسّن النمو الاقتصادي في شكله ورقمه دون حجمه الذي قد يصنع بالبلاد لكون

¹ Ahmed Benbitour L'expérience Algérienne de développement 1962-1992 leçons pour l'avenir Edition ISGP Alger Fév. 1992 P 82.

القطاعات الإنتاجية الحالية مازالت ضئيلة مقارنة مع المطلوب منها تحقيقه بسبب معاناتها من أزمات هيكلية.

كل هذا ليس ناتجا من الصدفة بل عن خطط متتابعة واستراتيجيات متداركة منذ 1962 إلى اليوم، هذا يستدعينا التطرق للأوضاع الاقتصادية التي عرفتھا الفترة المعنية بالدراسة وركائزھا التنموية.

III-1-1: ظرف النمو الاقتصادي الجزائري قبل التسعينات

منذ صبيحة الاستقلال، وخلال أكثر من ثلاث سنوات بقيت موازين القوى الاجتماعية الجزائرية من دون أن تسمح لأية واحدة منها أن تعطي للتنمية اتجاهها مرغوبا فيه بعدما وضعت الخطوط العريضة للبناء والتنمية للجزائر في اجتماع طرابلس 1962 ، تمّ تحديد البنية الهيكلية المستقبلية للاقتصاد الجزائري التي تكمن في «تشديد هياكل ديمقراطية وشعبية في البلاد اعتماداً على السيادة الوطنية والتخطيط، كان يعلن مسبقا عن حدوث التأميمات للمصالح الأجنبية وعن التخطيط المركزي للاقتصاد وعن الاتجاه الاشتراكي»¹ وهذا في ظل إرث اقتصادي منهك مدمر له من الخصائص ما يلي:

- نسيج ثقافي ضعيف
- نسيج اقتصادي هشّ
- فضاء صناعي محدود قابل للتحديث
- وضع غير متوازن
- سوق محلية غير وافية مركزة جغرافيا
- صناعات قاعدية في غير محلّها
- غياب شبه كلي لصناعات خفيفة
- اللاتوازن الإنتاجي الجهوي
- منظومة اقتصادية خاضعة لحاجات الاقتصاد الفرنسي (صادرات إلى فرنسا، وواردات منها بنسب كبيرة).

¹. أحمد هني مرجع سابق ص 21.

لهذا عمدت الحكومة الجزائرية آنذاك إلى إتباع إستراتيجية اقتصادية تنموية تنطوي تحت لواء النمو الاقتصادي الواعد من خلال الاعتماد على "تنمية القوى الإنتاجية المادية باعتبارها ضمان لتحقيق الاستقلال الوطني، كذلك استراتيجية التصنيع وبناء اقتصاد وطني مستقل"¹، عندها ظهر نظامين في إدارة الوحدات الاقتصادية:

- التسيير الذاتي

- إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية

اعتمدت وتوجهت نحو فكرة التصنيع باعتباره "الحل الضروري لمشكل البطالة"² وكان هذا في الخطة الثلاثية الأولى (1967-1969). احتوت الجزائر قبل الاستقلال وبعده على "ثروات منجمية هامة تابعة لأيدي الرأسمال الفرنسي بترول وغاز، وكذلك الفوسفات، الحديد، الزنك، الرصاص، الزيت، اليورانيوم"³.

بعد ميثاق طرابلس بعامين جاء ميثاق الجزائر الذي حدد المحاور الكبرى المهمة والأساسية التي تقضي بتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة اشتراكية. يظهر من خلال خطوط المخطط الثلاثي الأول الاستراتيجية الجزائرية لتحقيق النمو البارز في "رغبة حكومة الدولة لتأمين التحول المحلي للثروات الوطنية وزيادة استعمالها المحلي من طرف الاقتصاد الجزائري بغرض إلغاء تدريجي للانفتاح الخارجي للبلد، الهدف - على المدى الطويل - الذي تطمح إليه من متابعة هذه الاستراتيجية هو إنشاء جهاز إنتاجي كامل قادر على المساهمة في إشباع الحاجات المختلفة للمستهلك والاستعمال الكامل للموارد المحلية، بالخصوص قوة العمل"⁴.

لم يكن الأمر سهلا للخروج بالجزائر من التبعية السياسية والاقتصادية لفرنسا إلى حرية تامة وتحديد التوجهات الاقتصادية للدولة الجديدة الناشئة، فتوجهت البلد إلى إنشاء صناعات ثقيلة قاعدية من خلال التحكم في التجارة الخارجية وإحداث تحولات هيكلية في قطاع الفلاحة. النتيجة كانت خلق ديناميكية للتنمية الصناعية خلال ما تواجد من قطاع كبير ضخم، تشغيل هام لليد العاملة وتحسين أوضاع السوق المحلية وزيادة وسائل التراكم المحلي.

¹ . Benaouda Hamel Système productif Algérien et indépendance nationale, OPU Alger, Tome 1, 1983, P: 103.

² . D. Seers "The role of industry in development: some fallacies" the journal of modern African studies N° 4, 1963, P: 253.

³ . Revue problèmes économiques N° 1663 du 05 Mars 1980 (l'évolution économique de l'Algérie) F.G. Robin.

⁴ . M. Raffinot et P. Jacquemot Le capitalisme d'Etat Algérien, Edition Maspero, Paris, 1977, P: 137.

قد نلاحظ بعض أوجه الاستثمار القطاعي في إطار العجلة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة آنذاك من خلال الأرقام التالية (مليون دينار جزائري):

الجدول (III-1): الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة 63-66

السنوات	1963	1964	1965	1966
الفلاحة	60,8	147,9	98,2	338,8
الصناعة	151	131,6	156,8	370,9

Source : La revue Tiers Monde, Juillet-Septembre 1971, P: 362. «Les industries industrialisantes et les options algériennes», G. Destanne de Bernis

لعبت الدولة دورا محوريا الذي يركز عليه نجاح مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة في المخططات الثلاثية والرباعية فعملت على استرجاع الثروات، سرعة التصنيع، التنمية الفلاحية، الاندماج والتنويع، إحداث مراقبة الصرف وعملة وطنية. إن هذا النهج الإنمائي كان سببه "محفزات منها معنوية ومنها مادية، فالأولى تكمن في الحمية الثورية التي اتسم بها أفراد الشعب الجزائري الأحرار، أما المادية فنجد أهم الآبار المكتشفة في صحراء البلد إبان الاحتلال: حاسي مسعود (البترو) وحاسي الرمل (الغاز)، كانت بمثابة دافع فعند الاستقلال «إنتاج البترول فاق 20 مليون طن سنوياً»¹.

هذا الجدول يبين تطورات إنتاج البترول في الجزائر ودول الأوبك ما بين 1960-1969 (10³ برميل يوميا):

الجدول (III-2): تطورات إنتاج البترول الجزائري ما بين 1960-1969

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الجزائر	181,1	330,9	436,9	504,3	557,8	558,7	718,7	825,7	904,2	946,4
الأوبك	8674,0	9340,9	10484,7	11489,7	12955,3	14306,5	15734,3	16774,6	18688,7	20802,1

Source : OPEC : www.opec.org/library/T13.html

الفهم النظري لإستراتيجية الجزائر في التنمية "تعود لعام 1966، الأعمال النظرية الأولى للإستراتيجية الجزائرية للتنمية، في حين لم يمتلك البلد ثرواته المنجمية (البترول والغاز). بمقتضى

¹ . La revue Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 166, Octobre-Décembre 1999, P: 3.
«Nouvelles orientations de la politique pétrolière algérienne», Midrel Chatelus.

معاهدات أيّيان رسماً بياني للنمو على المدى الطويل حدد كنموذج شبه كلي اتبع. يعتبر بالنسبة لمصممي البحث عن تعظيم معدل النمو والعمل لمدة 10 إلى 15 سنة¹.

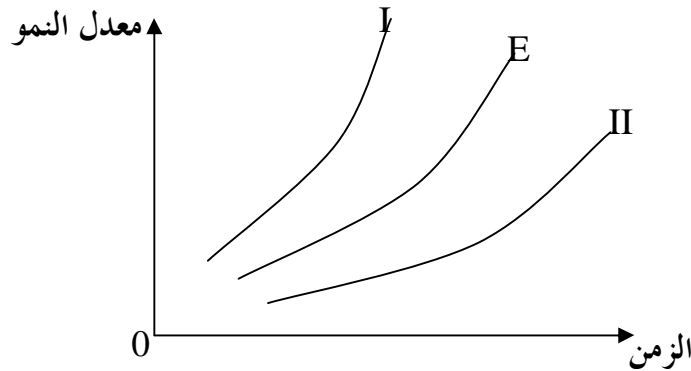
لقد واجهت الجزائر في خضمّ هذه الجهود إشكالات عديدة منها:

- شحّ اليد العاملة الكفاء

- تراكم رأسمال ضعيف

حسب النهج الصناعي الإنتاجي للسلع بأنواعها خاصة منها تلك التي يراد بها التصنيع والإنتاج مرة أخرى امتصت رأسمال جدهام ومكتف مما حوّل اليد العاملة الفلاحية إلى التصنيع والهجرة نحو المدن، "فمظهر معدلات النمو لقسم سلع التجهيز (I)، قسم السلع الاستهلاكية (II) وكل الاقتصاد (E) تطابق المنحنيات أسفله"²:

الشكل (III-1): بيان معدل النمو عن نمو سلع مختلفة في الفترة ما قبل 1970



Source : M. E. Benissad Economie du développement de l'Algérie (sous développement et socialisme)», Edition OPU, 2^{ème} Ed, 1982, P: 51.

المخطط الثلاثي الأول دفع بالحكومة إلى العمل على تحديد إستراتيجيتها الاقتصادية وتحديثها مرتكزة على تقويم المحروقات بالعمل على تنظيم وتشكيل مؤسسات وطنية، استحكامها للنشاطات الإنتاجية والحيازة الكاملة لها. أعطى هذا فرصة لسوناظراك بالظهور كعمود فقري اقتصادي للوطن فعملت ذلك وحققت إلى اليوم ما أنقذ الكيان الاقتصادي من الهلاك، رغم الأزمات العابرة. دخلت بذلك خطوة بخطوة إلى حظيرة اقتصاد البترول بعدما انضمت إلى الأوبك عام 1969 مسيرة اقتصادها الناشئ على الريع البترولي.

¹. Amroudre Ahcene « Libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie », Doctorat d'Etat INPS, Alger, 2004, P: 136.

²

دعاهما هذا إلى "تسيير اقتصاد ريعي يرتكز على تصدير بترول بسعر مرتفع"¹ الذي وافق تطورا تاريخيا للسوق البترولية العالمية التي حولت السلطة من الشركات الكبرى المتسلطة إلى الدول المنتجة في بداية السبعينات خصوصا، لتجعل من موارد المحروقات (البترول على الخصوص) أهم مورد. عملت الجزائر على إبعاد تحكم الشركات الأجنبية في مواردها الطبيعية تدريجيا. إن سبب اللجوء إلى تأمين قطاع المحروقات يرجع إلى المبادرة الاقتصادية للتحكم في الموارد الوطنية تحريرا لما تحت أيدي الأجانب. أن الخطة الثلاثية الأولى لم تسمح بتوافر استثمارات كبرى نتيجة لغياب رؤوس أموال ضخمة خارج المحروقات فكانت الحتمية بالاتجاه نحو البترول والغاز. سمح هذا التوجه الاقتصادي الحصول على فوائض مالية وإمكانات استثمارية تنموية. توافق هذا النهج اضطرابات السوق البترولية وارتفاع أسعار خام البترول فرفع من إيرادات الجزائر كما سيُبين الجدول فيما بعد، حيث دخلنا المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بمعدلات نمو متراجعة بالقدر الذي حصل فيه تأمين قطاع المحروقات وانتهاج سياسة التحكم في الآلة الإنتاجية الجزائرية تطلب هذا نفقات ضخمة للاستثمار وتحسين القطاعات الإنتاجية خاصة المحروقات على حساب قطاعات أخرى بنسب متفاوتة.

فيما يلي جدول يبين بعض المعطيات الرقمية التي تبين الوضع الاقتصادي بين عام 1963-1979:

الجدول (III-3): شكل الناتج المحلي الخام² (مليون دينار)

السنوات	1963	1967	1969	1973	1975	1979
الفلاحة	2680	2130	2560	2477	4379	7500
المحروقات ومنتجات مشتقة	1550	2790	3340	5926	1584	36000
صناعة تحويلية	1230	2000	2650	3819	4712	13800
نشاطات أخرى	7670	9310	11979	18941	45073	54200
الناتج المحلي الخام	13130	16230	20529	31163	55748	111500

Source :M. E. Benissad P: 53 ex- référence

بتصرف

¹ . La revue Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 149, Juillet–Septembre 1995, P: 26 «L’Algérie peut-elle sortir de la crise?» G. Hidorci.

²(

النتائج المحصل عليها في الجدول التي وافقت عنصرين:

- جهود استثمارية

- سوق بترولية مضطربة

بعد ارتفاع أسعار البترول 1973 حصلت الجزائر على ما يقارب 6 آلاف مليون دينار في حين تحسن أداء هذا النشاط الريعي دفع بالدولة إلى تنشيط هذا القطاع لاجئة للاستدانة لتنشيط القطاعات الأخرى مما أفقد توازن السوق .

لغاية بداية سنة 1971، لم يزل البترول في أيدي فرنسا إلى أن أُتم في 24 فبراير 1971، هذا المسعى عبء الريع البترولي في خدمة النمو الاقتصادي الجزائري. في هذه الفترة بدأت الثورة الزراعية، أين تعاضمت الاستثمارات بدرجات متفاوتة. بدأ يأخذ قطاع المحروقات الحصة الأولى يليه الفلاحة، التربية والصحة، فكان انطلاق المخطط الرباعي الأول (70-73) يهدف إلى إنشاء صناعات قاعدية بغرض إيجاد صناعات خفيفة تامة في السوق المحلية، ووالاه المخطط الرباعي الثاني (74-77).

في كل خطة كان توظيف هائل للاستثمارات لأن في هذه الفترة تحصلت الدولة عن ما يدعم خزينتها ولكن لم يكن الأمر كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية. دائما الخلل الإنمائي كان يدعم قطاعا على حساب آخر ولم تدرس تلك "فرضيات تطور المتغيرات التي تؤثر عليها مسبقا"¹. أقرت المخططات بتوزيع أموال تمّ تحصيلها بين القطاعات في بحث الاستراتيجية التنموية الاستثمار في الصناعة الثقيلة وتقويم قطاع المحروقات، البترول والغاز على الخصوص إذ أن "في سنة 1970، لما اعتمدت استراتيجية التنمية في الجزائر وطبقت على أرض الواقع، فالاختيار كان الغرض أن تخرج التنمية بالتصنيع، كما تعلمنا أنه لم يكن هنا اختيار ولكن حتمية"². هذه الحتمية جعلت وخلقت نزوحا ريفيا مازال أثره قائما إلى الساعة حتى أن إعادة تقييم الإنتاج الفلاحي الذي استهل بالثورة الزراعية والتي والتها إعادة الهيكلة والأرض لمن يخدمها لم تجد فائدة من الخصوصيات التسييرية التي لازمت العملية الإنمائية عبر المخططات إلى حد الساعة بكافة أشكالها "تبذير الموارد"³ وعدم ضبط مفهوم ضرورة التنمية بحقيقة الحكم الراشد.

¹ . Abdelkader Sid Ahmed Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (IBR) OPU, Alger, 2001, Tome 1.

² . Le journal la quotidien d'Oran, «L'industrie algérienne à la croisée des chemins», Abdelmadjid Bouzidi, 22 juillet 2004, P : 9.

³ . Le journal Le Monde Diplomatique, «Développement ne mine pas forcément avec croissance», J.M. Harriben, juillet 2004, P : 18-19.

كل هذا الجهود الإنمائي كان يرى به إحداث نمو اقتصادي منطوي في تنمية القوى الإنتاجية وسعيًا للخروج من فترة انتظار ومحكومة بـ "ضغط الأحداث"¹. نقصد هنا فترة المخطط الأول وكل المساعي الإنمائية حدثت لأنه كانت هناك عمل واجتهاد و"الجزائر لديها رغبة التنمية، مورد مالي"².

وافق العمل التنموي ما يساعدها من سوق بترولية عالمية فحصلت على إمكانيات تمويلية ضخمة إثر الأزمة البترولية الأولى مما أعطى خصوصية التبعية الاقتصادية لهذه السوق فسعت الدولة إلى دعم الاستثمار القطاعي من خلال «الموارد الخارجية الموزعة على تمويل رأسمال العام للتراكم تحتوي على النسب التالية: 79% للفترة 1969-67 60% للفترة 1973-70 77% للفترة 1977-74

هذه الأرقام توضح تبعية الاقتصاد الجزائري للسوق العالمية»³.

التحسن الهائل في إيرادات الدولة من فوائض مالية نفطية في فترة السبعينات والثمانينات بسبب الارتفاع المحسوس في أسعار البترول أعطى لنا فرصة تنمية متناسين أمر العلة البترولية لأن هذا القطاع يعتبر "booming sector"⁴ (القطاع المزدهر) الذي يكون قطاعات العلة الهولندية الثلاث بحسب هذا المرجع. وقد كانت مؤسسة سونا طراك هي الشركة الواعدة المكلفة «باستغلال تسويق ونقل المحروقات ... مصدر ريع 97% إيرادات العملة الصعبة من صادرات المحروقات. المؤسسة تحت القبة المباشرة للسلطة»⁵.

اكتسب البترول أهمية كبرى في حفز النظرية التنموية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية من خلال إرساء قواعد، مخططات ومشاريع ممولة ذلك بقروض خارجية وسوء التخطيط والتسيير أنهك الاقتصاد مما لم يجعل البلاد تحقق نموا اقتصاديا مرغوبا فيه وطبيعيا. بعد اعتماد الحل الوحيد آنذاك في سنة 1970 إذ بناءً على قرار الأوبك "حدد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل"⁶.

¹ . P. Judet Le processus d'industrialisation en Algérie, IREP Grenoble, 1973, P : 12.

² . M. Raffinot et P. Jacquemot Le capitalisme d'Etat Algérien, Edition Maspero, Paris, 1977, P: 133.

³ . هاشم جمال السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988، ص: 146.

⁴ . Rachid Bendib Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie, OPU, Alger, 1995, P: 39.

⁵ . La revue Confluences Méditerranée N°53, Printemps 2005, P 51 « Pétrole et pouvoir en Algérie les avatars de la gestion de la vente », O. Benderra.

⁶ . Mercecrement : Indépendance politique et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 62-1985, OPU, Alger, 1986, P: 26.

سبق هذا أن فرنسا كانت تعتبر البترول الليبي كمرجع وقد هزّ هذا السلطات الفرنسية ودخلت في مباحثات انتهت بعدة قرارات منها التأميم والثورة الزراعية فجردت الأراضي من الكروم لعزوف فرنسا عن استيراد الخمر الجزائري.

أحدثت الجزائر القانون الأساسي للبترول الجزائري محددة بذلك نظاما ضريبيا خاصا به ويطابق ما تمليه قرارات الأوبك حيث تغير سعر البترول الجزائري "من 2,08 دولار للبرميل عام 1965 إلى 2,70 في بداية 1971 و3,55 دولار في نهاية هذا العام كسعر مرجعي أما السعر الحقيقي كان 1,90 في عام 1965، 1,90 بداية عام 1971 و2,70 في نهايته"¹.

"بهذا ساهم البترول منذ السبعينات في تنمية الجزائر بسبب تلك السياسة البترولية المتبعة محققين بذلك الأهداف العامة"².

لعب القطاع دوراً أساسياً في تغيير وتشكيل الهياكل الأساسية والبني التحتية للدولة من تأميم للتجارة الخارجية، خلق نظام مصرفي واكتساب وسائل إنتاجية وفق الفهم السائد آنذاك. فكان "المحور الذي تتطور حوله الصناعات الأساسية الرئيسية"³ التي عملت على تلبية حاجات السوق المحلية وإن كان بنسب غير موفقة عبر تاريخ المؤسسة العمومية الجزائرية، بهذا أعطت الجزائر للبترول دوراً رائداً، فأرادت "أن تجعل البترول ليس جغرافيا وإنما كذلك اقتصاديا"⁴، داعمة ومحاربة من أجل سعر أعلى لهذه الثروة إلى جانب إيران وليبيا.

منذ سنة 1974 بعد الصدمة العالمية الأولى حسن إيراد الريع البترولي بشكل مقنع ومصطنع مستوى النماء والعيش لدى الجزائر، بتبعية كاملة للدولة وسوء توزيع المداخيل جعل فئة كبيرة تعيش الفقر لولا سياسة التعليم والصحة المجانيين لما استطاع الشعب الجزائري الخروج من دائرة الفقر المدقع الموروث عن الاستعمار. خطوة بخطوة أصبحت البلاد تابعة للسوق العالمي للطاقة فانحصرت الصادرات الجزائرية فقط في المحروقات (نسبة كبيرة) مما لم يُتيح نمو القطاعات الأخرى لكن يظهر جليا لدى النتائج المتوالية أن لتغيرات أسعار البترول أثر على التنمية كعنصر شامل للنمو الاقتصادي في توفير فوائض مالية ضخمة سمحت للبلد بالخروج من العوز الإنتاجي وصنع نمو

¹ . Mercecrement ex. référence, P : 33 (بتصرف)

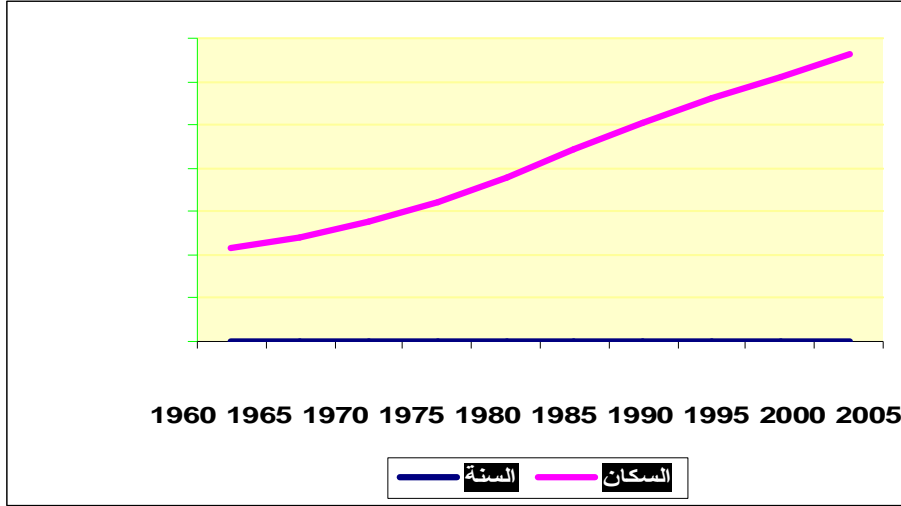
² . عاطف سليمان معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص:43-46 (للاطلاع على الأهداف العامة).

³ . سيد أحمد عبد القادر النفط والتنمية - المآل الجزائري في مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد 3-1983، ص:55.

⁴ . Hamel Benaouda Système productif Algérien et indépendance nationale, OPU Alger 1983, P:185.

اقتصادي لامع لنفسها. رغم الإنتاج الضئيل والمحدود والمنحصر إلا أن النمو الاقتصادي كان مفرحاً حتى أنها حققت جزءاً من التنمية السريعة رغم النمو الديمغرافي القوي الموضح أسفله:

الشكل (III-2): التطور الديمغرافي الجزائري 1960-2005



المصدر: من إعداد الطالب - الأرقام عن www.opec.org

لقد تزامن هذا الوقت مع مفهوم نظري متجدد للتنمية والنمو الاقتصاديين فعرفت التنمية الاقتصادية في مطلع الستينيات بأنها "العملية التي يتم بواسطتها في بلد معني تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة زمنية طويلة من الزمن ... أما النمو الاقتصادي فإن تعريفه المتفق عليه في علم الاقتصاد هو الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل"¹.

هذا التوجه الفكري النظري آل إلى التطبيق من خلال المخطط الرباعي الأول والثاني باعتماد تيار جديد سعى إلى نظرة أخرى بفكر آخر. نادى بضرورة تحديث الآلة الإنتاجية الاجتماعية الاشتراكية في قطاع عام ضخم من خلال موائيق ونصوص فرغم هذا حدث "تفتت قوة الشركات المسيطرة داخل القطاع العام"².

كان للطفرة النفطية سلبية وإيجابيات خلال المخطط الرباعي الأول التي طال أمدها إلى عشر سنوات "تخلّلتها تذبذبات حادة في أسعار النفط صعوداً وهبوطاً إلى أن انهارت تلك الأسعار في عام 1986"³. هذه الظروف النفطية أوقعت التنمية الجزائرية في انحراف توجهاتها من خلال

¹. طاهر حمدي كنعان وآخرون هموم اقتصادية عربية التنمية التكامل - النفط - العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص: 147.

². لعشب محفوظ سلسلة القانون الاقتصادي، د.م.ج، الجزائر، 1997، ص: 07.

³. طاهر حمدي كنعان مصدر سابق، ص: 127.

صور المبالغة في الإنفاق العام، هذا الأخير تطرقت له نظرية العلة الهولندية كأثر على الاقتصاد. هذا البيان يعطي فكرة عن موضوع الإنفاق العام من وجهة هذه النظرية:

الشكل (III-3): التفسير البياني لأثر الإنفاق في نظرية العلة الهولندية¹

Source :Rachid BENDIB Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie OPU Alger
1995 p 40

حيث P_n هو سعر السلعة N مقارنة للسلعة L ، D_0 و D_1 هي وضعيات تغير الطلب على السلعة الأولى اثر أزمة. أما S_0 يعبر عن وضعية العرض (لفهم الموضوع الموضوع أكثر يرجى الاطلاع على المرجع المذكور أسفله).

مما يجزم أن للبتروول أثر على اقتصاديات البلدان المنتجة لما نقارن الأحوال والظروف الاقتصادية لها حين الانخفاض الحاد والارتفاع المذهل للأسعار الذي يتجلى في تحسن ميزان المدفوعات والفوائض المالية ومعدلات النمو. أدى هذا التواكل الاقتصادي على مدى عدة عقود وإلى حد الساعة بأغلب الدول إلى عدم اعتماد استراتيجية ضعيفة ذات قاعدة اقتصادية متنوعة مما يجعلها دائما عرضة لتقلبات السوق البترولية وكذا لأعراض العلة البترولية بسبب تلك النسبة العالية للصادرات من هذه السلعة إلى الناتج المحلي الخام. الطموح المخططاتي للدولة الجزائرية في عشرية السبعينات دافعه الكبير الارتفاع الهائل للأسعار البترولية الذي ضخم من إيراداتها المالية، فقامت بمشاريع ضخمة بسبب الوفرة المالية التي أعطتها القدرة على الإنفاق العام وأكثر توجهها نحو السلع التبادلية كما يبينه الشكل (III-3) وهذه الأرقام تبين مستويات الإنفاق العام بأشكاله للجزائر في فترة 1970-1993 (%):

الجدول (III-4) : مؤشرات عن دور الحكومة الجزائرية في النشاط الاقتصادي

الفترة الزمنية	1980-1970	1985-1980	1990-1985	1993-1990
الإنفاق العام/ الناتج المحلي الإجمالي	28,5	34,5	32,6	29,3
الاستهلاك العام/ الناتج المحلي الإجمالي	14,3	15,8	16,2	16,4
الاستثمار العام/ الناتج المحلي الإجمالي	10,4	15,3	12,4	8,5

عبد الرزاق الفارس الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، الطبعة 2، ص:48. (بتصرف)

فترة المخططين الرباعيين خلقت التراكم المعلن بالتدفقات المالية عن تصدير المحروقات عموما والبتروول خصوصا إلى الخارج، هذا التراكم صنع نموذجا اقتصاديا تنمويا يعتمد في طليعة وقته على جهاز إنتاجي عالي القدرة ثم بدأ الاهتمام بقطاعات أخرى لوحظ بأن غيابها يدمر النمو الاقتصادي المستديم للبلد. بهذا العمل التنموي أصبح "الريع البتروولي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي"¹.

عندما نتبع الجدول (III-4) نلاحظ تزايد إنتاج المحروقات فأصبح وسيلة تمويل الصناعة ومبدأ تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني وقد عبّر عنه في الميثاق الوطني 1976 باعتبار "الموارد الطبيعية وتسخير طاقتها التراكمية هي أمور أساسية في مرحلة الانطلاق"².

هذا العمل التثميني الذي وافق الميثاق الوطني 1976، وأعطى قيمة لقطاع المحروقات أزاح قطاعات أخرى من الساحة الإنتاجية وخلق اختلالات في قطاع الزراعة والصناعة الخفيفة. في هذا الوقت بدأت فاتورة المواد الغذائية تزداد مثل الحبوب والمواد الدسمة. هذا لا ينفي جهوداً فعلية تحت بروز شركات كبرى وطنية هامة وقوانين تنظيمية حاسمة تقرر بالعدالة بين عمال الجزائر، نظام للأسعار وآليات للتحكم في التضخم، واستثمارات واضحة متزايدة من مخطط لآخر "فبلغت 40% من الناتج المحلي الخام عام 1974"³.

أضف إلى ذلك عدم الاهتمام ببنى تحتية مثل السكن، الطرق الذي نرى إعادة إحياء له وبعث منذ سنة 2000 بأكثر جدية محاولة من الدولة تعويض مواقع الضعف الاقتصادي لعشرية السبعينات. إذ أن "النتائج كانت مذهلة فالجزائر نهاية 1979 عرفت تحولات عميقة التي قدرها

¹. من بين الأهداف الأربعة التي حددت في التقرير العام للمخطط الرباعي الأول (1970-1973).

². الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي، الجزائر، 1976، ص:81.

³. Revue problèmes économiques N° 1663 Ex référence, P : 18.

المخطط، فمعدل نمو الناتج المحلي الخام بلغ 8,5% في هذه الفترة في حين كان 7,5% عام 1977 و8% سنة 1978¹.

لما توجهت الجزائر نحو تثمين البترول على الخصوص وقطاع المحروقات على العموم تراكميا انتهجت في ذلك طريقتين²:

- عن طريق التقويم العالمي

- عن طريق الآثار الهيكلية

جنت عدة نتائج هائلة فتحسن المردود الإنتاجي البترولي لينتقل "من 26,5 مليون طن عام 1965 إلى 57,2 مليون طن عام 1978 وطاقة التكرير من 2 إلى 21 مليون طن"³.

هذا الجدول يبين تغيرات الإنتاج البترولي والأسعار الرسمية لخام صحاري الجزائري ما بين 1980، حيث هذه الأرقام تبرر التوجه الريعي لهذا القطاع:

الجدول (III-5) : تغيرات إنتاج البترول الجزائري وأسعاره وأسعار خام العربي الخفيف

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
إنتاج البترول الجزائري	48,2	-	50	50,8	47,1	45,7	47,9	54,3	57,1	52	47
السعر الرسمي لخام بلند صحاري (\$/ب)	2,65	-	-	4,44 9,3	16,22	-	-	-	-	23,5 26,27	37
السعر الرسمي لخام العربي الخفيف (\$/ب)	1,8	-	-	2,9 5,18	11,65	-	-	-	-	18 24	32

Source :La production M.E. Benissad ex référence, P : 168./ - Les prix : www.quid.fr

عند تعريف النمو الاقتصادي في هذه الجزئية نجد أنه يأخذ بعين الاعتبار الفرد ككاشف لظاهرة النمو الاقتصادي فلما نربط التزايد الكائن الملحوظ في الجدول الموالي بما يتحصلون عليه من ثروات البلاد المعبر عنها بالناتج الوطني الخام للفرد (PNB par tête) فلقد تحسن وزاد ما بين سنوات 1972-1987 كما يعبر عنه الجدول الموالي ثم عاود الانخفاض بعد الصدمة العكسية لسنة 1986:

¹ . Revue problèmes économiques N° 1663 Ex référence, P : 19. (بتصرف)

² . Mustapha Mekideche Le secteur des hydrocarbures, OPU, Alger, 1983, P : 309.

³ . Revue problèmes économiques N° 1663 Ex référence, P : 19.

الجدول (III-6) : الناتج الوطني الخام للفرد (1972-1997)¹

السنوات	1972	1980	1987	1992	1997
PNB للفرد بالدولار الجاري	430	1950	2760	1840	1520

Source : www.fen.fr

تحسن الجانب المعيشي وكذا التعليم والتكوين بسبب إستراتيجية الدولة في ذلك " فكانت تتمثل النتيجة في تحسين مستوى الدخل العائلي الذي ارتفع متوسطه للسكان الواحد بالأسعار الجارية من 1072 دج سنة 1967 إلى 3075 سنة 1978 ثم ارتفع هذا الدخل سنة 1989 إلى 8750 دج أي بزيادة نسبية عن سنة 1967 هي 716% وانعكس هذا التطور على مستوى استهلاك الفرد الواحد فارتفعت كميته بالأسعار الجارية عبر السنوات الثلاث المذكورة على الترتيب من 781 دج إلى 2688 دج إلى 7791 دج بمعنى 897%².

سبب هذا التحسن في مداخل الأسر هو الجباية البترولية:

- 1973 (أول صدمة بترولية) - 1984

- 1984-1986 انخفاض الإيرادات البترولية إلى غاية 1989

ربما يلاحظ عدم انخفاض الناتج المحلي الخام للفرد (PNB/tête) في ظروف انخفاض الإيرادات البترولية بسبب انخفاض الأسعار.

عملت الدولة على الاستدانة الخارجية لأنها دخلت في حلقة التبعية البترولية محاولة بذلك تفادي الضغوط الاجتماعية عبر الحلول السريعة. نذكر الأزمة الاجتماعية لأكتوبر 1988 عندما لم تقدر على توفير ما يضمن العيش الحسن للمواطن فظهرت بوادر الأزمة فحصلت معطيات كثيرة و تغيرات عدة.

عبر العشرية 70 و 80 وإلى اليوم الجزائر تختص بأحادية المنتج المصدّر إذا ما أهملنا النسب الضعيفة المنتجات المصدّرة الأخرى نسبة إلى حصة البترول، وهذا الجدول يبيّن الوضعية التجارية للفترة 1963-1980 حيث نلاحظ فترات عجوزات واضحة و تطورات التجارة الخارجية:

². محمد بلقاسم حسن بملول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 1، د.م.ج.، الجزائر، 1999، ص: 105.

الجدول (III-7) : الميزان التجاري الجزائري (1963-1980)

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد
1963	3748	3747	311
1964	3588	3472	116
1965	3145	3312	167-
1966	3080	3153	73-
1967	3572	3154	418
1968	4097	4023	74
1969	4611	4911	370-
1970	4980	6025	1225-
1971	4208	6028	1820-
1972	5804	6694	840-
1973	7479	8876	1397-
1974	19595	17754	1841
1975	18565	23756	5191-
1976	20204	22226	2024-
1977	24089	29534	5445-
1978	25037	34439	9402-
1979	36505	32794	3711
1980	52368	31819	20549

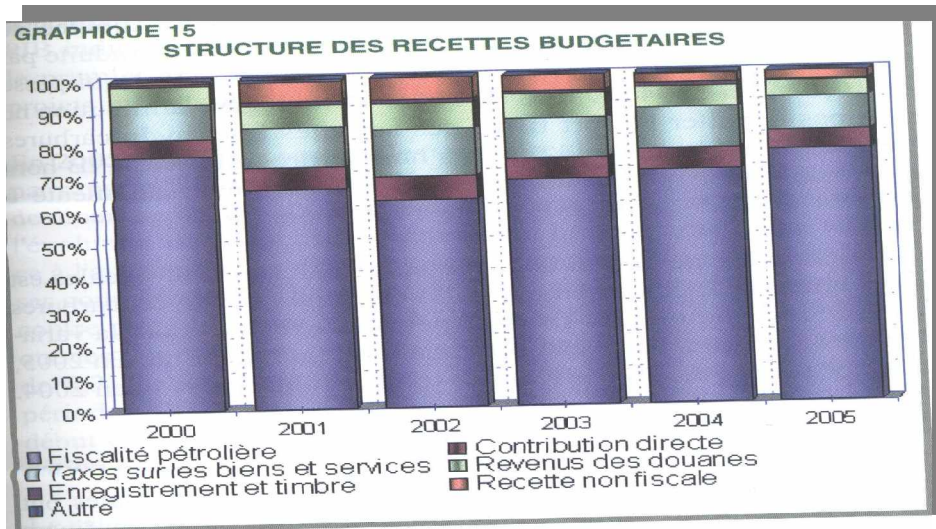
Source :M.E. Benissad P : 183 (ex référence)

النتائج الواردة في الجدول السابق غير مُرضية في معظمها. عجوزات متعددة على مدى عدة سنوات متوالية فدون التطرق إلى وجهة الصادرات ومصدر الواردات بالتفصيل، فإن مجملها إلى ومن الدول الرأسمالية بالدرجة الأولى أوروبا. في حين أن فرنسا كانت ذات الحاصل الأكبر من المجموع لكن في أوائل السبعينات تضاءلت إلى النصف بسبب توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية. العالمية لهم على الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر شاهد هذه العشرية الأخيرة. عندما نقارن الوضعية الاقتصادية لعام 1974 و 1986 نجد تحقق معالم نظرية العلة الهولندية حسب (Corden et Neary ; 1982). الجو الاقتصادي اللامع في بعض فتراته أثر بالإيجاب على تنمية ونمو الإنتاج البترولي والاستثمار في هذا القطاع بكافة السبل من تحقيق استكشافات جديدة ورفع مستوى الاحتياطي العالمي. اخذ دور الجزائر في معادلة السوق البترولية

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

العالمية يتزايد. لحق بنا الضرر الهولندي حيث تضاعل إنتاج القطاعات التحويلية الأخرى وغيرها الموازية لقطاع المحروقات في النسيج الاقتصادي الجزائري باحتلال البترول أول رتبة ثم الغاز. رغم انتهاج الجزائر سلوكا كلاسيكيا أي العامل التجاري من خلال العمل على تعظيم المبيعات وتحصيل عوائد ضخمة. فلم تكن بتلك البعيدة في أوضاعها الاقتصادية عن الدول العربية البترولية، حيث تكونت احتياطات مالية هائلة لهذه البلدان خلال السبعينات والثمانينات حيث أن العمل الإنتاجي لديها كان بدافع تلبية رغبات الطلب العالمي الذي وافته فرصة توفر إنتاج البترول لدينا حيث أن نسبة صادرات المحروقات تفوق 90% كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (4-III): حصة الناتج البترولي في الإقتصاد الجزائري 2000-2005



المصدر: Banque d'Algérie Rapport 2005 Evolutions économiques et monétaires en Algérie
Avril 2006 p 85

المخطط الثلاثي: 1967-1969

المخطط الرباعي الأول: 1970-1973

المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977

المخطط الخماسي الأول: 1980-1984

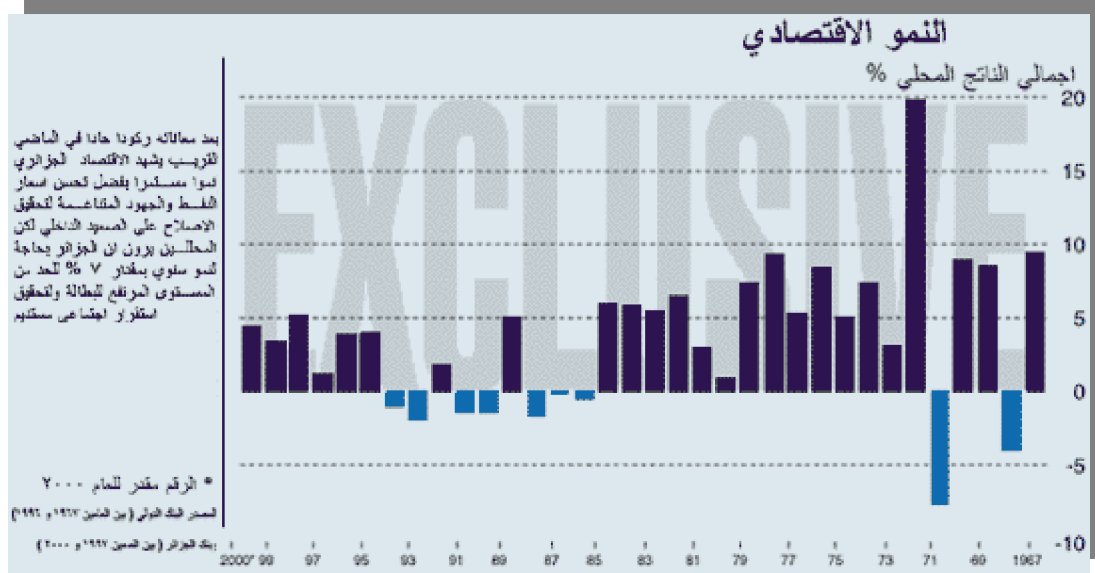
المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989

هذه المخططات أعطت دفعة إنمائية للاقتصاد الجزائري لكن حصرته بين شبه الانغلاق، احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، التبعية الكاملة لقطاع المحروقات وعدم التنوع الاقتصادي. عدة إصلاحات وتحسينات تدريجية أحدثت بسبب إيرادات قطاع المحروقات في غياب شبه كلي للقطاعات الأخرى.

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

تمكنت الجزائر من عكس الاتجاه إلى النمو السليبي لدى الناتج المحلي الخام، هذا الاتجاه ميز الفترة الممتدة بين أواسط الثمانينات وأواسط التسعينات ورغم نتائج الاقتصاد الجزائري إلا أنه بقي يعاني عدم التوازن مما استدعى لإعادة هيكلة الصناعة لتصبح تدريجيا عاملا محفزا وداعما للدخل الوطني وقد نرى بعض أوجه النمو الاقتصادي الحاصل من خلال الشكل البياني الموالي :

الشكل (III-5): النمو الاقتصادي الجزائري (1967-2000)



Source : www.arabcomconsult.com/algeria/energy.htm

الجزائر هي المساهم الأول في ظهور ما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (1975) مستعملة سلاحها البترول محرزة بذلك قوة القرار والتأثير منظمة الأوبك بمساعدة ليبيا وإيران محدثين بذلك فورة نفطية في الأسعار فعملت من أجل تحسين النمو الاقتصادي إلى إيجاد آليات تربط بين الدولار، التضخم في الدول الصناعية وأسعار الخام الذي سمي بالحوار بين المنتجين والمستهلكين. هذا حسن فرصها الاقتصادية، معاملاهما الحوارية مع دول أوروبا المستهلكة ونوعية بترولها (بلند صحاري).

حققت الجزائر سنة 1981 ما يعادل 13 مليار دولار من تصدير الحروقات مما رفع من مساهمته الريع البترولي في الاقتصاد. انخفاض الطلب العالمي على البترول في بداية الثمانينات وحدوث الأزمة العكسية 1986، عانت الجزائر من جراء الانعكاسات السلبية لانخفاض الأسعار على النمو الاقتصادي والرفاه المعيشي للفرد محاولة بذلك إيجاد حوار بين المنتج والمستهلك في ضبط العلاقات البترولية الأولية "فانتقدت الأوضاع وأظهرت بأنه إذا لم تقيم هذه بأحسن وجه

سيؤثر على العلاقات وخاصة المستوردين للبتروول وخاصة الغاز وكذلك في إطار الشراكة الاورو-متوسطية¹. ارتباط الاقتصاد الجزائري بالصادرات النفطية بنسبة عالية أضر به لأمرين:

- توافق الأعراض كأعراض العلة الهولندية

- تحديد الأسعار خارج نطاق قرار الجزائر وارتباط الأسعار بالدولار.

"إن سياسة الطاقة الجزائرية في الثمانينات ركزت على تنويع صادرات المحروقات وخاصة البترول الخام نظرا لارتباط أسعار هذا الأخير بالسوق البترولية العالمية والتي تتميز بالتوقع والاضطرابات"². كان هدف الخطة الخماسية الأولى (80-84) التخلص من اختلالات اقتصادية لم تنجح الخطط الأولى في تحقيق إستراتيجيتها وخلقت بعض أوجه اللاتوازن الإنتاجي والاستثماري.

الشيء الذي أضر بالاقتصاد في فتراته الأولى تلك الديون وخدمة الدين رغم الإيرادات البترولية المحققة، وهذا جدول عن تغيرات الديون وخدمة الديون:

الجدول (III-8) : حصيلة عن الدين الخارجي وخدمات الدين (1982-1996)³

السنوات	1982	1985	1988	1992	1996
الدين الخارجي / PIB	40	33	47	59	81
خدمة الدين / الصادرات (%)	29	35	73	73	36

Source :www.fen.fr. [une lecture économique de la crise algérienne] Jacques Ould Aoudia (بتصرف)

هذا يبين أن التمويل الخارجي كانت له حصة معتبرة في تحقيق التراكم وتمويل الاستثمارات من الناتج المحلي الخام حيث أن التمويل هذا "كان في المخطط الرباعي الأول 25,8% ليصل إلى 31,8% في المخطط الرباعي الثاني"⁴. في حين الجدول يبين حصيلة ذلك عبر السنوات حيث أن التوجيه عبر هذه الوقت كان الصناعة، كانت الصادرات عام 1971 تقدر بـ 852 مليون دولار بيد أنه في سنة 1981 بلغت 14560 مليون دولار أي ما يفوق 170%.

¹ . La revue Monde Arabe Maghreb-Machrek Numéro hors série, Décembre 1997, P:19 «L'énergie en méditerranée : espace régional ou marché mondial ?», M.Chatelus.. (بتصرف)

². هاشم جمال أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسة التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1997، ص:151.

³.

⁴. سيد أحمد عبد القادر النفط والتنمية - المثال الجزائري في مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد 3-1983، ص:56.

توافقت الخطة الخماسية الأولى ارتفاعاً مهماً في أسعار البترول (1980) فبلغ البرميل الواحد سعر 37 دولار وفي عام 1981 سعر 40 دولار مؤثراً بذلك على الصادرات الجزائرية في ارتفاع قيمتها. عن "الديوان الوطني للإحصاء بلغت صادرات المحروقات عام 1980 ما قدره 51715 مليون دينار جزائري أما 1981 بلغت 61677 مليون دينار جزائري"¹. هذه الأرقام وأخرى تعطينا صورة عن "عدم تنويع الصادرات الجزائرية يشكل أحد المشاكل الجوهرية السابقة والحالية التي تعرقل النمو الاقتصادي الجزائري"². حتى أن الفشل هذا مبرهن من خلال تعطل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC/WTO).

يؤكد هذا الجدول تلك التبعية الاقتصادية للبترول:

الجدول (9-III) : تطور حصة الجباية البترولية (1976-1995)

السنوات	1976	1977	1980	1981	1986	1987	1988	1995
نسبة الجباية البترولية في الميزانية	62	59	62	66	32	23	23	51 = 301.9 10 دينار

Source :Revue perspectives N° 05, Mars 2001, p : 41 « De la problématique de la rationalisation des choix budgétaires en Algérie » A. Bentabet

بالقدر الذي تحصلت الجزائر فيه على إيجابيات، وشجاعة في تقرير مخططاتها فهذا لم يلغي السلبات التي كان لها وقع كبير على اقتصادنا. حيث أن النمو الاقتصادي الحاصل منذ الاستقلال إلى حين هذه الوقت تبلور وتمحور حول الإنتاج البترولي ثم الغاز بيد أن التنويع الإنتاجي شبه غائب رغم تحرير التجارة الخصوصية وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، "إذ لم تستطع الجزائر عن طريق إيراداتها البترولية التي تضاعفت 4 مرات في زمن قصير، استيعاب الإيرادات والمسؤولون خدعوا في التنبؤ بالمستقبل، ونسوا بأن النمو هو عملية إنسانية قبل أن يكون مشكل تجهيزات، وأرادوا تحرير الاقتصاد الجزائري بوضعه في تبعية تامة في مجال الخبراء والتقنيين الأجانب"³. نختصر الآثار غير المرغوبة بسبب الاعتماد الشبه الكلي على المداخل البترولية فيما يلي:

¹. ONS : statistiques N° 15 Avril-Juin 1987, ONS Alger, P : 48.

². Revue problèmes économiques N° 1754-30 Décembre 1981p:24(Marché tropicaux et méditerranéens le commerce extérieur et la balance des paiements de l'Algérie) (بتصرف)

³. Revue problèmes économiques N° 1727 du 10 juin 1984, p 05 (le modèle algérien du développement et les grandes étapes de sa mise en œuvre) Junqua Daniel.

- التضخم (1975 = 8,8 % ، 1980 = 9,5 %)

- عدم التوازن الاقتصادي¹

- عدم التوازن الاستثماري القطاعي

- مشاكل في القطاع الزراعي²

- عدم التوازن الجهوي

تشخصت أهم التطورات الكبرى في المخطط الخماسي الأول "ارتفاع الإنتاج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 113,2 مليار دج سنة 1979 إلى 225,4 مليار دج عام 1984 وكان متوسط النمو السنوي هو 14,8%، وإذا استبعدنا الارتفاعات السعرية الناجمة عن التضخم المقدر بمعدل 8% سنويا كان معدل النمو الحقيقي حوالي 6,8%. أما من غير حساب إنتاج المحروقات فكان هذا المعدل 5,8%³.

حسب الدكتور بهلول م.ب.ح في كتابه سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر يؤكد بأن التطور الاقتصادي يتأثر سلبا وإيجابا بالاستثمار إذ يعتبر هذا الأخير الشرط الموضوعي للنمو. من الضروري التنبيه إلى كمية الإنفاق الاستثماري والادخار هو أحد مصادر تمويله وهذا الجدول يعبر عن الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (مليار دج):

الجدول (III-10) : تطور الاستثمارات والنتائج المحلي الخام

الفترة	69-67	73-70	77-74	1979	1985	1987	1988	1989	1990
الاستثمارات	9,16	36,31	121,23	54,78	77	75,4	69,9	69,4	95
النتائج المحلي الخام	56,8	114	258,5	115,58	287,9	306,5	316,8	382	497,5

المصدر: د. محمد بلقاسم حسن بهلول الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة حلب، 1993، ص: 186. (بتصرف)

من أهداف المخطط الخماسي الأول تحقيق التوازن بين الموارد واستخداماتها (التوازن المالي) من خلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، التوازن بين الادخار والاستثمار والتوازن بين الصادرات والواردات. هذه التوازنات ذات علاقات ديناميكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي حسب الإحصائيات الواردة عن الديوان الوطني للإحصاء والمجلس الوطني الاقتصادي الجزائري فإن فترة 1980-1985 حصلت فيها تطورات هامة في هيكل صادرات البترول على

¹ . Revue problèmes économiques N° 1663 du 05 Mars 1980 pp : 17-22 (Algérie : le pétrole vert ou bien de l'or noir) Fritscher Frederic.

² . Revue problèmes économiques N° 1663 ex référence p : 20.

³ . د. محمد بلقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، د.م.ج.، الجزائر، 1999، ص: 117.

الخصوص وقطاع المحروقات على العموم، وقد أبدى نوعاً من التحول الاقتصادي لانتقال نسبة صادرات البلاد من البترول من 70% عام 1980 إلى 25% عام 1983.

إلى غاية المخطط الخماسي الثاني، أدى مستوى التغير الحاصل في الإيرادات البترولية إلى تحسين مستوى النمو الاقتصادي أو خفضه في أحسن الفترات ساهمت في إنشاء المنشآت الضخمة وجلب التكنولوجيا التي لم يوافق مستواها الديناميكي تلك الديناميكية الاجتماعية لعدم الاهتمام بالتنمية البشرية وإعطائها حقها في المخططات.

سعى الجزائر لتقليص معدل التبعية اللانهائية للريع البترولي لم يكن وليد الصدفة بل محصلات عدة ساهمت في نشأة هذا التوجه وما الأزمة العكسية لسنة 1986 إلا درس مهم عن العلة الهولندية. أكد الميثاق الوطني 1986 على تلك الاختيارات المعتمدة فيه وأهمها أن العمل هو أساس تحقيق النمو الاقتصادي وليس ما لدى الجزائر من ثروات قامت الحكومة آنذاك بإعادة تنظيم القطاع الزراعي والصناعي مانحة استقلالية المؤسسات الصناعية والمستثمرات الزراعية محفزة بذلك النشاط اللامركزي.

اهتم المخطط 85-89 بالزراعة والصناعة على السواء كنشاطان إنتاجيان حيويان، وأعطى رؤيته الكبرى نحو العلاقات التوازنية بين الظواهر الكبيرة مثل العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية والتكامل بين القطاعات الاقتصادية وأقاليم البلد.

كانت الجزائر ومازالت ذات وزن في العلاقات التجارية الدولية وعلى الخصوص السوق البترولية العالمية فالانحياز الكبير لأسعار البترول في النصف الأول من الثمانينات فسقط البرميل بـ 4 دولار لتسقط ابتداءً من بداية سنة 1986 ليتراوح بين 10 و 18 دولار، فانهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات البترول التي تشكل المصدر الأساسي بنمو 97% من العملات الصعبة من أكثر من 63 مليار دج عام 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986¹.

فلهذا وجب على كل الأطراف الناشطة في الاقتصاد أن تغير وجهتها الإنتاجية وتحفيز تلك المنكمشة وبعث تلك العاجزة. أكد مشروع المخطط الخماسي الثاني على الحذر والتوجه الأحسن نحو التنويع لأن هذا الرأي كان إجابة على التطورات الحادثة في السوق البترولية العالمية فجاء في التقرير "إن اقتصادنا يواجه خلال الفترة المتراوحة بين 1985 و 1989 ظرفاً عالمياً غير ملائم للغاية، إذ لا تزال 98% من إيرادات البلاد المحسوبة بالعملة الصعبة متوقفة على المحروقات علماً أن

¹. عن المجلس الوطني للتخطيط.

الإيرادات الناجمة عن الصادرات قد تكون محل تقلبات شديدة من جراء الارتياح السائد على تطور الأسعار والطلب العالمي المتعلق بالغاز والنفط وعلى سعر الدولار¹.
عندما نقارن فترات اقتصادية للبلاد، نجد أن هناك مرحلتين هامتين وهذا قبل الإصلاحات الاقتصادية:

1- مرحلة ارتفاع إيرادات البترول 1981-73

2- مرحلة انخفاض إيرادات البترول 1989-83

هذا ما دفع بالجزائر إلى تعديل خططها الإنمائية بما يوافق التطورات الحاصلة في أسعار البترول، وهذا الجدول يبين بعض التقلبات في الأسعار والتغيرات في الإنتاج:

الجدول (III-11) : تقلبات أسعار البترول الجزائري وتغيرات إنتاجها البترولي (1989-1983)

السنوات	1983	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار بلند صحاري خام الجزائر بالدولار	30,5	26,3	19,5	19,85	12,7	17,6
إنتاج البترول ومشتقاته (10 ³ ب / يوميا)	661	672,4	674	648,2	673	727,3

Source : Prix : www.quid.fr-- production : OPEC bulletin 1999

الانخفاض الحادث في أسعار البترول جعل من الجزائر تحقق إيرادات سنة 1986 تقدر بـ 3,3 مليار دولار التي كانت 12,5 مليار دولار عام 1980 ثم عاودت الارتفاع عام 1988 بـ 6,2 مليار دولار و 1989 قدر بـ 4,8 مليار دولار أثر على تراكم الموارد عن الربح البترولي الذي نعتبره المساهم الأكبر في التنمية والدافع الأوفر حظا لموضوع الإصلاحات الاقتصادية.
في ثانيا هذه الأحداث الاقتصادية المحلية والدولية بقي لقطاع المحروقات على العموم وخصوصا البترول دور مهم يتمثل النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى الرفاه المعيشي.
"إن قطاع المحروقات في الجزائر بقي موجه للتصدير ولم يعمل على تكامل قطاعات الاقتصاد الوطني كما كان مسطرا في استراتيجية التنمية للجزائر خلال فترة السبعينات، وهذا ما يؤكد أطروحة أن الجزائر دولة أحادية التخصص ضمن تقسيم العمل الدولي"².

¹. مشروع المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية، الجزائر، 1985، ص: 05.

². هاشم جمال أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص: 161.

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

عن معدلات النمو الاقتصادي المبرزة لحقيقة وضعية الاقتصاد الوطني نجد أنه حقق انخفاضا ملموسا ومحسوسا نتيجة لانخفاض نمو الناتج الخام الذي وصل متوسطه 7,5% ما بين عامي 1970 و 1979، وهذا الجدول يبرز تغيرات معدلات النمو (%) حسب الديوان الوطني للإحصاء:

الجدول (III-12): معدلات النمو الاقتصادي الجزائري

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدلات النمو الاقتصادي	0,9	3,6	4	5,6	4,1	5,2	1	1,1-	1,8-	2,9-

Source :ONS-1991 [www.ons.dz].

يبرز جليا من خلال الجدول الانخفاض الحاد والتدهور الكبير وخاصة منذ الأزمة البترولية لسنة 1986 حتى أنه لم يبقَ الحال في الموجب بل انخفض إلى معدلات حرجة أي معدلات سالبة [1989-1988-1987] بسبب انخفاض الفوائض المالية المتأثرة عن صادرات البترول (المحروقات) وهذا يدل على التبعية المتواصلة لهذه السلعة.

إن اعتماد الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للبترول على هذه السلعة في مواجهة متطلباتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية جعلها في وضع حرج وجنت بذلك آثاراً سلبية لارتباط العملية التنموية بقطاع البترول، واعتماد الميزان التجاري والحزينة على صادرات البترول في نفس الوقت. هذا الوضع التجاري المحلي والعالمي أضعف من معدل حصول البلد على عملات صعبة، وهكذا وجدنا أنفسنا نعاني من أعراض العلة الهولندية، وهنا نعلل في هذه الحال على أن لتغيرات أسعار البترول أثر كبير على النمو الاقتصادي الجزائري ويبرز هذا من خلال عدة فترات، فلو قارنا:

- السبعينات

- الثمانينات

- بين 2004 - 2005

فإن نتائج المداخيل، الناتج المحلي الخام، الإيرادات، القروض وغيرها من المؤشرات الاقتصادية تعطي تفسيراً جامعاً بأن لأسعار البترول تأثير على النمو الاقتصادي. من أهم مراكز المبرزة للأثر نذكر:

- الميزانية العامة (إيرادات ونفقات)
- ميزان المدفوعات
- الميزان التجاري (الصادرات والواردات)
- الدين الخارجي وخدماته
- الاستثمار
- الاستهلاك
- الناتج المحلي الخام
- التضخم
- النفقات العامة
- إنتاج القطاعات خارج المحروقات
- القدرة الشرائية
- البطالة
- معدل احتياطي الصرف

وهذا الجدول يعبر عن أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات النمو الاقتصادي الجزائري:

الجدول (III-13): بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر (1981-1989)

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الحباية البترولية (مليار دج)	50,9	41,4	37,7	43,8	40,7	21,4	20,4	24	43,8
الإيرادات العامة للميزانية (مليار دج)	82,1	77,5	84,5	99,0	108,5	92,3	92,9	93,4	116,9
النفقات العامة للميزانية (مليار دج)	55	70,4	88,6	96,9	98,9	105,1	98	119,6	119,4
الصادرات (مليار دج)	62,8	60,4	60,7	63,7	64,5	35,1	42,3	46,1	72,0
الواردات (مليار دج)	48,7	49,3	49,7	51,2	49,4	43,3	34,1	43,4	70
ميزان المدفوعات الجاري (مليار دج)	0,09+	0,18-	0,09+	0,07+	0,2-	2-	-	0,7-	0,6-

التضخم ¹	(%)	14,6	6,7	4,6	6,5	8,5	18	.	.	.
---------------------	-----	------	-----	-----	-----	-----	----	---	---	---

Source :Revue Révolution Africain N° 1101 du 04 au 10 Avril 1985

بعد بداية انخفاض الأسعار منذ 1983 ونتيجة للمحصلات الاقتصادية والاجتماعية، قامت الجزائر بتحويلات اقتصادية جذرية هامة فعزمت الذهاب من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحرّ. تفتّنت من خلال تلك النتائج السلبية للنمط السابق للأزمة 1986 وما الانفجار الاجتماعي لعام 1988 إلا نتيجة عن معطيات سابقة غير ناجحة حثّت التغير الكلي للمخططات والمناهج التنموية، فقد ساء:

- مستوى الشغل
 - مستوى التضخم
 - معدل الاستثمار
 - معدل نمو الإنتاج الصناعي خارج المحروقات
- فحصل الركود الاقتصادي الذي استدركته إصلاحات اقتصادية جريئة وعاجلة بغرض رفع النمو الاقتصادي. هذه الإصلاحات تجلّت في الثلاثية الكبيرة التالية:

- "- إصلاحات مالية
- إصلاحات قانونية
- تحرير التجارة الخارجية"².

إن الحالة الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم (2005) عبر مراحل كافة المخططات أبرزت مدى تبعيتها لتغيرات أسعار البترول والعوامل المطروحة سابقا التي تتأثر بارتفاع أو انخفاض الأسعار، حثّم عليها تبني إصلاحات اقتصادية شاملة في كافة الميادين والقطاعات وقد تمحورت اتجاهاتها الأساسية حسب ما يلي"³:

- البحث
- تنمية الحقول المكتشفة
- استرجاع الاحتياطات المتوفرة

¹. ONS et H. Benissad La réforme économique en Algérie, 1991.

². Revue : L'économie N° 25, juin 1995, « Les réformes économiques », Mouhoubi Salah.

³. Séminaire « La nouvelle stratégie Algérienne dans le domaine des hydrocarbures » Alger, Aït Laoussine Noredine.

ليس هذا العمل الوحيد لدى الدولة المنتهج لتحسين الوضع الاقتصادي واستدراك الأخطاء الاقتصادية السابقة.

III-1-2: الظروف الاقتصادية للجزائر بعد التسعينات

تسارعت الظروف الاقتصادية الدولية من وتلك المحلية محفزة الجزائر على الدخول واجتياز مرحلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إذ قامت بالسعي إلى الدخول الفعلي في اقتصاد السوق والسير في اتجاه تحقيق معدلات نمو فعلية، محاولة بذلك تفادي النظر إلى تراكمات الماضي دون التفريط في المحققات. بسبب تطور القطاع البترولي حققت الجزائر مكاسب فعلية من بُنى تحتية وكفاءة بشرية نامية، رغم تلك الإختلالات الاقتصادية الاجتماعية الحاصلة، مدعومة في خططها التسعينية ببرامج الإصلاح الاقتصادي المنتهجة عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

لقد سعت الجزائر منذ تلك التغيرات الكبرى بعد 1988 إلى إحداث توازنات مالية عامة ووضع أسس فعلية لبناء اقتصاد السوق في إطار العولمة الاقتصادية لكن كل إنجازات الجزائر مقارنة بدول الجوار والدول البترولية العربية ضئيلة في نتائجها ولكن خطوة اقتصادية حسنة كانت ضرورية.

"الأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلد منذ نهاية سنوات 1980 وخاصة منذ 1991، فرضت سياسة اقتصادية أكثر موضوعية، المعبر عنها في الاتفاقيات المتوالية لتثبيت الدين مع صندوق النقد الدولي. هذا التطور أثر على قطاع المحروقات"¹.

خلال الأزمة البترولية لعام 1986، انخفضت أسعار البترول إلى 10 دولارات للبرميل الواحد مما أثر على معدل النمو الاقتصادي الذي وصل إلى مستوى منخفض أضف إلى ذلك معطيات أخرى هي:

- انخفاض الاستثمار بـ 4,2 %
- انخفاض مستوى الاستهلاك العائلي بـ 0,4 %
- ارتفاع معدل التضخم
- ارتفاع معدل البطالة
- انخفاض معدل النمو للإنتاج الصناعي

¹ . Revue Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 166, Octobre - Décembre 1999, P: 07 «Nouvelles orientations de la politique pétrolière algérienne», Midrel Chatelus.,

- انخفاض قيمة الدينار

- انخفاض القدرة الشرائية

هذه الظروف أوجدت فرصة للإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بإلغاء نظام الاشتراكية (دستور 1989)، وإيجاد حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج دون ملكية الثروات الطبيعية فهي باقية للدولة وانتهاج مبادئ العولمة الاقتصادية من تحرير التجارة الخارجية وسهولة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.

في 1991، تمّ إقرار الانفتاح الاقتصادي كسياسة اقتصادية حتمية يستدعيها النمو الاقتصادي، لكن الشيء الذي تمّ أنّ الانفتاح انحصر بنسبة كبيرة على القطاع البترولي (استكشاف وإنتاج) من طرف الشركات الأجنبية، أما إنتاج وبيع الغاز الطبيعي بقي تحت مراقبة شركة سوناطراك. هنا البراغمية أوجدت لنفسها موقعا في الاقتصاد الجزائري.

بعدما كان معدل النمو الحقيقي يراوح حدود 4% وحقت الميزانية فوائض مالية كبيرة وكان معدل التضخم منخفضاً جداً، عاود معدل النمو الاتجاه نحو السالب في نهاية 1993 الذي قدر بـ (-0,2%) بعدما كنا نطمح إلى تحقيق معدلا موجبا، فانخفضت الاحتياطات من العملات الأجنبية مما جعل الدولة في ضائقة مالية ولا حلّ لها سوى الاستدانة رغم التنويع الريعي بين القطاع البترولي وصادرات الغاز.

على كل حال، عند تتبع ودراسة الاقتصاد الكلي الجزائري ما كان يوما على أحسن حال من أجل تطوير الإصلاحات الهيكلية والجبائية وخاصة تلك المقررة من طرف صندوق النقد الدولي. في هذه الحين زاد بلند صحاري الجزائر من جاذبية الشركات الأجنبية المستثمرة معوّضا بذلك الضعف الاستثماري المحلي والأجنبي المباشر في قطاعات أخرى.

الشيء الإيجابي يبقى أن قطاع البترول بقي دائما عبر تاريخ الاقتصاد الجزائري بعيداً عن النزاعات والأزمات السياسية والظروف الحالكة التي مرّت بها البلاد دون أن ننسى السلعة الثانية الريعية وهي الغاز الطبيعي الذي له نصيب في إيرادات الدولة وتحسين معدل النمو الاقتصادي الجزائري مهما كانت أرقامه.

عند الاطلاع على أرقام الاقتصاد الكلي للجزائر الذي يحمل في طياته حقائق الاقتصاد الجزئي، فإنه في الوقت الذي عرف فيه القطاع البترولي توسعا كبيرا الذي يصل إلى 97% من إيرادات الصادرات إلى الخارج، فالاقتصاد المحلي لم يرقّ أن يتحرك من موقعه بسبب الاستثمارات

المفقودة من وجهته العام والخاص، حتى الشركات المتخلى عنها من طرف الدولة لم تكن ذات جاذبية من طرف المستثمر الأجنبي.

تأخذنا الذاكرة إلى أن عملية النمو الاقتصادي الجزائري بدأت من الأعمال الزراعية ومحدودية القاعدة الصناعية في الستينات، مختارة بذلك النظام الاشتراكي والتخطيط المركزي منشئة بذلك المزارع الضخمة والشركات الكبرى. الشيء الأكيد أن الإيرادات البترولية التي شهدت نمواً كبيراً هي التي مولت الاقتصاد وحسّنت من موازين مدفوعاتها على مدى عدة سنوات . هذا النهج كتب له نجاح مؤقت لأن النتائج السلبية لسياسة الاقتصاد الموجه بدأت تظهر منذ الثمانينات بتراجع الإنتاجية على كافة الأصعدة الزراعة والصناعة مما استدعى التوجه إلى الاستيراد فارتفعت الفاتورة وخاصة ما يتعلق بالاستهلاك. من أمثلة ذلك الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986 التي ألحقت ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني وهذه إجابة على إشكالية موضوعنا، فقامت الدولة على مدى عقد من هذه الأزمة بإصلاحات لكنها كانت ضئيلة في نتائجها حيث "وصل عجز الميزانية إلى 13,7% من إجمالي الناتج المحلي"¹.

إن أثر تغيرات أسعار البترول إلى الانخفاض أدّى إلى الاستدانة فبلغت نسباً عالية. هذا الجو لم يوقف حد الدولة عن توقيف تدهور إنتاج البترول بل عملت على بذل قصارى جهدها بتكثيف جهود التنقيب، الاستكشاف ونسبة الاسترجاع للاحتياطات المكتشفة، "لهذا صدر القانون رقم 21-91، المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 الذي يسمح للشركات الأجنبية المساهمة بنسبة تصل إلى 49% من حقول البترول التي هي في طور الإنتاج"².

عن تقرير الظرف الاقتصادي والمالي لبنك الجزائر الصادر عام 1994، فقد بلغ هيكل صادرات الجزائر من البترول الخام حوالي 22% عام 1990، 18,3% عام 1991، 19,10% عام 1992 و 19,8% عام 1993. حيث أن وجهة هذا المنتج تختلف في نسبها بحسب الترتيب التالي:

1- دول أوروبا

2- الولايات المتحدة الأمريكية، كندا

3- دول المغرب العربي

4- دول أخرى.

¹. مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص "الجزائر خطوات على طريق التقدم"، حسين فؤاد، ماي 1999، ص: 57.

². Revue Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 9, 1992, P: 68. «Investissements étrangers au Maghreb», Talha Larbi,

وصلت أسعار البترول سنة «1990 إلى 24,23 دولار للبرميل عام 1991، 20,55 دولار للبرميل، 1992 بلغ سعره 20,08 دولار للبرميل، أما في سنة 1993 تدنّى إلى 17,52 دولار للبرميل»¹، هذا أثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي لأن الجزائر لم تنزل آنذاك في تبعية كاملة لإيرادات المحروقات، هذا بسبب ارتفاع خدمات الدين، وخلق أزمات مالية واقتصادية الشيء الملفت للانتباه في هذه المرحلة 1990-1993 انخفاض صادرات المحروقات من حيث القيمة بسبب انخفاض الصادرات من حيث الحجم.

كان لحرب العراق آثاراً على الاقتصاد الجزائري بحيث تمكّنت الجزائر ولو لفترة وجيزة من تحقيق إيرادات بترولية غير متوقعة خاصة في السداسي الثاني من سنة 1990 التي قدرت بمليار دولار غير متوقعة. فالسعر المتوسط للبترول الخام للبرميل بلغ 24 دولار، رغبة في إيجاد صورة طيبة عن الوضع السياسي الاقتصادي الاجتماعي المحلي، عملت الحكومات المتوالية على تحقيق التزاماتها تجاه الأطراف الأخرى من بينها ردّ الدين الخارجي وخدمة الدين التي كانت متعاطمة فدفعت ما قيمته 600 مليون دولار .

عملت على زيادة ضخ السوق العالمية بصادرات أكبر من البترول والغاز مما أثر على معدل الفائدة بالتحسن جزئياً. قوبلت التحركات السياسية الاقتصادية والاجتماعية لدى الأطراف الخارجية بالقبول، منها تلك المناقشات مع صندوق النقد الدولي بمشروطيته فتحصلنا منه على قرض وأعطانا الفرصة لإعادة الجدولة لقروض أخرى خارج نادي باريس ونادي لندن ما قدر بـ 4 ملايين دولار تدفع على دفعات ما بين عامي 1991 و 1992.

هذا الوضع يظهر في سلبية النمو الاقتصادي الحاصل، لجأت البلاد إلى تمويل خارجي لتجارها وخاصة التجهيزات والمنتجات الاستهلاكية، تحصلت الجزائر من البنك العالمي على 350 مليون دولار لإعادة هيكلة النظام المالي الهالك والمريض، انكشف ذلك من خلال قضية آل خليفة بنك و BCIA بنك وقضايا اختلاسات كبرى أخرى حسب تصريحات عدة جرائد ووسائل الاتصال الوطنية.

¹ . Banque d'Algérie, Rapport 1994, ex référence.

هذه الظروف أعطت للحكومة العمل على التقليل من آثار هذه المستجدات منها:

- رفع الأجور المنخفضة والمتوسطة
- الاهتمام بقطاع البناء والسكن
- العمل

وذلك للحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

الثبات المؤقت لسعر البترول عامي 1990 و 1991 حسن من الميزان التجاري فبلغ الفائض للسنتين ما يقدر بـ 4 ملايين دولار.

أثناء حكومة غزالي قام بوقف الحوار مع صندوق النقد الدولي -أهم المقرضين- تاركة البلاد تسبح في عجوزات كبرى والتضخم، فتوقفت المرحلة الثانية من (Stand by). ثم جاءت حكومة عبد السلام بلعيد في السداسي الثاني من 1992 ليعاود العمل بمبدأ التخصيص الإداري للموارد وضغط الواردات، العودة إلى إدارة التجارة ومركزية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، الميزان التجاري ما بين 1991-1994 كان حرجاً جداً.

عجز ما بين عامي 1992 و 1993 في الميزان التجاري قدر بـ 500 مليون دولار على مدى العامين بسبب ضغط الواردات والانخفاض النسبي في صادرات البترول بسبب انخفاض أسعاره*.

عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقياتها تضمنت في طياتها شروطاً أثقلت كاهل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد. من خلال هذه الشروط وظروف الاقتصاد العالمي تحول الاقتصاد الجزائري تدريجياً مما كان عليه إلى اقتصاد السوق وأخذ القطاع الخاص في البروز. حققت البلاد نسبة لا بأس بها من التوازنات الكبرى فتقلص عجز الميزان التجاري عام "1995 إلى 1,4% بعد أن كان 4,4% عام 1994"².

تحسن النمو الاقتصادي الجزائري الذي كان سالبا عام 1994 المقدّر بـ 1,2% إلى 4% سنة 1998 محققة بذلك احتياطات العملة الصعبة بـ 8,5 مليار دولار، فتطورت بذلك خدمة الدين من 48,6% سنة 1984 إلى 43,8% سنة 1995 كما حقق الميزان التجاري عام 1996 ما قدره 3,5 مليار دولار. هذا شجع الدولة على التخلص من ديونها بوتائر حسنة.

* الأرقام : قراءة عن: - الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي (CNES)

¹. لخضر عزي وآخرون "وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي الجزائري مثالا" دراسة بحثية. منشورة على الانترنت

حسب المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي فإن القطاع الصناعي تحسن بمالية قدرها 8 مليار دينار عام 1993. لقد بلغت الصادرات من المحروقات عام 1991 حوالي 12.026 مليون دولار في حين عام 1992 بلغت 10.940 مليون دولار، وانخفضت عام 1993 إلى 9.853 مليون دولار، هذا الانخفاض الذي دائما سببه انخفاض أسعار البترول حرم الجزائر من الوفاء بتعهداتها تجاه الدين وخدمة الدين الخارجي مما أقحمها في مشكلات اقتصادية منها:

- مشكلة المديونية

- مشكلة إعادة الجدولة

- صعوبة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

زادت الديون ما بين 1990 و 1994 حيث كانت عام 1990 تقدر بـ 28.379 مليون دولار وكانت الزيادة كالتالي بالنسب:

الجدول (III-14): أرقام عن حالة تطور الدين الخارجي 1991-1994

السنوات	1991	1992	1993	1994
زيادة الديون	1,8-	6,37-	10,3-	3,9+

المصدر: عدة مصادر وهيئات رسمية

أين يوجد انخفاض في الديون يرجع لأزمة الخليج حيث أن "الآثار الإيجابية التي خلفتها أزمة الخليج على إيرادات الجزائر من قطاع المحروقات وسيرت عليها تسديد جزء من ديونها"¹. محاولة منها لدعم سياسة النمو، توجهت نحو الاقتراض الخارجي بسبب انخفاض العملة الصعبة المتأثرة عن انخفاض إيرادات البترول. في هذا الحين كان للدولة التزامات تجاه مؤسسات مالية دولية تقضي بدفع الديون وخدمات الديون مما أعاق فعليا النمو الفعلي للاقتصاد. والجدول التالي يبين حصة خدمات الدين والدين من الصادرات والنتاج المحلي الخام ما بين عام 1990 و 1993:

¹. مجلة بترول غاز العربي، "آثار أزمة الخليج على اقتصاديات دول المغرب العربي"، جيسار مصطفى، عدد 1 - 1990 و 2 - 1991، ص: 23

الجدول (III-15): حصة الدين وخدمات الدين في الصادرات والناتج المحلي الخام (1990-1993)

السنوات	1990	1991	1992	1993
الدين + الفوائد (مليون دولار)	8891	9508	9278	9432
خدمات الدين / الصادرات (%)	66,4	73,9	76,5	86,0
خدمات الدين / الناتج المحلي الخام (%)	14,67	22,24	20,88	20,26

Source :Banque d'Algérie ; Rapport évolution économique et monétaire en Algérie, 1993

البنية الاقتصادية للجزائر الموروثة عن عقد الثمانينات جعلته تابعا للخارج في الحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات، مما استدعى الحكومات المتتالية إلى انتهاج الإصلاح الاقتصادي بهدف تحسين مسار الاقتصاد الوطني، عمليات التحرير التجاري، ضبط الاختلالات وظروف اللاتوازن الناتجة عن التدهور في أسعار البترول. أن عقد التسعينات يعتبر عقد قرارات الإصلاح الواسع النطاق الذي تضمن عدة قرارات هامة أهمها:

- تخفيض العجوزات الكبرى
- سياسة مالية متحكم فيها
- إصلاح النظام المصرفي
- إنشاء نظام جديد لسعر الصرف خاضع لقوى السوق
- إحياء ظروف المنافسة
- تسهيل الاستثمار

هذه الإجراءات كانت مدعومة بصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. رغم هذا لم يتغير معدل تبعية الجزائر إلى البترول حيث "تمثل صناعة النفط والغاز في الجزائر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، ذلك أن هذه الصناعة تؤمن 90% من إيرادات التصدير، و30% من الناتج المحلي، فالجزائر تمثل المرتبة السابعة في العالم فيما يخص مصادر الغاز الطبيعي، والمرتبة الخامسة في الإنتاج والمرتبة الثالثة في التصدير. أما فيما يخص البترول فإن الجزائر تمثل المرتبة المائة والثمانية والخمسون (158) فيما يخص الاحتياطي، وتمثل المرتبة الثامنة عشر في الإنتاج وتمثل المرتبة الثانية في التصدير. وهذا القطاع يمثل الثلث ($\frac{1}{3}$) من الناتج الداخلي الخام والثلثين ($\frac{2}{3}$) من المداخيل الجبائية ويمثل 97% من إيرادات الصادرات، وهدف الجزائر هو رفع هذه المداخيل من صادرات

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

المحروقات لتصل إلى 50%¹ في إطار هذه التقلبات والاستراتيجيات والإصلاحات، حصلت الجزائر على معدلات النمو التالية:

الجدول (III-16): تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري 1990-1998 (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النمو الاقتصادي	0,8	1,2-	1,8	2,1-	0,9-	3,8	4,1	1,1	5,1	4
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	0,1	1,8-	2,1	2,5-	0,4-	3,7	3	0,9-	5,6	-

المصدر: عرابي فتحي الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر 2000 ص 126
من المؤشرات الاقتصادية التي تبرز تأثر الاقتصاد الوطني بحالة أسعار البترول الدولية نجد الميزانية إما في عجز أو فائض محقق وهذا ما عملت على ضبطه الحكومة الجزائرية كما هو مبين في الجدول:

الجدول (III-17): وضع الخزانة العمومية خلال الفترة 1993-1999

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد الإجمالي للخزانة	100,6-	65,4-	28,4-	74,9	66,2	108,1-	16,5-

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول العدد 00 السداسي الثاني 2004 ص 194 (سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر) ا. بطاهر ع
من الجدول يظهر أن العجز تراوح ما بين السيئ إلى التحسن ثم الأسوأ في سنة 1998 بسبب وصول سعر البترول للبرميل الواحد إلى 19,47 دولار أمريكي عام 1997. في 1998 بلغ 12,95 دولار مما جعل الدولة في حاجة إلى أموال لدعم سياساتها واستهلاكها لأن الإيرادات البترولية انخفضت بنسبة كبيرة والتي تهيمن على الخزانة كمورد. دعمت الدولة الاستثمار في هذا القطاع لحساسيته حيث "أجبرت الميزة الأكيدة التي تعطي قطاع المحروقات استراتيجية وطنية ودولية العديد من الدول والشركات العالمية على الانتقال للاستثمار في الجزائر والصحراء الجزائرية لتمكين من استغلال هذه الثروة ذات العائد الكبير"².

¹. بوضراف الجيلالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق"، رسالة ماجستير اقتصاد دولي، جامعة مستغانم، 2006، ص: 146.

². مهروسة هشام، "البترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية"، مجلة دراسات عربية، العدد 10، 1986، ص: 52.

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

تعتبر 1994 سنة التغير الجذري للسياسة الاقتصادية والمالية الحكومية مما جعل الحكومات تتوالى لعدم نجاح سياستهم التي تقضي الخروج من أعراض العلة الهولندية. إن أثر تخفيض ثقل الدين كان محسوسا أساس فترة السداد، ارتفعت الواردات بـ 1,1 مليار دولار وانخفضت الصادرات بـ 1,4 مليار دولار للوصول إلى موازنة الميزان التجاري. عجز الميزان التجاري بـ 2 مليار دولار قبل إعادة الجدولة، أمن بصرف ما مقداره 645 مليون دولار في إطار اتفاقيات صندوق النقد الدولي، فبدأت تظهر بوادر الانفراج المالي. بداية سنة 1995، أعطت دفعة أمان للاستثمار والإنتاج وكذا القدرة المالية، التوقعات هذه أخذت في الحسبان التحسن في أسعار البترول من أواسط سنة 1994 ليستقرّ عند 17,5 دولار للبرميل كمتوسط على طول السنة، وهذا الجدول يبين تغيرات أسعار البترول الجزائري على مدى سنوات 1990-1995:

الجدول (III-18): تغيرات أسعار خام الجزائر (1990-1995)

السنوات	جانفي 90	جوان 90	سبتمبر 90	جانفي 91	أكتوبر 91	جانفي 92	مارس 94	مارس 95
سعر بلند صحاري خام الجزائر بالدولار	21,05	15,45	41,8	20,95	23,8	19,6	14,43	18,2

Source :www.quid.fr

في ظل هذه المعطيات الدولية والمحلية اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا، عرف الميزان التجاري علامة إيجابية في سنة 1995. تحسن دفع خدمة الدين الذي انتقل من 1,5 مليار دولار إلى 2,3 مليار ما بين 1994 و1995. هذه الوضعية الإيجابية دامت إلى غاية سنة 1997 عرف سعر البترول قيمة 24,3 دولار للبرميل، لتعرف صادرات البلد من البترول والغاز زيادة وصلت مستوى 13,5 مليار دولار، تقابلها واردات بـ 9,5 مليار دولار. لكن هذا لا ينفي الضعف الهيكلي للبنية الاقتصادية بين عامي 1995-1996، ففي سنة 1996 عرف الميزان التجاري فائضا قدر بـ 4 مليار دولار.

منذ 1995 بدأت تتحسن الوضعية الاقتصادية الخارجية بسبب تحسن في أسعار البترول بالزيادة ما بين 1995-1997، فلقد كان سعر بلند صحاري الجزائر يساوي 18,2 دولار للبرميل، وفي سنة 1997 بلغ 19,07 دولار للبرميل.

يرجع تحسن هذه الوضعية من خلال تراكم الموارد المالية في الخزينة فأصبح الاحتياطي مهما جدا ومرتفعاً نسبة إلى ما سبق. ينفي البعض سوء الأحوال الاقتصادية فهذا من غياب التحكم الراشد للموارد المالية وسوء التسيير الذي تواصل دون فطنة وإخلاص للوطن على كافة الأصعدة، أضيف إلى ذلك الوضعية الأمنية التي أهكت البلاد من مصاريف وتكاليف طائلة. هذا الجدول يعطي بعض الأرقام حول الوضعية الاقتصادية للجزائر ما بين 1997-93:

الجدول (III-19) : بعض المؤشرات الاقتصادية للوضع الجزائري (1997-1993)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الرصيد الإجمالي للخزينة مليار دينار	100,6-	65,4-	28,4-	74,9	66,2
الجباية النفطية	179,2	222,1	336,1	507,8	570,7
الجباية غير النفطية	121,4	170,7	244,5	290,6	317,8
المديونية الخارجية مليار دولار	26,4	29,5	31,6	33,7	31,2
خدمة الدين مليار دولار	9,1	4,5	4,2	4,3	4,5
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %	87,5	47,2	38,8	30,7	31,7
احتياطي صرف أجنبي مليار دولار	1,5	2,7	2,0	4,4	8,0

(بتصرف) Source : www.imf.org

جاءت نتائج السياسة المنتهجة بعد صورة الاستقرار عام 1994 إيجابية للغاية وانعكست بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية والمالية "حيث انقلب العجز في الميزان المالي بنسبة 9% في العام 1993، إلى فائض بنسبة 2,4% في العام 1994، وتراجع معدل التضخم إلى 6% وتعززت الاحتياطات الرسمية من العملات، فارتفعت من 1,5 مليار دولار في العام 1993 إلى 2,1 مليار دولار في العام 1995، ثم إلى 8 مليارات في نهاية العام 1997 في ما يعادل 8 أشهر من الواردات. وقد ساهم تحسن أسعار النفط في جزء من هذه المنجزات"¹.

كان القصد ببرنامج الإصلاحات الواسعة وتصحيح الهياكل الاقتصادية، بعث وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين فعالية المؤسسات والاقتصاد الجزائري لما يكسبه من قدرات ووفورات وإمكانات جد كبيرة. انتقل النمو الاقتصادي بحسب الأرقام المدونة في الجدول (III-19)، هذا التحسن احتوى ومنع انهيار الدينار الجزائري مع تقليص معتبر لمعدل التضخم.

¹. مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، "الجزائر خطوات على طريق التقدم"، حسين فواز، ماي 1999، ص: 57.

هذا لا ينفي قطعاً خروج الجزائر من دائرة الخطر إلى حد الساعة، كما لا ينفي لدينا إمكانية ضبط توازنه على المدى الطويل وتحقيق نسب نمو تفوق 5% وتضخم أقل من 6% لأن هذا يستدعي عمل القطاعات الإنتاجية المحلية وتعزيز مكانة قطاع الربيع لتفادي العجزات الكبرى وتحقيق التوازن العام في إطار التزامات الجزائر تجاه المنظمات الدولية.

الواقع آنذاك يوحي بعدم كفاءة وتكيف المؤسسات الإنتاجية مع التنافسية القوية المتواجدة في المنتجات الدولية. قد يقرأ القارئ لهذه الجزئيات فيلاحظ عدم التطرق للأزمات الاجتماعية والعمالية من بطالة وتسريح العمال، الاحتجاجات لأنه لا يسع الموضوع التطرق إلى كل ظروف النمو الاقتصادي الجزائري بطياته. انحصر العمل على إبراز تأثير البترول كسلعة غالبية على الإنتاج الجزائري في تحسين الناتج المحلي الخام الوطني والفردى.

الإصلاحات التي بدأت عام 1988 إلى اليوم كان الهدف منها معالجة الاختلالات الهيكلية التي تمحورت حول:

- عجز ميزان المدفوعات
- تفاقم الدين الخارجى وأعبائه
- ارتفاع معدلات التضخم
- ارتفاع البطالة

أما الإنجازات كانت جزئية ومحصورة خاصة في تلك التي لم تدعم تحول الاعتماد الاقتصادى على البترول والغاز. برنامج التصحيح الهيكلى (1994-1995) وبرنامج الإنعاش الاقتصادى (1995-1998) أعطيا أهمية كبيرة لتحقيق نمو اقتصادى حسن وإعادة التوازن الكبير وتحقيق الاستقرار المالى المتوالى مع تقليص التضخم وتشجيع الاستثمار. هذا ما نراه فى اعتماد قانون الاستثمار وإنشاء وكالة دعم وتطوير الاستثمار (APSI) التي حاليا تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بالنسبة للمشاريع الكبرى أما المشاريع الصغرى نجد (ANSEJ)، وتحسين صورة السلعة الجزائرية من خلال رفع التنافسية المحلية والدولية.

تمّ تطبيق كل هذه المساعي فتحسنت بعض المؤشرات منها الوضعية المالية لسدّ حاجات الاقتصاد والتحكم فى عناصره. حسب تقارير البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهيئات مالية

دولية أخرى، حقق البرنامج المنتهج من طرف الجزائر نتائج حسنة "وفي ضوء ذلك أمكن التوصل إلى الآتي:

1- استعادت الجزائر وتيرة نموها ابتداءً من 1995 بنسبة 3,8% وارتفعت إلى 5,1% في سنة 1998.

2- عرفت موازنة الدولة تحسينات ملموسة ناتجة في الوقت نفسه عن تخفيض الإنفاق العام والتحكم في زيادة الإيرادات الجبائية مع التقليل من الضغط الضريبي على الأنشطة الاقتصادية. بذلك تقلص عجز الميزانية الذي وصل إلى 8,7% من الناتج المحلي القائم ليتحول تدريجياً إلى فائض محسوس. في الوقت نفسه تحسنت مساهمة الموازنة في تسديد الديون، فارتفعت من 2,7% العام 1993 إلى 10,4% عام 1997.

3- تحسنت الوضعية المالية الخارجية بفضل تطبيق الإجراءات المبرمجة وعلة نحو فاق ما كان متوقعاً، وأعيد مستوى احتياطات الصرف في مناخ يتميز بحرية التجارة الخارجية ورفع الاحتكار ليصل إلى 8 مليارات دولار أمريكي أي ما يعادل عاماً من الاستيراد، كما استعاد ميزان المدفوعات مستواه.

4- تراجعت خدمة المديونية من 89% عام 1993 إلى 40% حالياً (1998)، مما يؤكد على التخفيف من حدة العائق المالي الخارجي وتحسين التوازنات الخارجية وقدرة الوفاء بالالتزامات.

5- تقلص مستوى التضخم بنسبة كبيرة من 30% خلال السنوات 1994-1996 إلى 5% العام 1998.

6- تراجعت مستويات أسعار الفائدة التي عرفت ارتفاعاً كبيراً في بداية البرنامج التصحيحي¹.

في الواقع الاقتصادي أنه بعد مرحلة اقتصادية حرجية في التسعينات واضطرابات لم تعهد بها أي بلاد فالدلائل والنتائج الحالية مبشرة بأن الاقتصاد الجزائري بدأ يسير في منعطف إيجابي جديد نتيجة للعمل بالتوصيات المشروطة التي توافقت مع ارتفاع أسعار البترول التي أعطت دفعة مجددة.

¹. مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، عبد الكريم الحرشاوي، ماي 1999، ص: 60.

كخلاصة نهائية لهذه الجزئية التي ستفتح في الفصل الموالي نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع "بالأسعار الجارية بنسبة 7,7% في 1997 ثم بقي مستقرا تقريبا في 1998 ما يعني في الواقع أنه انخفض بالأسعار الثابتة، ويسهل تفسير هذا الانخفاض في ضوء التراجع الحاد في أسعار النفط خلال 1998 علما أن قطاع النفط والغاز شكل نحو 29% من الناتج المحلي في 1997. وتبعاً لذلك فإنه يمكن التوقع أن أرقام العام 1999 ستظهر عند صدورهما ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي بالأسعار الجارية ونموا حقيقيا على الأرجح. وبلغ الناتج المحلي في 1998 أكثر من خمسة أضعاف مستوى 1990، ما يعني أن معدل الارتفاع السنوي في فترة السبع سنوات من 1990 إلى 1998 بلغ 24% تقريبا.

ويلاحظ عن النظر إلى مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي أن الإنفاق الاستثماري ارتفع خلال هذه الفترة إلى حد أعلى بلغ 34% من مجمل الإنفاق في العام 1994، ثم اتجه إلى الانخفاض تدريجيا بعد ذلك ليصل في 1998 إلى نحو 27% أي أقل من مستوى سنة 1990 بقليل، وحقق الاقتصاد الجزائري نسبة ادخار مرتفعة نسبيا بلغت 43% من الناتج المحلي على المعدل خلال السنوات 1996-1998 مقارنة بـ 26,5% في 1990¹.

إن تأثر الاقتصاد الجزائري يظهر جليا من خلال الأرقام الواردة لدى الهيئات الدولية والمحلية بتغيرات أسعار البترول. بما أن صادرات الجزائر تبلغ 97% منها البترول فسيكون لنا في الفصل الثاني دراسة قياسية اقتصادية تعرفنا على أثر الصادرات على النمو الاقتصادي. القصد كان تبيان أثر التغير في هذه الصادرات على معدل النمو الذي يبرز الحالة الاقتصادية للبلد.

فالبترول أصبح يوفر للجزائر ما قيمته 95% من العملة الصعبة في حالة تدني الأسعار أو ارتفاعها. وما سعي الجزائر إلى تنمية قطاع المحروقات إلاّ حتمية لا مفرّ منها لوفرة هذه السلعة في الباطن الجزائري مما يزيد هذا صورة مبررة لتوجه الاستثمار الأجنبي شبه كلياً إلى هذا القطاع دون القطاعات الأخرى، مما يجعل هذه الأخيرة دائما في صفحة القطاعات العاجزة عن النهوض.

النتائج المحققة على مدى التسعينات تبقى في مجملها ضعيفة رغم البشري لدى أصحاب القرار الجزائري، يكمن ضعفها بسبب أسعار البترول المنخفضة مما أثر على المديونية وأعاق السلامة المالية والنقدية للبلد بشكل حاد متوجهة مجبرة بذلك إلى خيار الجدولة وإعادة الجدولة وشروط المنظمات الدولية آمرين السلطات بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي حتى سنة 1998.

¹. مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص "الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من النمو والتطور"، نوفمبر 1999، ص: 10.

الفصل الموالي سيتضمن دراسة أوفر فيما يخص سنوات التسعينات بتبويرات أكثر للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي وكذلك بداية القرن الحالي وسنحصر الدراسة ما بين عام 1995-2005، بكافة الظروف والنتائج المحلية والدولية التي أحاطت بوضعية النمو الاقتصادي الجزائري.

III-2: البترول و النمو الاقتصادي الجزائري (1995-2005)

لدراسة علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، سنقحم في دراستنا متغيرات التجارة الدولية. لّا نقول التجارة الخارجية نقصد في بحثنا هذا قطاع المحروقات على الخصوص قطاع البترول لأن صادراته تبلغ 97%.

إن معدلات النمو عرفت على مدار السنوات الأخيرة على أساس النمو بالنسبة للفرد تحسناً محلياً أما عن مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم تأخراً محسوساً وهو ما يعتبر انعكاساً لكل من زيادة معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي والنمو السكاني المتباطئ الذي تشهده البلاد. لقد تعرضت البلاد إلى صدمتين اقتصاديتين كبيرتين على مدار السنوات الماضية تمثلت إحداها في الارتفاع الشديد في أسعار البترول وزيادة الإيرادات الناتجة عن ذلك، ونالتهما منذ مدة قصيرة (2004-2005) بالضبط. حرب العراق ثانية التي كانت أزمة جهوية بحق ولكن دافعا للنمو الاقتصادي الجزائري على مدى عقد من الزمن، ضف إلى ذلك توترات متفرقة هنا وهناك بصيغ مختلفة. حسن الوضع الحالي في السوق البترولية دعم من النشاط التجاري المحلي والدولي، التدفقات المالية وحركة رؤوس الأموال أما السياحة تبقى بعيدة كل البعد عن أضعف المعدلات لكون الجزائر لم تخرج من الصورة القائمة التي تهيمن على أذهان الغرب.

إن الطفرة الكبيرة في أسعار البترول والتراكم السريع للأصول المالية في خزانة الجزائر أرجعنا إلى السبعينات من القرن الفائت لكن الشيء الذي يجب التنبيه إليه هل سيكون هناك تسيير راشد للأموال المحققة أم نبقى في غفلة إلى حين أزمة عكسية أخرى تسقط البلاد في حظيرة الاضطرابات. المستقبل غير مضمون والتحول في العوامل الخارجية ستؤثر على نمط النمو وقد تنخفض الأسعار البترولية بحلول السنوات القادمة مؤثرة بذلك على آفاق اقتصاد البلد التي يهيمن عليها البترول. تبين المعطيات أن المؤثرات الفعلية على النمو الاقتصادي هي الصادرات، والبترول هو يشغل نسبة كبيرة، لهذا سندرس في الجزئية الموالية أثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

III-2-1: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي:

تؤكد الدراسات الاقتصادية بأن النمو الاقتصادي هو مرتبط بنمو الصادرات السريع من خلال تهيئة وسائل ذلك وتشجيع إحلال الواردات. فبسبب تسمية الدول المنتجة البترول بأنها ريعية هو انحصاره في تصدير البترول وحصوله على حصة كبيرة في الصادرات كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي يبلغ مستوى صادراتها من المحروقات 97%.

تعمل الجزائر من خلال الإصلاحات الهيكلية ومحاولات الإنعاش الاقتصادي منذ عقد أعمالا تشجيعية للصادرات محفزة النشاط الاستثماري المحلي والأجنبي بغرض الخروج من أعراض العلة الهولندية المفاجئة بتنويع صادرات خارج المحروقات.

هذه الجهود تأتي لتؤكد فكرة العلاقة الوطيدة والطرديّة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي. تبرز بعض الدراسات ذلك وتؤكد هذه التوجهات، فمن الدراسات نجد¹:

- أثر نمو الصادرات على الدخل القومي من إعداد Michael في عام 1977.
 - دراسة أثر نمو الصادرات على كفاءة رأسمال ومدى قدرة وكفاءة الدولة في التغلب على الصدمات الخارجية، قام بهذا العمل الدراسي Balassa عام 1981.
 - عمل W.G. Tyler في سنة 1981 الذي يبرز أثر نمو الصادرات على آثار الحجم.
 - في سنة 1982، أظهر F. Gershon تأثير نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد¹.
- "دراسة العلاقة بين Performance الصادرات والنمو الاقتصادي حتى وإن لم تكن جديدة، تعتبر ذات أهمية كبيرة لدى الدول النامية ولم يتوقف الاهتمام بها في هذه الدول من خلال دراسات تجريبية بالأخص لدى Romer, Brochart, Michael, Balassa, Kravis وآخرون.

هذه الدراسات وضعت بالطبع عدة أوجه إيجابية للصادرات مثل التحسين التكنولوجي لطاقة الإنتاج الكبيرة وتحسين اقتصاد السلم. كما بينت أيضا وجود فروقات أو اختلافات الإنتاجية الحديثة للعوامل في الاقتصاديات الموجهة نحو الصادرات وتلك السلع غير تبادلية. هذا العمل اعتمد من طرف Feder لاعتبارات تفاضلية لإنتاجية القطاعين مع إقحام فيما بعد الواردات في نموذج.

¹. مجلة الباحث العدد 2002/01 ص 9 (تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات) وصاف سعيدي

III-1-2-1: المتغيرات المفسرة للنمو الكلي

في هذه الجزئية سنتبع في مرحلة أولى طريقة Feder فيما يخص المتغيرات المفسرة للنمو الكلي، لإدخال في مرحلة ثانية متغيرات الواردات.

لنعتبر اقتصاداً يتكون من قطاعين، واحد ينتج سلعاً عائلية والآخر ينتج سلعاً للتصدير.

$$N = F(K_n, L_n, X) \quad \text{ليكن:} \quad (\text{III-1})$$

$$X = G(K_X, L_X) \quad (\text{III-2})$$

N : دالة إنتاج السلع غير التبادلية

X : دالة إنتاج سلع الصادرات

K_n ، K_X مخزون رأسمال في القطاعين على التوالي

L_n ، L_X مستوى العمل في القطاعين

التطور في الزمن يعطينا المعادلات التالية:

المعادلتين (III-1) و (III-2) تعطينا

$$\begin{aligned} dN &= \frac{\partial F}{\partial K_n} dK_n + \frac{\partial F}{\partial L_n} dL_n + \frac{\partial F}{\partial X} dX \\ \frac{dN}{dt} &= \frac{\partial F}{\partial K_n} \frac{dK_n}{dt} + \frac{\partial F}{\partial L_n} \frac{dL_n}{dt} + \frac{\partial F}{\partial X} \frac{dX}{dt} \\ \dot{N} &= F_K \dot{K}_n + F_L \dot{L}_n + F_X \dot{X} \end{aligned} \quad (3)$$

$$\begin{aligned} dX &= \frac{\partial G}{\partial K_X} dK_X + \frac{\partial G}{\partial L_X} dL_X \\ \frac{dX}{dt} &= \frac{\partial G}{\partial K_X} \frac{dK_X}{dt} + \frac{\partial G}{\partial L_X} \frac{dL_X}{dt} \\ \dot{X} &= G_K \dot{K}_X + G_L \dot{L}_X \end{aligned} \quad (\text{III-4})$$

$$\dot{N} = F_K I_n + F_L \dot{L}_n + F_X \dot{X} \quad (\text{III-5})$$

$$\dot{X} = G_K I_X + G_L \dot{L}_X \quad (\text{III-6})$$

I_n ، I_X هي الاستثمارات الخام المحترمة على التوالي في القطاعين.

1- حالة:

لنفرض في مرحلة أولى بأن علاقات الإنتاجية متساوية في القطاعين أي بمعنى

$$\frac{G_K}{F_K} = \frac{G_L}{F_L} = 1 \quad (\text{III-7})$$

وبأن أثر الصادرات على القطاع الآخر يساوي صفر ($F_X = 0$) سيكون لدينا هذه الحالة:

$$Y = N + X \Rightarrow \dot{Y} = \dot{N} + \dot{X}$$

$$\dot{Y} = F_K I_n + F_L \dot{L}_n + F_K I_X + F_L \dot{L}_X \quad \text{ومنه:}$$

$$\dot{Y} = F_K [I_n + I_X] + F_L [\dot{L}_n + \dot{L}_X]$$

$$\dot{Y} = F_K I + F_L \dot{L} \quad (\text{III-8})$$

$$\begin{cases} I = I_n + I_X \\ \dot{L} = \dot{L}_n + \dot{L}_X \end{cases}$$

مع:

لنفرض أنه توجد علاقة خطية بين الإنتاجية الحدية الفعلية (الحقيقية) للعمل في القطاع المعطى، والإنتاجية المتوسطة للعمل.

$$F_L = \beta \frac{Y}{L} \quad (\text{III-9})$$

المعادلة (III-8) تصبح كما يلي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = F_K \frac{I}{Y} + F_L \frac{\dot{L}}{L}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L} \quad (\text{III-10})$$

$$F_K = \alpha \quad \text{و} \quad F_L = \beta$$

نلاحظ بأن في الحالة الأولى هذه نحصل على الشكل العام للنموذج النيوكلاسيكي.

2- حالة:

عموماً علاقة الإنتاجية هي مغايرة للوحدة

$$\frac{G_K}{F_K} = \frac{G_L}{F_L} = 1 + \delta \quad (\text{III-11})$$

ولا يمكن أن تتساوى إلا تحت بعض الشروط الأكيدة مثل إقحام فرضية المنافسة الحرة والكاملة، حركية كاملة للعوامل.

وعليه هذه الشروط غير مفحوصة في الدول النامية، وتؤكد صحة فرضية تحول هذه العلاقات.

ننتقل من المعادلة:

$$\begin{aligned} \dot{Y} &= F_K I_n + F_L \dot{L}_n + F_X \dot{X} + G_K I_X + G_L \dot{L}_X \\ \frac{G_K}{F_K} &= \frac{G_L}{F_L} = 1 + \delta \end{aligned} \quad \text{إذا أخذنا بعين الاعتبار}$$

نحصل على:

$$\dot{Y} = F_K (I + F_L \dot{L} + F_X \dot{X} + \delta F_K I_X + \delta F_L \dot{L}_X) \quad (\text{III-12})$$

من جهة أخرى:

$$\begin{aligned} \delta F_K I_X + \delta F_L \dot{L}_X &= \delta \left[F_K I_X + F_L \dot{L}_X \right] \\ F_K I_X + F_L \dot{L}_X &= \frac{G_K}{1 + \delta} I_X + \frac{G_L}{1 + \delta} \dot{L}_X \\ &= \frac{1}{1 + \delta} \left[G_K I_X + G_L \dot{L}_X \right] \\ F_K I_X + F_L \dot{L}_X &= \frac{1}{1 + \delta} \dot{X} \\ \dot{Y} &= F_K I + F_L \dot{L} + \left[\frac{\delta}{1 + \delta} + F_X \right] \dot{X} \end{aligned} \quad (\text{III-13})$$

نستعمل فرضية النسبية بين F_L و $\frac{Y}{L}$ ، فنحصل على:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L} + \left[\frac{\delta}{1 + \delta} + F_X \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y} \quad (\text{III-14})$$

مع:

$$F_K = \alpha \quad \text{و} \quad F_L = \beta$$

ترجمة المعالم:

$$\alpha \quad \text{و} \quad \frac{\delta}{1+\delta} + F_X$$

أ) $F_K = \alpha$ يمكن ترجمتها (فهمها) بأنها الإنتاجية الحدية لرأس المال في قطاع السلع غير التبادلية.

ب) $\frac{\delta}{1+\delta} + F_X$ محددة بـ $\Delta PIBK_X$ ، الزيادة الكلية للناتج المحلي الخام المنجزة عن زيادة رأس المال في قطاع الصادرات. هذه الزيادة يمكن ترجمتها بأنها الإنتاجية الحدية للاستثمارات في الصادرات. بالتشابه، إذا حددنا بواسطة $\Delta PIBL_X$ أثر الزيادة الحدية للعمل على الناتج المحلي الخام في قطاع الصادرات فنبيّن ما يلي:

$$\frac{\Delta PIBL_X - F_X}{G_L} = \frac{\Delta PIBK_X - F_X}{G_K} = \frac{\delta}{1+\delta} + F_X \quad (\text{III-15})$$

هذه المساواة تفسر ترجمة المعلم $\frac{\delta}{1+\delta} + F_X$ الذي يقيس الفرق بين المساهمة الحدية لعوامل الإنتاج في الناتج المحلي الخام في القطاعين بالعلاقة بالمساهمة الحدية لهذه العوامل في ناتج قطاع الصادرات.

III-2-1-2: إدخال قطاع الواردات في النموذج

في هذا الجزء وعكس ما أتى به Feder، الدراسة هذه تعتمد إلى تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات هي:

قطاع الصادرات X ، قطاع الواردات m وقطاع السلع غير التبادلية N .
أي:

$$N = F(K_n, L_n, X) \quad (\text{III-1})'$$

$$X = G(K_X, L_X) \quad (\text{III-2})'$$

$$M = mY + M_0 \quad (\text{III-3})'$$

حيث m : الميل الحدي للاستيراد

M_0 : واردات غير قابلة للضغط

المعادلات (III-1)'، (III-2)' و (III-3)' تعطينا:

$$\dot{N} = F_K I_n + F_L \dot{L}_n + F_X \dot{X} \quad (III-4)'$$

$$\dot{X} = G_K \dot{K}_X + G_L \dot{L}_X \quad (III-5)'$$

$$\dot{M} = m \dot{Y} \quad (III-6)'$$

بواسطة الفرضيات السابقة نحصل على إذا:

$$\frac{G_K}{F_K} = \frac{G_L}{F_L} = 1$$

$$\dot{Y} = \dot{N} + \dot{X} - \dot{M}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L} - m \frac{\dot{Y}}{Y}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} + m \frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L}$$

↓

$$\frac{\dot{Y}}{Y} (1 + m) = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\alpha I}{1 + mY} + \frac{\beta \dot{L}}{1 + mL} \quad (III-7)'$$

$$1 + m \neq 0 \quad \forall \quad 0 < m < 1$$

إذا كان: $\frac{G_K}{F_K} = \frac{G_L}{F_L} = 1 + d$ فإن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = a \frac{I}{Y} + b \frac{\dot{L}}{L} + \left[\frac{d}{1 + d} + F_X \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y} - m \frac{\dot{Y}}{Y}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} + m \frac{\dot{Y}}{Y} = a \frac{I}{Y} + b \frac{\dot{L}}{L} + \left[\frac{d}{1 + d} + F_X \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} (1 + m) = a \frac{I}{Y} + b \frac{\dot{L}}{L} + \left[\frac{d}{1 + d} + F_X \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{a}{1+mY} \frac{I}{L} + \frac{b}{1+mL} \frac{\dot{L}}{L} + \frac{1}{1+m} \left[\frac{d}{1+d} + F_X \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y} \quad (\text{III-8})'$$

في هذا العمل، المتغيرات محسوبة انطلاقاً من السلاسل الزمنية، متوسطات معدلات النمو مأخوذة بحساب معادلة اللوغاريتم $\text{Log}X_t = a + bt$ حيث X هو متغيرة اقتصادية و t الزمن. معدل النمو r محدد من خلال العلاقة ذات الشكل:

$$r = e^b - 1$$

وعليه المعالم الأخرى $\frac{I}{Y}$ ، $\frac{X}{Y}$ محددة كمتوسطات بسيطة.

نربط معدل نمو الناتج المحلي الخام بسعر ثابت أي إلى حصة الاستثمارات في الناتج المحلي الخام، نمو العمل هو نمو الصادرات في الناتج المحلي الخام. هذا العمل يعتمد أساساً على الدول النامية التي حققت مستوى معين من التطور.

لقد درست في هذه المجلة وضعية النمو الاقتصادي بتونس إثر معطيات نموذجية ورقمية مدروسة في عدة مراجع مذكورة، إذ يصعب الحصول عليها في الدراسة القياسية لهذا في هذه الجزئية اكتفينا بالدراسة الرياضية للظاهرة شكلياً من خلال العدد المقتبس منه هذا العمل.

III-1-2-3: الإنتاجية الحدية لرأس المال في قطاع الصادرات

نستعمل قيم المعالم α و γ باعتبارها قيم عشوائية لـ F_X لتحديد الإنتاجية الحدية الاجتماعية لرأس المال في قطاع الصادرات $\Delta PIBK_X$ ، بالاعتماد على العلاقة:

$$\begin{aligned} \frac{\Delta PIBL_X - F_L}{G_L} &= \frac{\Delta PIBK_X - F_X}{G_K} = \frac{\delta}{\delta + 1} + F_X \\ \Rightarrow \Delta PIBL_X \frac{F_K(1 + F_X)}{1 + \gamma + F_X} &= \frac{\alpha(1 + F_X)}{1 - \gamma + F_X} \end{aligned} \quad (\text{III-16})$$

لفهم أحسن التأثيرات الخارجية لقطاع الصادرات على قطاع السلع غير التبادلية، سنفرض بأن الصادرات تؤثر على إنتاج قطاع السلع غير التبادلية بمرونة ثابتة، أي:

$$N = F(K_n, L_n, X)$$

$$N = X^\theta \psi(K_n, L_n)$$

$$\frac{\partial N}{\partial X} = \theta X^{\theta-1} \psi(K_n, L_n)$$

$$= \frac{\theta}{X} X^\theta \psi(K_n, L_n)$$

$$\frac{\partial N}{\partial X} = \frac{\theta}{X} N \quad (\text{III-17})$$

$$\frac{\partial N}{\partial X} = F_X = \theta \frac{N}{X}$$

المعادلة مقيمة كما يلي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L} + \left[\frac{\delta}{1+\delta} + F_X \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y}$$

يمكن كتابتها على الشكل:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L} + \left[\frac{\delta}{1+\delta} + \theta \frac{N}{X} \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y}$$

$$\theta \frac{N}{X} = \theta \frac{N/Y}{X/Y} = \theta \frac{1 - \frac{X}{Y}}{\frac{X}{Y}} = \frac{\theta}{X/Y} - \theta$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L} + \left[\frac{\delta}{1+\delta} - \theta \right] \frac{\dot{X}}{X} \cdot \frac{X}{Y} + \theta \frac{\dot{X}}{X} \quad (\text{III-18})$$

نلاحظ أنه إذا كان $\frac{\delta}{1+\delta} = 0$ ، نحصل على النموذج النيو كلاسيكي الأساسي

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha \frac{I}{Y} + \beta \frac{\dot{L}}{L} + \theta \frac{\dot{X}}{X}$$

الذي استعمل من طرف Michalopoulos و Jay (1973) وكذلك Balassa (1978).

عندما ندرس أثر الصادرات على الواردات يمكن إن نتبع الدراسة التالية؛ فننطلق من العلاقة:

$$M = mY + M_0$$

مع العلم m : الميل الحدي للاستيراد

M_0 : واردات غير قابلة للضغط

$$Y = N + X - M$$

يمكننا كتابة:

$$M = m(N + X - M) + M_0$$

$$M = mX + mN - mM + M_0$$

$$\Downarrow$$

$$dM = mdX + mdN - mdM$$

$$\Downarrow$$

$$(1 + m)dM = mdX + mdN$$

$$\Downarrow$$

$$\frac{dM}{dX} = \frac{m}{1 + m} \left[1 + \frac{dN}{dX} \right]$$

لنفرض بأن الصادرات تؤثر على إنتاج قطاع الصادرات غير التبادلية بمرونة ثابتة، هذا العمل يبين مدى تأثير استراتيجية ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي الكلي، كما أنه يحاول إبراز أثر الصادرات على القطاعات الأخرى. كلما كانت مدة الدراسة أطول يمكن تفحص جلياً مدى تأثير الصادرات على اقتصاد البلد وخاصة في الدول النامية¹.

في أبحاث أخرى حول الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والصادرات، وبما أن صادراتنا مجملها تقدر بـ 97% من المحروقات، فيمكن القول أن الأثر المتبادل بين صادرات المحروقات (البترول) والنمو الاقتصادي هو شيئاً محققاً. لهذا الوضع «تعرف المتغيرة المفسرة بمعدل تغير الصادرات $\frac{\Delta X}{X}$ المرّجح بمعدل الصادرات $\frac{X}{PIB}$ أي $\frac{\Delta X}{PIB}$. بهذه الطريقة يمكن تقييم الأثر المزدوج لتوسع الصادرات على النمو الاقتصادي أي نمو الصادرات في حد ذاتها ودرجة انفتاح البلد على الخارج»².

عند الرجوع إلى الاقتصاد الكلي نجد تفسيراً لأثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (الدخل) من خلال الأثر المضاعف، أثر العلاقة مع النمو الاقتصادي و اقتصاديات

¹. Revue Tunisienne d'Economie et de gestion N° 11 Vol VIII juin 1993 p115-145 (Effets des exportations sur la croissance économique cas de la Tunisie) A.Ben M'barek

². Revue d'Economie Politique 95 année N° 4-1985 p473(Exportation et croissance économique :application aux pays africains de la zone Franc)F.Brochat

السلم. الصادرات بشكلها و قيمها جزء من السياسة الاقتصادية المتبعة في كافة بلدان العالم - الجزائر- فهي تعبّر عن درجة الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج الذي يعرف بمعدل الصادرات. لقد أظهرت عدة دراسات أن الصادرات - حالة البترول في الجزائر- تؤثر بقوة على النمو الاقتصادي، وليس الوحيد المعني بهذا، بل آفاقه وكذا الإنتاج المحلي، الاستثمار، الاستهلاك، التضخم، البطالة. هذا بإقرار عدم ثبات المؤشر "فرضاً أن النمو وعدم استقرار الصادرات يمكن أن يؤثر كلاهما على الإنتاجية والتراكم. فيمكن تقييم نوعين من العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي حسب الرغبة في دراسة كل الآثار أو الآثار المنحصرة فقط على إنتاجية العوامل:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = a \left(\frac{\dot{I}}{Y} \right) + b \left(\frac{\dot{L}}{L} \right) + c \left(\frac{\dot{X}}{Y} \right) + n(IN).x + e$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = b \left(\frac{\dot{L}}{L} \right) + c \left(\frac{\dot{X}}{Y} \right) + \phi(IN).x + e$$

Y هو الناتج المحلي الخام (PIB)، I الاستثمار، L اليد العاملة، X الصادرات، IN عدم استقرار

الصادرات، $x = \frac{X}{Y}$ معدل الصادرات¹.

جاء في دراسة ملخصة عن أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال تطورات في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الميزان التجاري، حيث أخذت الفترة (1989-1990) كفترة دراسة. إذ لعبت أسعار البترول دوراً هاماً في تحسين الناتج المحلي الخام، ولما نتفقد مواقع النتائج السلبية نجدها توافق انخفاضات في أسعار البترول كما هو الحال في: 1986-1989-1994-1999.

" سنحاول تحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية انطلاقاً من الجدول التالي:

¹. Revue d'Economie de développement N° 1 Mars 1994 p 88 (Politique d'ouverture et croissance économique : Les effets de la croissance et l'instabilité des exportations) P. Guillaumont

الجدول (III-20): تطور الصادرات والناتج المحلي الخام 1989-1999 (مليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات
31-	28-	7+	2+	18-	34-	22-	14-	28-	16-	31-	نمو ص.ج
41+	17+	58+	2.11+	41+	23-	46+	73-	1-	46+	57+	نمو ص.خ.م
1.1+	1.1+	2.2+	9.3+	1.5-	15.5-	4+	4.7+	26.3-	11.7+	6.2-	نمو ن.م.خ

المصدر: مجلة الباحث العدد 2002/01 ص 9 (تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات) وصاف سعيدي جامعة ورقلة

(نمو ص.ج = نمو الصادرات الإجمالية، نمو ص.خ.م = نمو الصادرات خارج المحروقات، نمو ن.م.خ = نمو الناتج المحلي الخام)
بعد استخدام المؤشرات الإحصائية التالية في التحليل، حيث X_1 ، يعبر عن نمو الصادرات الإجمالية و X_2 يعبر عن نمو الصادرات خارج المحروقات، أما Y فيعبر عن نمو الناتج المحلي الخام، فقد توصلنا لما يلي:

الجدول (III-21): جدول بعض المتغيرات الإحصائية عن نمو الصادرات والناتج المحلي الخام

Y	X_2	X_1	
11,054	40,383	13,544	الانحراف المعياري
1,327-	19,191	19,363-	المتوسط الحسابي
833,01	210,43	69,95	معامل الاختلاف
26,300-	73,000-	34,000-	أقل قيمة
11,700	58,000	7,000	أعلى قيمة

المصدر: مجلة الباحث العدد 2002/01 ص 9 (تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات) وصاف سعيدي جامعة ورقلة

معامل الارتباط:

$$R(Y, X_1) = 55,81\%$$

$$R(Y, X_2) = 20,69\%$$

إن النتيجة التي نخلص إليها من خلال النتائج المتوصل إليها أن هناك ارتباط موجب بين نمو الصادرات الإجمالية ونمو الناتج المحلي الخام، الذي يساوي 55,88%. هناك أيضا ارتباط موجب بين نمو الصادرات خارج النفط ونمو الناتج المحلي الخام والذي يساوي 20,69%.

هذا يجعلنا نؤكد أن العلاقة الطردية بين التغيرات السابقة الذكر، وهو ما يعني حسب النظرية الاقتصادية وانطلاقا من الدراسات التطبيقية السابقة أن نمو الصادرات سواء الإجمالية أو غير النفطية يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الخام، يؤكد معامل الاختلاف المتوصل إليه درجة التقلب

العنيف للمتغيرات محل الدراسة"¹. وفيما يلي توضيح رقمي في جدول عن أثر تغيرات أسعار البترول في سنة 1997 بالنسبة للجزائر:

الجدول (III-22): أثر انخفاض سعر خام البرنت من \$19 إلى \$14 سنة 1997

المكسيك	فنزويلا	إيران	السعودية	الجزائر	البلد
30-	31-	31-	29-	21-	اثر إيرادات صادرات المحروقات %
1-	7-	4-	11-	7-	اثر على الميزان التجاري
3,3	5,9	5,3	15,7	3,1	اثر على حاجة التمويل الإضافي بالمليار دولار
2,5-	5-	4,3-	8,2-	4,8-	اثر تغيرات أسعار البترول على PIB

Source :Revue Problèmes économiques N° 2584 du 30septembre 1998 p 25

الصدمة البترولية يقصد بها حساسيا ارتفاع سعر البترول لدى البلدان الصناعية وتبناها الدول المنتجة عنواناً لكونها وسيلة دعم فوائضها المالية. يؤثر هذا على استهلاك المشتقات البترولية وكذلك أسعار المواد الاستهلاكية الوسيطة.

أصبحت الجزائر منذ مدة ثرية نسبيا وكذا الدول العربية المنتجة للبترول مما جعلهم يصححون الوضعية الاقتصادية والاجتماعية إثر تلك الإيرادات البترولية الهائلة، نأخذ مثالا ديناميكية إنشاء الطريق السريع شرق-غرب الذي يتطلب أموالا ضخمة، فلولا الوضع الحالي المنفرد في عطائه لكان للجزائر أن تصنع لها فرصة بناء ودعم بنائها التحتية، إذ أن "انخفاض أسعار البترول تؤدي إلى انخفاض الإيرادات"² مما يخفف من نفقات الحكومة وحالة التقشف الاستثنائية. وما على الجزائر إلا حسن توجيه الآلة الإنتاجية ودعم صادرات سلع آمنة من الظروف والمتغيرات الخارجية، بهذا تخرج من "أحادية الصادرات Mono exportation"³ (متوج وحيد موجه للتصدير)، بعدما كانت منغلقة في التخصيص الزراعي منذ فترة الاحتلال. فهي اليوم جالسة على ريع ضخمة الذي يسمح لها بتحويل وتحديث للنسيج الإنتاجي الوطني. "إن تطور الصادرات والنتاج المحلي الخام يعطي بوضوح دورة النمو المرتبط بالتغيرات الظرفية في الاقتصاديات المتطورة ولكن كذلك يتأثر بالسياسات الاقتصادية الداعمة للدورية التوسعية والمضادة للدورية الهابطة"⁴.

¹. مجلة الباحث العدد 2002/01 ص 9 (تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات) وصاف سعيدي

². Revue Problèmes économiques N° 1827 du 8 juin 1983 p 23

³. Revue Alternatives économiques N0 224 Avril 2004 p 60(Algérie économie confisquée)

⁴. Revue Tiers Monde N° 133-1993 p 81(Exportation et cycle de croissance dans les pays africain à revenus intermédiaires)B.Mukoko (بتصرف)

"الدراسة المتعلقة بالاقتصاد القياسي للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية أعطت النتائج

التالية:

- الدول الأكثر انفتاحا هي التي تعرف نمواً قوياً
- النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بتلك المبادلات الدولية
- التخصص مابين القطاعات مرتبط سلبياً مع النمو، إذ أن الدول ذات النمو القوي عرفت عبر الزمن خفضاً في هذا النوع من التخصص"¹.

III-2-2: الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي الجزائري 1995-2005

يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالوضع المحلي و الدولي. حالة اللاتبات و اللاتيين التي تحكم السوق العالمية للبترول منذ مدة وبالأخص منذ أكتوبر 2002 تجعل من عملية التوقعات صعبة ومربكة لاعتماد الاقتصاد الجزائري في معظمه على البترول كمادة إستراتيجية تصدر إلى الخارج وتتيح لنا الفرصة للحصول على فوائض مالية تساعد الدولة عن فك وحل أزمتها المعقدة. هذه السلعة مرهونة جدا بالظرف العالمي المتقلب.

منذ مدة نجد أن وزارة المالية الجزائرية تبني تقديراتها في إعداد الميزانية العامة للدولة على سعر مرجعي للبترول ب 19 دولار للبرميل، حيث انتقد الكثير من غير العارفين بالأمر في البرلمان هذا الرقم على أنه تضليل والهروب أو عملية تقشف.

الشيء المهم أن اقتصادنا سواء في العهد الذي سبق أو الحالي يعتمد وكأي اقتصاد على المبادلات التجارية الدولية إذ " التجارة الخارجية تشكل رهان لكل اقتصاد، بالأحرى في الإطار الحالي للعملة. التبادل للدول بالطبع هو رابطة المنافسة بين أنظمة الإنتاج الوطنية"². موضوع هذه الفكرة جاء في الجزئية السابقة التي طرحت قياساً لتباين أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، والقصد بالصادرات تلك سلع المبادلات التجارية الدولية.

الجزائر وكأي دولة يظهر مستواها التنافسي والإنتاجي من خلال تموقع سلعها في السوق الدولية فتحرز بذلك مكانة إنتاجية تحفظ لها نموها الاقتصادي والشيء المرهق للاقتصاد لما يكون

¹. Revue Economiques N° 06 Novembre 1997 p 1475 (Croissance et spécialisation) F. Busson et P. Villa

1- Nachida M'hamsadji bouzidi « 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne » ENAG Editions Alger 1998 p7

الإنتاج المعني بالمبادلات التجارية الدولية سلعة ريعية غير ثابتة في أسعارها ونشاط الدولة لا يتحرك إلا بتحريك أسعار هذه السلعة نحو الأعلى وإذا هبط لحقت بها أعراض العلة الهولندية.

بدأت الجزائر تحرير تجارتها منذ 1994 نحو الخارج في إطار مسار انتقالي مدعم ببرامج اقتصادية محلية في شكلها دولية في سياقها ومضمونها مشروطة من هيئات دولية نافذة تعمل على التحكم في آليات التجارة والمالية الدولية. "بواسطة 8 مليون برميل مستخرجة يوميا، إفريقيا تمثل على الأقل 10 % من الإنتاج العالمي مقابل أكثر من الثلث للشرق الأوسط، استهلاكها يدور حول 2.5 مليون برميل يوميا، أساس الإنتاج هو التصدير. من جهة المنتجين الإفريقيين، كل ارتفاع في سعر الخام بدولار يجلب إيرادا إضافيا خاصا قدر ب 5.5 مليون دولار يوميا، إذ أهم المستفيدين هم نيجيريا، الجزائر، ليبيا وأنقولا"¹. متكلة على إنتاج البترول وممضية الرهان الكامل على هذه السلعة أضر بالبلاد عام 1986 عندما حدثت الأزمة العكسية مما جعل البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائر يكبح ولا يكتمل بعدما ألفت تلك العوائد المالية الضخمة من مبيعاتها للسلعة إلى الخارج في ضوء ضئيلة صادراتها من السلع الأخرى. لم تواجه الجزائر في نموها صعوبات في 70 وبداية 80 مما سمحت لها الثروة الريعية بتحسين مستوى التراكم وضح السوق بالرأسمال الصناعي والمالي وتوزيع الأرباح .

هذا الظرف الاقتصادي لم يلغي تبعيتها للخارج فسعت للاستدانة بغرض جلب السلع الاستثمارية وتحسين وتيرة دورة الإنتاج الاقتصادية مهمة أكثر بالبترول والغاز فيما بعد مهمة تدريجيا القطاعات الأخرى. بدأت تظهر بوادر العيوب الاقتصادي وانفلات النمو الاقتصادي عن مستواها المعتاد منذ 1986 فانتهدجت البلاد إصلاحات متوالية ومتتالية هيكلية وإنعاشا رأته ضروريا للخروج من الأزمة. إلى غاية 1994، مرت الجزائر بظروف اجتماعية سياسية إيديولوجية وكذلك اقتصادية منها ما هو محلي ومنها ما جاء من الخارج. "إلى غاية هذه الفترة لم تكن الجزائر جد مستدينة لكن تعاني من مشكل الدولة، وبالتالي أزمة الدين كان ظرفيا وليس هيكليا"².

¹- Revue Economie n°28 février 2003 P51 (Pétrole les enjeux du poker mondial)

¹Revue Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 166 Octobre-Décembre 1999 p17 (La réforme économique en Algérie : entre rente et production) Y.Benabdallah

2. Hebdomadaire national « Algérie actualité N° 1305 du 18 au 24 octobre 1990 p10

(Financements extérieurs de l'économie algérienne)A.R.Hadj Gouverneur de la Banque d'Algérie

بهذا عمل البنك الجزائري على وضع "سيناريو للخروج من الأزمة في أساسها تركز على فرضيات تخص أسعار البترول"² والأمر الذي يخص الأسعار هو التوقع بأسعار البترول التي تحضى بأهمية تحسن الوضع المالي والاقتصادي لمدة معينة لكن الشيء الذي تحقق فعلا على السوق العالمية للبترول مقارنة بتلك الأرقام المتوقعة كان غير مطابقا وهذا يعني أثر على توقعات الخزينة من إيرادات التي من خلال تحسب نفقات التسيير والتجهيز للدولة وهذا الجدول يبين اللاتطابق في الأسعار البترولية بين المتوقع والحققة فعليا في السوق:

الجدول (III-23): الأسعار المقدرة مسبقا والأسعار المحققة للبترول الخام بالدولار 1990-1994

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الأسعار مقدرة مسبقا	20.5	22.5	28.5	28.5	23.4
الأسعار المحققة	24.3	20.5	20	18.4	16
الفارق	3.8	2+	8.5+	10.1+	8.5+

Revue d'économie N°7 Août 1993 p20

تحسن المستوى الاقتصادي للجزائر بسبب تطبيق برنامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي منذ عام 1994 بدعم هيئات دولية مواجهة بذلك للاستقرار في أسعار البترول وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساس للنمو الاقتصادي محاولة منها على إقامة التحدي الكبير في إدارة عوائد البترول. بمنظور بعيد المدى يشمل تخفيض تأثيرها بتقلبات الأسعار البترولية على الساحة الدولية غير أنها لم تنجح فما زال البترول هو محور الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى اليوم 2005.

لقد استمر تقدير النمو على أساس تلك التطورات المرافقة لقطاع البترول أولا والغاز ثانيا وسوق يستمر تشكيل احتمالاته على هذا لان النسيج الاقتصادي الجزائري لم يتغير بدرجة كبيرة يمكننا خفض معدل الاعتماد على الربيع البترولي رغم أن التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي المتوافر على مدى 1995-2005 الذي يبين الأهمية النسبية لكل من قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية وقطاعات أخرى. فقطاع البترول يتمركز أولا في توفير التزامات رأسمال الداعمة للإصلاح الاقتصادي المتواصل وهذا الجدول يبين مكونات الناتج المحلي الإجمالي والتوزيع القطاعي للقطاعات المكونة له عامي 1996 و1997 على سبيل المثال:

الجدول (III-24) : تطور إنتاج المحلي الإجمالي ومكوناته (مليار دينار. 1996-1997)

السنة	1996	1997
الناتج المحلي الإجمالي	2564.8	2762.4
الاستهلاك النهائي	1445.7	1528.1
الإنفاق الاستثماري الإجمالي	644.6	657.5
الادخار الإجمالي	1119.1	1234.3
نسبة الإنفاق الاجتماعي نتائج المحلي	25.1	23.1
نسبة الادخار نتائج المحلي	43.6	44.7
التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي %		
النفط والغاز	29.3	29.2
الزراعة	10.9	5.6
الصناعة التحويلية	9.3	9.4
الإنشاء والأشغال العامة	5.6	9.8
الإدارة العامة	10.4	10.6
الخدمات	22.0	22.09
قطاعات أخرى	8.5	8.5

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال عدد خاص نوفمبر 1999 في 11 (الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من النمو والتطور)

يعتبر بعض الاقتصاديين أن الجزائر حققت نتائج إيجابية على مستوى الكلي منذ 1994 بتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية مما جعل النمو الاقتصادي يعود بعد فترة طويلة من الركود. فتحسنت التوازنات المالية وبالقدر ما يوجد من منظرين متفائلين فهناك من تشاءم من الظرف الاقتصادي حيث رأى أن الوضع زاد سوءا ويرون ذلك بارتفاع معدل البطالة وتراجع مستوى الخدمات العمومية بسبب عملية التقشف. يستند البعض إلى تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقييمها للوضع وخاصة ذلك التي يبرز تزايد الفقر بين أفراد المجتمع الجزائري وانخفاض الدخل الوطني.

يعزي بعض المحللين أسباب عودة النمو الاقتصادي وخروجه من ضائقة السالب نحو الموجب ولو بوتيرة متواضعة للأسباب التالية:

- إعادة الجدولة
- تحسين خدمة الدين
- تحسن إنتاج البترول
- تحسن ارتفاع أسعار البترول

الشيء المهم والجدير بالذكر أن التحسن الفعلي في معدلات النمو منذ 1995 إلى غاية اليوم لم يكن سببه نجاح محلي وفعالية اقتصادية وطنية بل ظروف دولية أثرت بالإيجاب على اقتصادنا.

تعتبر معدلات النمو جد معتبرة تلك المحققة منذ 1995-2005 وخاصة في الخمس السنوات الأخيرة غير أن الاقتصاد الجزائري مازال هشاً. حيث أن طبيعة النمو تستدعي تفعيل الإنتاج الوطني نحو الدوليات بما يسمح بتخطي ظروف وشروط العولمة أو الدخول في العولمة من جهة والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة. هذا بالعمل على تحسين مسار الإنعاش الاقتصادي وتفادي التردد في اتخاذ القرارات الحاسمة.

يلقب معدل النمو الاقتصادي ببارومتر الوضعية الاقتصادية للبلد وليس هو بحر عن النمو الاقتصادي العالمي حيث أن اتسم الاقتصاد العالمي في سنة 1995 بتباطؤ نموه رغم هذا حققت الولايات المتحدة الأمريكية معدل 2 % واليابان 3 % اللذان يعتبران أكبر الفاعلين الاقتصاديين في العالم. فيما يخص سعر البترول الخام عرف ارتفاعاً طفيفاً قدر المتوسط ب 18 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 1995 حيث في نفس السداسي من السنة التي سبقت كان يساوي 15.5 دولار.

رافق هذا الوضع انخفاض في قيمة الدولار وبهذا تأثرت الإيرادات البترولية للدولة المنتجة في قيمها (الجزائر). كل هذا لم يلغي بتاتا حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات في السوق الدولية. فالجزائر وحدة اقتصادية لها وزنها في العالم ولا يمكن انعزالها وقد يبرز هذا من خلال تأثرها بالمستجدات الدولية مثل انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل. في كل دراسة أو جزئية نجدها لا تنفصل عن واقع أسعار البترول حيث دائما تلعب دوراً محورياً تحت تأثير:

- منتجي الأوبك (عودة العراق)

- منتجي خارج الأوبك

في نفس وقت بعض دول الجوار مثل تونس التي تفتقد إلى البترول حققت في سنة 1994 معدل نمو يعادل 3.4 % بسبب تحسن صادراتها، رغم توقف نسبي لدخول رؤوس الأموال. عرف الميزان التجاري للسداسي الأول حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء من سنة 1995 عجزا قدر ب 32179 مليون دينار جزائري بسبب صادرات بلغت مجملها 204 مليار دينار جزائري في حين بلغت الواردات 236 مليار دينار . حتى نعرف مدى التحسن نقارن بالنسبة للسنة الماضية لقد زادت الصادرات بمعدل 14.65 % عن سابقتها أما الواردات (أهمها البقول الجافة، الحليب، السكر ..) سلع استثمارية فزادت ب 19.80 % فتلاحظ الفرق في معدل الزيادة للميزان التجاري. عند تفحص موضوع الصادرات العام 1995 نجد أن قطاع المحروقات يأخذ المركز الأول في التوزيع القطاعي حيث بلغت صادرات هذه السلعة 4237 مليون دولار للسداسي الأول والتي تعتبر عن 95.5 % من عمل الصادرات أما الصادرات خارج المحروقات فقد وصلت إلى 201 مليون دولار في نفس الفترة.

في عموم سنة 1995 نجد أن الدولة قامت بعدة جهود ترمي إلى تحسين النمو الاقتصادي والدخل الفردي مما يتضح في توقف الانكماش الذي ضرب الاقتصاد الوطني منذ سنتين . فعاد نوع من التوازن الذي أعطى دفعة الانتعاش الاقتصادي وإجراءات تحفيز الاستثمار في تلك الآونة. لقد وضعت كافة السبل لتحقيق نمو موجب منها:

- التعبئة المالية
- التحرير الاقتصادي
- حماية التوازنات الاقتصادية الكلية
- التطهير المالي
- تخطيط العراقيل الهيكلية

حيث حققت الجزائر معدل نمو قدر ب 4.1 % كما تحسنت القطاعات الأخرى غير قطاع المحروقات ونمت مثل الزراعة حيث أن الحكومة كانت تتوقع تحقيق معدل 5.4 % . في هذه الظروف انخفض معدل خدمة الدين إلى 43.5 % .

أما 1996 فهي تنمة لعام 1995 فرغم تراجع في الإنتاج الصناعي في ظروف السوق العالمية البترولية الحسنة كان معدل النمو مرضيا نوعا ما لكن غير محمي من التقلبات والمستجدات الاقتصادية العالمية والأوضاع المحلية.

لقد حقق الاقتصاد الجزائري تحسن ملفت للنظر من حيث الأرقام بسبب الظرف الايجابي للإيرادات الدولية بالدرجة الأولى والمحروقات على العموم. أضف إلى بعض التحسينات في قطاعات إنتاجية أخرى مثل الزراعة وانخفاض قطاعات أخرى كالقطاع الصناعي.

حسب دراسة بحثية عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أعطت تعريف للنمو الاقتصادي بأنه "عملية خلف للثروات وأن العمل هو عامل الأساسي المحقق لهذه الثروات"¹. من هذه النظرة إلى النمو عمل المجلس في دراسته على اعتبار أن العمل من المتغيرات الداعمة لعودة توازن الإنعاش الاقتصادي .

كانت في هذه السنة تحسنا في النشاط الاقتصادي بسبب عوامل، منها ارتفاع أسعار خام البترول وزيادة معدل الإنتاج الزراعي بسبب للدعم الحكومي. تدعمت الخزينة الوطنية بالمال أثر تطور هام في السوق الدولية العالمية مما أعطى دفعة جيدة للإيرادات الوطني من القطاع هذا فقد وصل سعر الخام إلى 19.99 دولار للبرميل أعطى إيرادات للدولة منه بما يساوي 5.85 مليار دولار.

أن التطور الحادث في أسعار البترول تسبب فيه مستوى النمو الاقتصادي العالمي ومعدل النمو في البلدان الكبرى. حيث زاد معدل النمو لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، ألمانيا، الصين، الهند إذ أن الدول التي دخلت مرحلة انتقالية حققت معدل نمو 6 % خاصة الدول الآسيوية التي فاق معدل نموها 9 % الذي كان في عام 1995 يزيد عن 8.5 % رغم هذه الظروف الإيجابية من الأمور السلبية نجد زيادة البطالة عالميا ، النتائج السلبية للاستغلال المفرط لآبار البترول على البيئة ونشاط المصانع الإنتاجية الأخرى بكافة أنواعها مما زاد ما درجة الاحتباس الحراري. لهذا نجد من كان وما زال ينادي بعملية اللانمو لوقف مثل هذه الأحوال السيئة المتزايدة وتحقيق التنمية المستدامة بحسب حججهم.

1- CNES Rapport Eléments de débat pour un pacte de croissance Commission perspectives de développement économique et social pp5-7

ارتفعت الأسعار البترولية وحصل تراكم لدى الخزينة العمومية، هذا دعم النشاط الإنتاجي البترولي . الظرف الموافق لهذه السنة طبعه تزايد الاستثمار الإنتاجي والاستكشاف الدولي لآبار البترولية أخرى في صحارى الجزائر مما رفع من معدل زيادة حجم الصادرات البترولية بما يساوي 5.85 مليار دولار وهي مجموع صادرات السنة بلغت 6.123 مليون دولار أي (330242 مليون دج) حيث قابلتها واردات قدرت ب 4669 مليون دولار (251884 مليون دج).

فيما يخص الواردات فهذا ترتيب بحسب قيمة الاستيراد كالتالي:

1- السلع الاستهلاكية الغذائية

2- سلع موجهة للإنتاج

3- تجهيزات

4- سلع استهلاكية نمو غذائي.

بلغت صادرات المحروقات لوحدها ما يعادل 94 % من المجموع. الشيء المهم بالنسبة لهذه السنة أن كان هناك تحسن للوضعية المالية والاقتصادية حسب عدة تقارير مثل تقرير بنك الجزائر. أرقام الميزان التجاري تحسنت، احتياطي الصرف، ارتفاع معدل الصرف، الاستثمارية الصافية، إرجاع الديون الخارجية أما الميزان التجاري فرغم بقاءه سالباً إلا أنه تحسن في وضعه، فلقد حقق الاقتصاد الوطني في طبعته 1996 نتائج لا بأس على الصعيد المالي والميزانية مما أعطى معدلاً للنمو إيجابياً. خلاصة الفكرة عن هذا العام تركزت تحسيناته حول:

- دوام وبقاء تأثير المؤشرات الاقتصادية لعوامل خارجية خاصة تغيرات أسعار البترول

- التغير في الوضع الاجتماعي

- تدعيم وتثبيت التوازنات التغذوية والمالية

- دعم مراكز اقتصادي

- تحسن التوازنات الاقتصادية الكبرى

- انخفاض في التضخم

- ثبات سعر الصرف

- تحسن رصيد الخزينة العامة

- تحسن الميزان التجاري
- التحسن الإيجابي للميزان التجاري
- ارتفاع احتياطي الصرف
- تحسن الإنتاج الزراعي
- تراجع النشاط الصناعي عن المريح
- تحسن النشاط القانوني

لتحقق الأسباب العلمية التالية:

- تجمد الأوبك لحصصها
- المناخ العالمي خاصة لدى البلدان الكبرى (البرد الشديد)
- انخفاض المخزون البترولي لدى الدول المتطورة
- ارتفاع الطلب العالمي
- دخول قائمة الطلب العالمي من طرف بلدان آسيوية .
- تحسن معدل الشراكة الجزائرية الأجنبية في قطاع المحروقات
- تقيم الدولار نسبة لل عملات المنافسة

لا نجد انفصال الدورات الاقتصادية عن بعضها البعض فنتائج 1996 هي مكملّة وتتممة النتائج 1995 والسنتين هما دعامة الاقتصاد السنوات القادمة فهي 1997. لم نجد أي غياب لتأثير العوامل الخارجية على سياسية الإنعاش، عرف التضخم معدلا قدر ب 6.9 % وارتفع رصيد الخزينة العمومية بالضعف عن سنة 1996 لتعرف المؤشرات الاقتصادية النتائج التالية:

- تثبيت سعر الصرف
- سياسة الدين الخارجي الحذرة
- تحسن ميزان الحسابات الجارية (1.9 مليار دولار)
- زيادة احتياطي الصرف (6.4 مليار دولار)
- تحسن الوضعية الجبائية (التحصيل)
- انخفاض الإنتاج الصناعي (5.9 % خارج المحروقات)
- انخفاض الإنتاج الزراعي (24 %)
- انخفاض إنتاج قطاع الأشغال العامة والري

تحسن معدل النمو الاقتصادي الكلي، تحسن قطاع المحروقات لكن القطاعات الأخرى عرفت علامة سالبة في نتائجها رغم هذا كان عمل الدولة عملي مع تحويل نتائج الاستقرار نحو تحقيق شروط فاعلة للنمو بما يتوافق الحذر من العوامل الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار المواد الأولية وفي أي وقت مضى وقادم.

يجب أن يبقى مفهوم وعامل النمو الاقتصادي الشغل الشاغل للحكومات المتوالية وكافة مسؤولي القطاعات الناشطة من خلال نهج عمل فعلي، فعال ووضع شروط عملية ناجعة، دعم

إستراتيجية التنمية والتطور التطوير والإنعاش في ظل متوفرات النسيج الاقتصادي الحالي. حصل توسعا اقتصاديا لدى البلدان الأوروبية والصناعية على العموم بتحسين مستويات التضخم، عجز الميزان التجاري، انخفاض البطالة ونمو الإنتاج أثر على محلية النتائج. ومن أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الوطني في هذه السنة نجد:

- السوق العالمية للبترو
- قرارات الاوبك (زيادة الإنتاج)
- توقف صادرات البترول العراقي لفترة معينة
- انخفاض في سعر البترول (18.48 \$ / ب)
- الوضع الإنتاجي للدول خارج الاوبك
- ارتفاع الطلب العالمي للبترول (USA)
- استمرار تطوير علاقة الشراكة خصوصا في قطاع البترول
- اكتشاف آبار الغاز الطبيعي جديدة
- انخفاض في الدولار

"قطاع المحروقات يشغل مكانة متفوقة في الاقتصاد الجزائري ولهذه المكانة تميل نحو الارتفاع هذه السنوات الأخيرة بشكل كبير من الصادرات (98 % في 1997) حصته جد مهمة في الإيرادات الجبائية فلقد ارتفعت ما بين 1993 – 1997 لتنتقل من 57.8 % إلى 63.9 % وحصته في النتائج المحلي الخام ارتفع إلى 30 % في عام 1997 (21 % في 1993)"¹. بلغت الفوائض المالية

الصادرات من قطاع المحروقات 13.6 مليار دولار (1997) وسبب انخفاض سعر البترول لم ترقى فوق 10 مليار دولار عام 1998 .

رغم الجهد الإنتاجي للجزائر فحصدتها من السلم الإنتاجي للأوبك يبقى ضئيلا ،رغم شساعة البلاد فهي أصغر البلدان المنتجة للبترول المنظمة إلى الأوبك. هذا جعلها تتجه نحو العمل الاستكشافي لتحسين وتيرة الإيرادات البترولية مما يعجل بتحسين النمو الاقتصادي.

وصل إنتاج البترول عام 1997 إلى 821.000 برميل يوميا. هذا الإنتاج عند بيعه أضيف إليه باقي السلع المصدرة الداخلة في قطاع المحروقات حصلت البلاد على إيراد قدره 6.9 % دولار وكل الصادرات بلغت 7.2 مليار دولار فنلاحظ أن المحروقات بلغت سنة 97 % من مجمل الصادرات هذا حسن من الميزان التجاري لأن الواردات كانت أقل من ذلك بكثير. حدث في هذه السنة انخفاض سعر خام الزيت إلى 14 دولار للبرميل الأزمة الآسيوية ورغم هذا كانت الوضعية محدودة. يمكن خروج بملاحظتين هامتين لهذا العام:

- أسعار البترول واصلت تأثيرها المباشر على اقتصادنا في غياب سياسة ديناميكية للإحلال

- الصادرات خارج المحروقات لم تصل المستويات المتوقعة¹

بما أن القطاع الإنتاجي لم يرقى إلى التوقعات المعهودة إليه فالشك بقي ينتابه من خلال كفاءة هذا القطاع الذي بسببه لم تتمكن الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. مساهمته في القيمة المضافة لا نجده يرتقي إلى معدلات مهمة بيد أن قطاع المحروقات لم نجد له غياب في تاريخ الاقتصاد الجزائري من خلال نسب مساهمته في النتائج المحلي الخام. في سنة 1998 توالى النتائج الاقتصادية كسلسلة أرقام تابعة لعام 1997 وبرامج تصحيحية سبقت هذه السنة. فأول الملاحظات التي تعبر عن صورة النمو الاقتصادي الجزائري نجد:

- تحسن النشاط الاقتصادي في مجمله

- انخفاض معدل التضخم

- ظرف اجتماعي غير مفرح

- ضعف الأمل في النمو الاقتصادي

¹ - CNES Rapport sur la conjoncture de 2^{EME} Semestre 1997 p20

- مواصلة مسار التصحيحات الاقتصادية
 - إعادة تأهيل المؤسسات العمومية
 - الادخار المنخفض
 - الاستثمار المتفوق
 - انحصار عرض العمل
 - هشاشة الاقتصاد سبب الريع البترولي
 - التبعية المتواصلة لإيراد المحروقات
 - تأثر التوازنات المالية والتغذية بسبب تقلبات أسعار البترول
- رغم هذا كان النمو الاقتصادي لهذه السنة موجبا في قيمته ،لقد سبب انخفاض سعر البترول ارتفاع في معدل خدمة الدين إلى نسبة 41 % ناهيك عن النتائج الأزمة الآسيوية على اقتصادات دول العالم منها
- بلادنا، أضف إلى ذلك أزمات في دول أخرى مثل الأزمة الحالية في روسيا والانكماش الاقتصادي الحاصل في اليابان. هذا لم يكبح نمو احتياطي الصرف الجزائري فقد وصل 8 مليارات دولار في حين لم تسمح الوضعية الاقتصادية الحسنة في أرقامها بتحسين المالية للبلاد لهشاشة التوازنات المحلية والدولية. كان نتيجة ذلك وضع اجتماعي مقلق وخدمة عامة رديئة.
- عالميا عرفت معدلات النمو الاقتصادي انخفاضا في بعض البلدان ذات الأهمية الكبرى ولكنها بقيت موجبة حيث أن المعدل لدى دول G7 وصل 2.5 %، الدول الانتقالية 3.2 % فلهذا ترى بعض التقارير إن الظرف الاقتصادي لهذه السنة غير مريح في أهم بلدان العالم (دول الاورو، الولايات المتحدة الأمريكية) مما جعل الاقتصاد العالمي حالة انكماش مقارنة لما سبق من نتائج .
- حالة هبوط النشاط الاقتصادي أثر على حركة المواد الأولية مثل البترول وبحكم دول في حاجة إلى تمويل اقتصادياتها فحاولت زيادة إنتاجها فتزامن هذا مع انخفاض أسعار معظم المواد بنسب مختلفة.
- انتهجت الأوبك حسب ما قدرته من إستراتيجية في خفض الإنتاج ولكن هذا لم يبلغ الأثر المنتظر على سعر البترول الخام حيث وصل 14.1 دولار للبرميل حيث يعتبر هذا الانخفاض مواصلة للهبوط الحادث في سنة 1997 بسبب عدة عوامل أهمها عودة العراق إلى ساحة المنتجين.

في هذه الآونة عرفت "شروط جاذبية الاقتصاد الوطني معاناة من عدة إخفاقات: نظام بنكي متقوقع مثل الاتصال تأخر في الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت المساهمة. الحاجة الحيوية للبلد للخروج هذه التبعية الكبرى للمداخيل الخارجية للمحروقات توصلنا إلى ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات ، الذي يقودنا إلى إنشاء سياسة صناعية واضحة مع أهداف وإستراتيجية لاحقة"¹.

أن نتائج النمو المحلية ما هي إلا أرقام مضخمة لا تعطينا صورة حقيقة عن الوضع إلا عند ما نتفحص ما حققه كل قطاع حدا من جهة، من جهة أخرى الوضع الدولي للقطاع المتكل عليه. رغم النتائج المحققة الجزائر تحدث منظرين ومحللين في منتديات ونظريات وملتقيات عن وجوب تغير الوجهة الاقتصادية نحو التنويع والتخصص للبلوغ الآمان الاقتصادي وضمان الرفاه المعيشي للفرد الجزائري .

ارتفعت الواردات ب 3.60 % عن عام 1997 بيد أن الصادرات انخفضت ب 24.45 % فقد حققت 5.69 % مليار دولار ورغم هذا الانخفاض لم يحصل عجز في الميزان التجاري حيث بقيت الواردات في شكلها المعتاد مع اختلاف النسب وكذلك الصادرات رغم الإصلاحات وتحرير التجارة وفتح مجال الاستثمار المحلي والدولي لم تحرك الصادرات خارج المحروقات ساكنا حتى أنها أثرت على ناتج الميزان التجاري الذي بلغ 1.4 مليار دولار وهي قيمة جد ضعيفة. في مجمل حوصلة سنة 1998 كانت أهم النتائج هي :

- تحسن محسوس في أهم التوازنات الاقتصادية والمالية
- انخفاض في معدل الفائدة
- خفض العجز في الميزانية
- استقرار سعر الصرف
- تضخم احتياطي الصرف
- انخفاض وتيرة التضخم
- ضعف الاستثمارات
- تأخر تطور السوق المالية.

عرفت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعض الشيء المشابه من الأوضاع السابقة، أدى معرفة واقع بلادنا الانطلاق بالأساس من واقع الاقتصاد العالمي بالعمل على إعطاء دراسة توضيحه للتحليل الهيكلي للنظام الإنتاجي بكافة قطاعاته في الوقت الذي حققت مثلاً "إيطاليا ما مقداره 1171 مليار دولار عام 1998 لم تنتج دول إفريقيا جامعة سوى ما يقارب 2 % من الناتج المحلي الإجمالي"¹.

توالت ظروف النمو الاقتصادي للجزائر مقتصرة في أساسها على عوائد البترول من شبه نفوس، تحرير السوق المحلية والعمل على الاندماج في مسار العولمة بعد ما كانت ينحصر اقتصادنا على الاستثمارات العمومية في تحقيق معدلات خلال العوامل التالية:

- الظرف الاقتصادي العالمي
 - حالة أسعار البترول
 - الظرف الديناميكي لقطاع الزراعة
 - عملية الإصلاح المنتهجة ونتائجها.
- بهذه العوامل دخلت الجزائر سنة 1999 محاولة منها فك أسباب وعوامل لغز النمو الاقتصادي مسجلة بذلك فاعلية اقتصادية لا بأس بها. بين المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تأثير اقتصاد البلد بظروف البيئة الاقتصادية العالمية مما يستدعي معالجة كافة ما يتأثر بها من متغيرات وعوامل منها:

- العمل على دعم إنتاج آخر أي التنويع تدريجياً ولو بمعدلات منخفضة بما يكفل الانخفاض التدريجي عن الاعتماد على البترول والغاز من خلال استثمارات محلية وأجنبية مباشرة.
- دعم القطاع الزراعي وجعله أكبر الانشغالات
- التحديث الصناعي
- التضليل من البطالة
- الاستثمار في البنى التحتية
- الرفع من القدرة التنافسية للمنتوج الوطني
- جلب التكنولوجيا وتشجيع تطويرها

¹ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا للفترة 2000 ص6 (بتصرف)

وهذا لا يتأثر إلا من خلال الاهتمام أكثر بمعطيات:

- سعر البترول
- الدولار الأمريكي في قيمته
- الواردات الغذائية خاصة منها الزراعية.

إن تتبع الظروف المحلية والدولية بصورها المتجددة أمر حتمي. أول شيء لقد بدأ بنوع من السلبيات إذ بلغ في بداية سنة 1999 سعر البرميل الواحد من خام البترول 10 دولارات أي نتائج اقتصادية غير مشجعة عن الوضع فلقد بدأت السنة بعجز في الميزانية حيث حصل انخفاض في الإيرادات كبير لانخفاض الإيرادات البترولية بالدرجة الأولى. أما احتياطي الصرف تآكل إلى الصنف عن السنة السابقة، وبما أن المتغيرات الكلية للاقتصاد متداخلة فلقد بدا ذلك في قيم العوامل الأخرى مثل سعر صرف الدينار، خدمة الدين، الدولة لدى البنوك والتحويل البنوك للسوق المحلية فأهم ما تتأثر في هذه الفترة قطاع البنك. "انخفاض أسعار الخام في المرحلة الأولى جعلت الوضعية الاقتصادية والمالية صعبة"¹. تبين من تفحص أرقام الميزان التجاري أن أسعار البترول أثر مباشر يكون على محورين:

- الأول على مستوى إيرادات الصادرات مما أثر على الميزان التجاري وميزان الحسابات الجارية مما يستدعي حتما "مالية معوضة"² كما هو حال الاقتراض في الحالات القصوى .
- الثاني يتعلق بالخزينة التي أصبحت في حالة عبء بسبب النقص المذكور سابقا المعلن وإسهام الشركات والمؤسسات البترولية في ذلك.

في غياب التصحيح الهيكلي للظروف والإستراتيجيات السريعة المنقذة، التماطل والتباطؤ يدخل البلد في حالة تضخم، فقدان قيمة الدينار، هروب رؤوس الأموال وهذا ما قد حدث، لقد تراجع معدل النمو هذا العام الذي دفع بدول الاوبك خفض إنتاجها سعيا منها إلى رفع السعر منذ بداية شهر افريل. حسب تقارير مستقلة لمؤسسات عاملة في الميدان سجل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2.8 % متراجعا بمعدل 4 % عن عام 1998.

العنق الاقتصادي الكبير كانت تعيشه الجزائر و القائمة حاليا يكمن استنزاف عوائدها المالية نحو المديونية الخارجية الكبيرة لقد امتصت ما مقداره 80 % من الدخل القومي للبلاد مما عطل من

1-CNES : la conjoncture économique et sociale du premier semestre 1999 p4

2-Revue problèmes économiques N°2584 du 30 septembre 1998 p25

عملية خفض البطالة وارتفاع الناتج المحلي الخام للفرد في هذا الظرف اجتمعت ظروف أخرى منها سياسة، مناخية نحصرها في:

- الوضع الأمني
- الجفاف الطارئ
- ضعف قوى الإنتاج
- ظاهرة الفساد

عن البيان الصادر سنة 1999 للبنك المركزي الجزائري تراجعت المديونية الخارجية بمقدار 2.907 مليار دينار دون 1997 إلى 1999 فلقد بلغ متوسط دخل للفرد 1500 دولار ذات العام ودفعت الجزائر للمعنيين الأجانب 38.7 مليار دولار كدين تضمنت 5.7 مليار خدمة الدين. من خلال معطيات هذا العام في بدايتها قامت الحكومة بتعديل ميزانيتها عدة مرات لأن سعر البترول الخام لم يعرف استقرارا في هذه السنة الذي كان وما يزال المرجع التقديري لميزانية الدولة.

بلغت صادرات البترول الخام والمنتجات البترولية الخام نحو 95 % تربط على محمل صادرات البلاد في الأعوام الأخيرة، أما المتبقي فتشمل المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الصناعية. أن التوزيع القطاعي للناتج المحلي لعام 1999 يقارب إلى نسبة الأهمية النسبية لكل من قطاعات الزراعة، الصناعة التحويلية، الإنشاء والأشغال العامة فيم بينهم كقطاع نسبة إلى قطاع المحروقات الذي يبلغ احتياطه المؤكد فقط من البترول "بلند صحارى" نحو مليار برميل مايقارب 1 % من محمل احتياطي الاوبك¹.

بلغت الطاقة الإنتاجية من خام الجزائر عام 1999 نحو مليون برميل بعدما كانت 850 ألف برميل يوميا، فسقف الجزائر محدد ضمن مقررات الاوبك وما المليون البرميل التي تمت في أوائل سنة 1999 إلا عمل تحكيمي في أسعار البترول التي نعرف كما سبق الذكر في الجزء السابق أنه إذا انخفض سعر البترول عن الحد الأدنى للسلة لأكثر من 10 أيام، تعمل دول على ضبط وتسوية الوضع بما يسمح لها تحقيق تقديراتها المسبقة و هذا الذي حدث.

¹ مجلة الاقتصاد والأعمال عدد خاص نوفمبر 1999 ص 11 (مرجع سابق)

بعدما كان يسود بعض الارتياح في الميزان التجاري لعامي 1996 و1997 تحولت سنة 1998 و1999 كسنوات قلق لتراجع حاد في الصادرات نسبيا. بسبب عاودت أسعار البترول الارتفاع والتحسين لجهد كان من أعضاء الأوبك في نهاية سنة 1999، فرأت الجزائر ضرورة في رفع إنتاجها ضعفا مما جعلها تحقق ما قدره 22.5 مليار دولار كاحتياطي وبدأت ظروف التحسين في أرقامها تبرز مما لا يلغي ضعف في الاقتصاد الجزائري الذي يتلخص في حالة الضغط الاجتماعي والاضطراب. يجمع محللون اقتصاديون أن الاقتصاد الجزائري أحادي الثقافة الإنتاجية (البترول) حيث أن سعر خامها وأسعار أهم النفوط العالمية تعتبر العوامل التحليلية للظروف الاقتصادية التي مرت بها، التي ستمر بها مستقبلا. عموما ما بين 1986 و1999 انتقل الناتج المحلي الخام للفرد من 2590 دولار أمريكي إلى 1550 دولار مما يفسر تدهور في النمو المعيشي للفرد. من بين المؤشرات التي تحسنت نجد التضخم وثبات مستوى رغم أنها لم تكن هي الهدف. من جهة أخرى نجد ضعفا في كفاءة الجهود المبذولة في عملية الإنعاش الاقتصادي غياب رؤية خلق الفرص السامحة مثل تلك التي تخص مدة تحقيق استثمار أجنبي فعلي على أرض الجزائر إذ أن "غياب سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تسمح بتنظيم عناصر النمو. كذلك إشكالية الإنعاش الاقتصادي تبقى ملغاة للاختيارات في الاستثمار والعرض. الحلقة المفرغة التي أغلقت ولم تتمكن من إخراج الاقتصاد الوطني من عقدته"¹.

مازالت آثار الأزمة الآسيوية تبرز على الاقتصاد العالمي حيث لم تستطع الجهود العالمية للإئتماء من تفادي خطر تراجعه. إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي معدل 2.5 %² إلا أن العالم في هذا الوقت عرف استقرار في السوق المالية التي تبنت الحذر واليقظة في حين نتائج عن الاقتصاد الأمريكي جاءت مرضية كما هو الحال بالنسبة لليابان أما بعض الدول ذات الأهمية الاقتصادية عرفت نوعا من التراجع كالبرازيل، فنزويلا، المكسيك.

حسب الدراسة النظرية لتغيرات الأسعار البترول نجدها جد متقلبة على المدى القصير وهذا ما حصل في سنة 1999 من الناحية الفعلية. الشيء الذي لعب دورا كبيرا في تحسين ظروف الأسعار العرض البترولي لدول الأوبك التي عهدت إلى خفض الإنتاج والاحترام الفعلي لهذا القرار.

1CNES Rapport de conjoncture 1999 p 9 (ex référence)
2- ex référence p12

جعل هذا الوضعية الاقتصادية تتحسن في ظل نوع من الترقب والحذر بسبب حساسية الأسعار للمتغيرات الاقتصادية، السياسية، النفسية لنخرج بفكرة بأن الارتفاع الحاصل ما هو إلا ظرفي. موضوع الظرفية يلزم الدولة بالعمل على إعادة تقييم القطاعات الإنتاجية في كفاءتها ودورها الضروري مع الاستفادة القصوى من فرص امتلاك الربيع البترولي وما يدره من أموال لتصحيح الفروقات الحاصلة في كافة المؤشرات الاقتصادية من بينها إعادة تأهيل المؤسسات، دعم الإنتاج الطاقوي وغير الطاقوي، إيجاد ظروف بديلة تعوض حالة الخسارة التي تنجم عن انخفاض إيرادات قطاع المحروقات ولما نأخذ بعض اقتصاديات دول عربية من فريق الدول النامية نجدها عملت بجهد وأصبحت تعتمد على التنويع الإنتاجي والأداء الزراعي مثل المغرب والسودان. في هذه الظروف الاقتصادية الاستهلاك فيها أكبر من الإنتاج مما استدعى الدولة للعمل أكثر من مرة العمل للتحكم في المالية العامة وعجز الميزانية. عموما سنوات 90 تحسنت المالية العامة حيث ارتفع الدخل الوطني و أقيمت النفقات العامة ثابتة مما أعطى لها فرصة في تحسين وتحقيق فوائض رغم مأساوية القطاع غير البترولي لمكانته المحلية الدولية التي تكمن في :

- مشاكل هيكلية
 - معدلات النمو القطاعي (تدهور)
 - الإنتاجية الضعيفة
 - الخصوبة المتعسرة
 - الحاجة إلى إستراتيجية أكثر موضوعية
- عن الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا) حاولت التقليل من أهمية قطاع البترول في الاقتصاد الوطني وأن الرؤية السابقة والحالية هي أرقام مبالغ فيها لتحسن الأسعار في نهاية 1999 زادت صادرت الجزائر ب 8 % عن تلك التي حصلت 1998.
- مما أحدث تطورات هامة في القطاع عام 1999 - 2000 منها :
- دخول آبار جديدة في قائمة الجرد (احتياطات جديدة).
 - دخول قواعد إنتاجية جديدة (مشاريع).

إن أمر تقلبات الأسعار كان ومازال وراء الضعف الهيكلي لاقتصادنا إزاء ما يحدث من تغيرات في الاقتصاد العالمي. قرارات دول الأوبك هي محاولات التغلب على الظروف السوق العالمية فنجدها في عام 2000 بعد ارتفاع الأسعار العام قامت برفع الإنتاج فأولاً قررت تحقيق ما قيمته 1452 مليون برميل يومياً ثم زادت 708.000 برميل يومياً كان هذا في السداسي الأول.

عرف الناتج المحلي الخام نمواً إيجابياً عام 2000 مواصلاً للحالة منذ ست سنوات رغم الوضع التنافسي للقطاعات عامة. بلغ " PIB نمو قدر ب 4.2 % (حجماً)¹، أما الـ PIB بالقيمة فقد حقق " نمو قويا قدر ب 27 % ليصل إلى 4023 مليار دينار فيما كان 3169 مليار دينار².

التحسن البارز هو ناتج عن تحسن نسبي في قطاعات مختلف منها الزراعة، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات والخدمات، قطاع الأشغال وضعف السياحة ، والكل غير كافٍ. وصل معدل النمو إلى 5.4 % عن نفس المصدر وحسب عدة هيئات وطنية يقال أن هذا الوضع هو ناتج عدة إصلاحات محلية وظروف دولية.

عند الاطلاع على الميزان التجاري العام 2000 نجد أن قطاع المحروقات حقق مورداً قدر ب 2106 مليار دولار 97.1 % أما الباقي كان الصادرات خام المحروقات أي 2.9 % التي حققت 622 مليون دولار. أما عن حساب العمليات الجارية فقد حقق نتيجة إيجابية التي وصلت إلى 9.2 % مليار

دولار وعندما نعود إلى نفس السطر لعام 1999 نجد أنه توقف عند 25 مليون دولار. كما قد أدى التحسن البارز في أسعار البترول إلى تحسن رصيد الحساب الجاري فحقق ما يفوق 12.62 مليار دولار.

ارتفع سعر البرميل ما الخام بأكثر من 10 دولارات عن عام 1999 إذ وصل إلى 28.59 دولار للبرميل (البرنت) . في هذا العام وصل الطلب العالمي على البترول 76.33 مليون برميل يومياً مقابل عرض قدر ب 76.50 برميل يومياً إذ أن الأوبك بلغت 27.90 برميل يومياً من العرض

¹Ministère des finances direction générale des études et de la prévision la situation économique en 2000

²ONS balance des paiements www.ons.dz

العالمي يأتي التحسن النسبي والنوعي في اقتصاد البلاد لهذا العام بسبب اختيارات عملية اقتصادية منتهجة من الحكومة منها :

- حصول بعض أشكال الحكم الراشد
- استعمال الموارد العمومية
- تحقيق الاستقرار المالي والكلبي
- محاولة تنويع موارد الميزان التجاري
- العمل على استمرار التراكم في الاحتياطات الدولية
- التطهير والإصلاحات
- تحقيق المتطلبات الاجتماعية
- تسوية الوضعية الاقتصادية والاجتماعية
- إصلاح السوق وإعطاء فرصة للقطاع الخاص
- الانفتاح التجاري
- الضبط
- خفض التضخم (معدل وصل إلى 0.3 %)¹
- خفض البطالة وخلق الشغل

بهذه المساعي دخلت الجزائر 2001 محققة نموا موجبا فقد وصل معدل 3.2 % في ظل الانحصر الإنتاجي أحادي القطاع المذكور سابقا. في هذا العام تباطأ الاقتصاد العالمي بسبب التباطؤ في اقتصاديات:

- الولايات المتحدة الأمريكية
- الدول الأوروبية الكبرى
- انخفاض نمو لدى اليابان (2.4 %)
- انخفاض النمو لدى الدول المتقدمة (2.1 %)
- انخفاض النمو لدى الدول النامية (4 %)
- انخفاض النمو لدى الدول الانتقالية (5 %)

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

ترجع هذه الانخفاضات إلى انخفاض الاستهلاك العالمي (العمومي والخاص) وتوقع الاستثمارات وعدم زيادتها بسبب تراجع تراكم الرأسمال الثابت.

"لقد وصل الطلب العالمي على البترول إلى 75.8 مليون برميل يوميا في حين بلغ السعر من 67.8 مليون برميل يوميا أما حصة عرض دول الأوبك وصلت إلى 27.2 مليون برميل يوميا¹. ما تغيرات الأسعار إلا بسبب آفاق اقتصاديات الدول المستهلكة وإستراتيجية الدول العارضة ما بين 1995-2001 تطور القطاع الخارج المحروقات ب 2.9 % وتخلل في بعض الأوقات انهيارات (1997). في 2001 خفض إنتاج البترول إثر إستراتيجية، الأوبك للتحكم في الأسعار (قاعدة الحصص) من وجهة زيادة حجم قطاع المحروقات في القيمة المضافة فقد كان هناك انخفاض قدر ب 1.6 % إذ أن القيمة المضافة التي يعطيها هذا القطاع يعبر عن نسبة 35.5 % من الناتج المحلي الخام. هذا الجدول يعطينا بعض الأرقام عن تلك المؤشرات الاقتصادية حول النمو المحقق:

الجدول (III - 25): بعض المؤشرات الكلية للجزائر 1997-2001

السنة	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الإجمالي للخزينة مليار دج	66.2	108.1	16.5	398.8	171
الحماية البترولية	570.7	348.7	560.1	720	--
المديونية الخارجية مليار دولار	31.2	30.5	28.3	25.3	22.3
خدمة الدين مليار دولار	4.5	5.2	5.1	4.5	4.5
احتياطات الصرف الأجنبي مليار دولار	8.0	6.8	4.4	11.9	18.0
الميزان التجاري مليار دولار	5690	1510	3360	12300	19090

Source : www.imf.org

"فيما يخص أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر نجد دول الـ OCDE حيث يستوردون إلى 80.51 % ويصدرون 89.92 %². وصل نمو الناتج المحلي الخام عام الموالي أي 2002 معدل 4.1 % بسبب استقرار الأسعار. هذه في مجملها أعطت انطبعا مرضيا لأن تحقق نوع من النمو والتحسين على كافة الأصعدة وبدأت بوادر الانفراج رغم إشكالية التبعية للبترول. تأتي هذه الانطباعات عن الأرقام الواردة في المكونات الخارجية (ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف) من جهة ومن جهة أخرى عن ذلك المسار الإنعاشي المنتهج من طرف الحكومة بسبب

1 OPEC Annual report 2002 (بتصرف)
2 Revue phare N°26 juin 2001 p52

التزاماتها السياسية والإصلاحية. غير أنه لم ولن يكون كافيا على أي حال لتلك المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المحلية ودافع المستجندات العالمية غير المنتظرة.

تجربة الجزائر لانفتاح اقتصادها بالرغم من أنها أمر حتمي لم ترقى إلى المنتظر لعدة أسباب. على كل حال شهدت المالية العامة توالي سلامتها والاستقرار رغم النفقات العامة الكبيرة الناجمة عن تعهدات الدولة اتجاه المجتمع." لقد عرف الاقتصاد الوطني فترة طويلة من النمو النسبي إن لم نقل الممش غير أن العديد من الفرص المتاحة اليوم في أعقاب وضع مخطط إنعاش النمو الاقتصادي وتغييرات الأعمال التي ما فتئت تتوسع دون أن نجد الصدى المناسب. إن تحقيق نمو متراكم يستغل كل الفرص المتاحة أو تحرير المبادلات في صدارة التدابير التي يتعين اتخاذها، وفي هذا الصدد لا تزال قدرات تفاعل الاقتصاد الوطني مع التحفيزات الداخلية والخارجية، جد محدودة قياسيا بضعف تحرك القطاع العمومي وكذا الأعباء المرهقة لعمليات الضبط الإدارية وضعف تدخل القطاع الخاص"¹.

هذه بعض خصوصيات النمو الاقتصادي الوطني الذي يتطلب الاستقرار وكفاية الفوائض المالية حتى لا يرهنها، وضع بترولي طارئ. أحداث 11 سبتمبر 2001 أثرت على اقتصادنا وكذا الأزمة العراقية، الوضع في فيترويل والغموض الذي يشوب النمو الاقتصادي العالمي. بسبب بعض الأحداث تراجعت السوق الفورية وتفشي الخوف في البورصات. أدى إلى ظهور بوادر القلق إلى الركود دام إلى عام 2003 (الطلب العالمي) فتأثر النمو المرتكز على تنشيط الطلب المحلي.

أرقام الدول الفاعلة في الاقتصاد العالمي بينت آثار تلك المستجندات على نمو لها فكانت معدلات ضعيفة وغير مرضية في مجملها في حين لم تعرف الأسواق البترولية العالمية التقلبات محسوسة حيث تراوح السعر بين 23 و28 دولار للبرميل قام الصندوق النقد الدولي بإعادة النظر في برامجه وعمل على تصحيح أوضاع اقتصادية في بعض منابر الأزمات مثل الأرجنتين، البرازيل، تايلاند كوريا، روسيا والأوروغواي. في هذه الأوقات حضرت الجزائر انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة رغم الخطر الذي كان يهدد المؤسسات الوطنية غير المؤهلة والتي لا تملك تنافسية جديرة بالبقاء في السوق المحلي والدولي، فلحد الآن لم تصل الجزائر إلى الانضمام للمنظمة.

¹- CNES Rapport sur la conjoncture 2002 p 9

بلغ إجمالي صادرات قطاع المحروقات لعام 2002 أما الواردات كانت وهذا ببلوغ إجمالي الإنتاج التجاري للمحروقات 153.116 مليون طن من البترول أي زاد عن عام 2001 بمعدل 4.7%. لقد عرف رصيد الميزان التجاري بهذا وتيرة إيجابية كما حقق الخزينة فائضا قدره 869 مليون دينار أما عن تراكم احتياطات الصرف فقد كانت كبيرة مما ضمن للجزائر سنة من الاستيراد .

لقد حققت البلاد مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي لا بأس بها إلا أنه يجب التذكير الأرقام هي حسنة في قيمها (اسميا) أما حجما (فعليا) فكفاءة الإنتاج الجزائري جد ضعيفة بما لا يضمن الاستقرار الاقتصادي و نموا فعليا متواصلا مستدام. من أهم المؤشرات الاقتصاد الكلي لهذا العام نجد :

- استقرار أسعار الصرف الفعلي
- تحسن ميزان المدفوعات
- وضعية مالية مريحة

عرفت مؤشرات المديونية الخارجية تحسنا ملحوظا في دفع الدين الخارجي وخدمة الدين هذا الوضع كان بمثابة دعامة للإصلاحات المنتهجة من سنوات عدة فتعززت وضعية الاستقرار شبه الدائم الاقتصاد الوطني . بقي لدى الدولة مسألة هامة وإشكالية كبيرة تمكن في "ضمان التوازنات الخارجية للبلاد بشكل دائم ورئيسي للسياسة العامة للسلطات العمومية، ما يعني أنه يجب معالجتها حسب المقتضى بأهمية أكبر خلال وضع سياسات قطاعية مثالية متنوعة لا سيما في ميداني الإنتاج والتحويل"¹.

فيما يخص التضخم (1.4 %) البطالة (28 %) وعناصر أخرى ستكون لنا فيها نظرة سياسة شاملة ملخصة لأن المقام لا يتيح التطرق لكل المتغيرات الاقتصادية الكلي. في خلاصة شاملة لعام 2002، أكد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن نتائج هذه السنة مهما تعبر عنه من راحة فهي غير كافية لأن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة تسمح باستدراك النقائص فلقد بلغ النمو في عموم هذا العام معدل 4.2 % ، بلغ التضخم 3.23%² . " التحسن في الوضع المالي للبلاد يخفي تبعيته دائمة جد قوية للمحروقات ووضعية اجتماعية سيئة ... في سنة

CNES rapport 2002 (ex référence) p70¹

Revue investir N°5 décembre- janvier 2002/2003 p8²

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

2002 هذا القطاع مثل 3/1 من الناتج المحلي الخام¹. "عبر السعر الذي تراوح حول 22 للبرميل في سنة 2002 حصلت الجزائر على 16 مليار دولار من مبيعاتها للمحروقات مقابل 22 مليار دولار عام 2001 إذا استقر البرميل لمدة طويلة فوق حدود 30 دولار، الجزائر يمكن أن تحصل في 2003 على إيراد إضافي يقدر 5 مليارات دولار"² هذا ماجاء في اسطر مجلة Economia.النمو الاقتصادي الجزائري حقق عدة أرقام منذ سنوات إلى غاية 2003 و هذا الجدول يعطي نظرة عن الوضع الاقتصادي الوطني في ظل الظروف العالمية :

الجدول (III-26) أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر 1998-2003

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النمو الاقتصادي (%)	5.1	3.2	2.4	1.7	2.1	3.9
التضخم (%)	5.6	2.7	0.3	4.2	4.8	4.5
رصيد الخزينة/ PIB (%) solde public	3.9	2.0	9.8	3.4	1.7	-
الصادرات مليار دولار	10.1	12.3	21.7	19.1	18.4	18.8
الواردات مليار دولار	8.6	9.0	9.3	9.8	10.4	11.4
الميزان التجاري مليار دولار	1.5	3.4	12.4	9.29	7.96	7.43
الميزان التجاري / PIB (%)	1.9	0.0	16.6	12.3	10.2	8.5
الدين الخارج / الناتج المحلي الخام (%)	64.3	59.5	47.5	42.1	40.2	34.6
خدمة الدين / الناتج المحلي الخام (%)	6.2	3.9	9.7	14.5	17.0	18.9

Source : ALGEROSCOPE L'Algérie en chiffres 2003 Annuaire économique et social
Ed.Acom El Watan 2003 p51

أهم المعالم التي اعتمدها وزير المالية في إعداد قانون المالية 2003 نجد:

- حجم الصادرات البرميل 19 دولار
- مستوى الإيرادات الجبائية 806 مليار دينار (1 دولار = 80 دينار جزائري)³

¹Revue Alternatives économiques N°224 avril 2004 p 60

Revue Economia N° Février 2003 p 51(ex référence)²

³ Revue Investir N°5 p 9 (ex référence)

هذا هو المنطلق الإحصائي لسنة 2003، أما التحقيقات فهي شيء آخر. أن الاتجاهات المسجلة لعام 2002 تعززت في العام الموالي مما جعل الجزائر تحقق معدل نمو جيد قدر ب 3.9 كما هو وارد في الجدول السابق مقارنة مع السنوات السابقة. أعطى هذا دعماً لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وانطلاق مسار محلي متمكن فيه. فالمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية تعطي نبذة عن ديناميكية مخطط الإنعاش الاقتصادي في تواجد اللائقين والعوامل المعرقة.

نجد أن الوضعية المالية والنقدية تحسنت وتدعمت الخزينة باحتياطات هامة من العملة الصعبة عندما نقارن الميزان التجاري لهذه الفترة نجد لها تجاوز الميزان التجاري لعام 2002 بالضعف. هذه المؤشرات وأخرى لم نذكرها جعلت النمو لعام 2003 يحقق معدلاً المذكور سابقاً فلقد تراجعت البطالة والتضخم.

"إن النمو الاقتصادي ارتبط بصفة متزايدة بالأسس الإستراتيجية من أجل تناسق أكبر وتعميق نشاطات السلطات العمومية واستمراريتها. إن النمو الذي به برنامج إنعاش النمو الاقتصادي قد عاش من تفتيت كبير للعمليات دون أن تكون المشاريع الهيكلية التابعة للمنشآت القاعدية والتي تستحوذ على أكثر من 40 % من تخصيصات الميزانية"¹.

عملت الدولة تبعاً لنصائح المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي إلى زيادة النفقات العامة يؤخر دعم الاستثمار والادخار من خلال تحضير الطلب، الأشكال والمشاريع أخرى مما لا يفوتنا التنويه بضعف الاقتصاد الوطني الذي اعتمد في مجمل على أمرين:

- المديونية الخارجية

- الإيرادات البترولية

الواقع الاقتصادي الوطني يتطلب فهم متطلبات النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يلزمه تحويل الوفورات المالية المتأتية عن الأمرين السابقين إلى كفاءات إنتاجية واستثمارية وديناميكية في رأسمال، حيث استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لعام 2003 ليس بالأمر المضمون مستقبلاً مما يستدعي ترقية النسيج الاقتصادي الجزائري إلى الدولية عبر التنافسية.

من ميزات الاقتصاد الوطني لعام 2003 نجد نمو قطاع المحروقات، ضعف مرونة الهياكل الاقتصادية، انحصار القطاع الصناعي منذ سنوات وتلك المساهمات القطاعية في مجموع القيم المضافة.

¹CNES rapport sur la conjoncture 2003 p7

إن التقديرات المتوقعة من السلطات المعنية كانت أقل من المحققات في معظم الأوقات وقد أثرت معدلات نمو في بقاء العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بلدان آسيا، اليابان، دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، فنزويلا، البرازيل، المكسيك، روسيا) كلها وأخرى على اقتصادنا، لما حققته من معطيات ومؤشرات اقتصادية على النمو الاقتصادي الوطني والأفريقي فلهذا الأخير حقق معدلا 4.5 % من مسببات هذا الوضع تحسن وتيرة التجارة العالمية رغم الظروف الاستثنائية الطارئة.

وصل سعر البترول عام 2003 إلى 34 دولار للبرميل (أعلى) منذ نهاية المرحلة الأولى لتلعب بذلك منظمة الأوبك دور في تسيير وإدارة الظرف رغم تنافسية الدول غير الأعضاء المنتجة مما جعل سعر البترول يتراوح عند متوسط قدر ب 28.9 دولار للبرميل. حسب تقرير سنة 2003 للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي بلغ احتياطات الصرف 32.9 مليار دولار لتتخفص ديون الجزائر من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار. في نفس العدد جاء بأن مواصلة التزايد العالمي للطلب والزيادة في سعر البرميل كانت المعايير الأساسية التي مكنت بتسجيل تطور إيجابي طيلة سنة 2003 ولإيرادات التصدير بتسجيل مستوى يفوق مستوى سنة 2002 بنسبة 32.4 % . بمتوسط سعر البرميل قدره 28.9 % في سنة 2002 أي نمو قدره 3.7 دولار.

بلغ عرض البترول حسب منظمة لأوبك للجزائر عام 2003 ما قدره 1.134 مليون برميل يوميا (متوسط) بسبب ارتفاع الصادرات نجد أن الميزان التجاري حقق فائضا في حين يظهر كذلك تزايد الواردات عن عام الماضي. بلغ معدل النمو 6,8 %.

في سنة 2003 تأكد وكم من مرة سبقت أن لتغيرات أسعار البترول أثر جد كبير على تغيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية "نسبة نمو الاقتصاد الوطني خلال هذه السنة تشكل عامل ارتياح خاصة وأنها تعكس أيضا المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية عن طريق نفقات الميزانية المخصصة للتجهيزات في قطاع الأشغال العمومية والري والفلاحة . إذا كان لا بد من الابتهاج بهذا النمو، فتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن الحركية الاقتصادية الجديدة لا تزال جميع التخوفات

والشكوك حول الآفاق طويلة المدى¹. وما عملية تحقيق نمو مستدام وقوي إلا صنيع عن :

- استكمال الإصلاحات
- تأطير النشاط التجاري وكافة المعاملات التجارية
- ضمان وتسهيل مشاركة المتعاملين المحليين والأجانبين في الإنعاش
- دعم المخططات
- التنويع القطاعي من التحكم الراشد في مبيعات المحروقات.
- دعم كافة أنواع التنمية (البشرية، المستدامة...)
- الاهتمام بالشغل والتشغيل
- مكانة الفقر
- خلق مناخ الاستثماري آمن
- منظومة بنكية ومالية فعالة

في سنة 2004 دعمت الفورة النفطية الهائلة عملية الإنعاش الاقتصادي فجعلت ميزان المدفوعات يتحسن، المديونية تخف، سعر صرف صامد أمام تقهقر الدولار، الاستثمارات مدعمة وبرامج سكنية ضخمة.

كما حفز الظرف السنوي هذا الحكومة للدخول في مناقشات وحوار حول التخلص الكلي أو لجزء كبير ديونها من مع نادي باريس ونادي لندن تحت إشراف إلى FMI .

تميز الاقتصاد الوطني بإيجابيات فالسليبيات لم تنفك تتزايد مثل الضغط الاجتماعي، المطالبة بالرفع من الأجور، إضرابات في بعض المراكز الحساسة للاقتصاد و عودة التضخم إلى معدل 4.7 % .

لقد حافظ للنمو الاقتصادي لهذا العام على وتيرة الأمان السابقة . تحسن الوضع النقدي والمالي بكثير جعل الحكومة تخوض مشاريع كبرى مثل برامج السكن.

كل هذا الارتفاع في سلم الرخاء تسبب فيه الفورة النفطية القفزة الهائلة لأسعار البترول. عملت الحكومة على دعم النمو الاقتصادي عبر عدة وسائل وأدوات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحة وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، محاولة بهذا تحسين مداخلها متفادية بذلك الاقتصاد و ساعية بكافة جهودها للاستفادة من الظرف الريعي للدخول في ظرف غير ريعي

¹CNES Rapport 2003 p158 (ex référence)

تدرجيا. تدل كل المعطيات الرقمية على استعادة الاقتصاد الوطني عافيته واستقرار الاقتصاد الكلي من خلال بواذر دعم النفقات وحفز الاستهلاك.

الوضع المالي الوطني استفاد كثيرا من المستجدات الظرفية حيث أصبحت التوازنات المالية الكبرى قوية وتوسع الادخار إذ أن أسعار البترول على أنواعه بقيت في القمة . ضف إلى ذلك فالمستجدات الدولية لا تتوقف ساعة، حيث أن أهم الدول تختص بالتأثير في الاقتصاد العالمي بسبب حفز نموها وطلبها المتزايد على المواد الأولية كالبتترول. المحققات الرقمية لاقتصادنا أعطت فرصة لتحسن :

- التشغيل

- السكن

- الاستثمار

- ترقية السوق العقارية

أدى تحسن المبادلات الدولية إلى قفزة نوعية في النمو الاقتصادي العالي. فمن أهم سلع التجارة الدولية نجد البترول الذي وصل الطلب عليه إلى مستوى السعر 34.20 دولار للبرميل (كمعدل). لما نتطرق إلى ضوابط الاقتصاد الوطني نجدها مشجعة ونقصد هنا:

- نسبة التضخم

- سعر الصرف

- نسبة الفائدة

من بين آثار الفورة النفطية الهائلة لعام 2004 على اقتصادنا نحصر مايلي:

- حساب جاري موجب جدا

- تراكم احتياط الصرف

- سعر صرف مستقر

- رصيد مالي للخزينة مستر

"يبدو أن العامل المرتبط بتحسين ظروف السوق الدولية للمحروقات يمارس تأثيرا قويا على تماسك واتجاه المؤشرات الخارجية للجزائر. والدليل على ذلك فقد تم تسجيل تطورات على مستوى الواردات والتحويلات ونفقات التسيير للدولة تكاد تكون نفس الأهمية"¹.

¹CNES Rapport sur la conjoncture 2004 p19

لقد أحرزت الجزائر خطوات إيجابية متمركزة في أوائل الدول العربية الرائدة في مجال التصنيع وإقامة الصناعات الرأسمالية. كما أن آفاق النمو الاقتصادي لديها تحتضن حظ اليقين من ذلك بسبب الثروات الطبيعية والإمكانات الكفيلة مثلاً القوى البشرية المؤهلة إذا ما اضطلعت الحكومة برنامج تطوير المعارف والمهارات .

سنة 2005 تعتبر سنة الرخاء المالي، إذ يظهر ذلك مفصلاً في التحسن البارز من خلال المالية العامة والاقتصاد الوطني في مجمله. تعتبر الفترة 2000-2005 سنوات تحقيق الأهداف المسطرة من خلال البرنامج الخاص بالإنعاش الاقتصادي (PSRE)¹، فلقد مرّ النمو الاقتصادي بمعدلات مختلفة عبر السنوات والمذكورة سابقاً ليصل في هذا العام 2005 إلى معدل 5,3%.

هذا التحسن أعطى تحسناً نوعياً في انخفاض معدل البطالة الذي كان في عام 2001 يقدر بـ 28,4% ثم في 2003 قدر المعدل بـ 23,7%، أما 2005 فقد وصل إلى 15,3% منخفضاً بـ 2,5% رغم انحصاره في بداية العام حول 1%. نتائج 2005 إلى حتمية لما تم في عام 2004 من إنجاز وعودة الانتعاش القوي للاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

تم تحقيق صادرات وواردات من خلال المبادلات الخارجية بفائض للميزان التجاري قدر بـ 25,64 مليار دولار أي ما يعادل 1.880.921 مليون دينار حسب سعر الصرف المعتمد في هذه السنة نتيجة الميزان التجاري 21,8 مليار دولار هي محصلة صادرات مرتفعة والواردات بلغت 20,38 مليار دولار. انخفضت الصناعات التحويلية بـ 3,9% كمعدل شامل لمجمل الصناعات المحققة في الاقتصاد الوطني.

رغم هذا عرفت الوضعية نحو الخارج تحسناً لاحتياطات الصرف بـ 11,9 مليار دولار. كما عرفت الخزينة العامة تحسناً في رصيدها وزيادة صافية مقارنة بالعام الماضي. هذا الجدول عن رئاسة الجمهورية من موقعها على الانترنت يبرز أهم الأرقام الدالة على ظروف النمو الاقتصادي ما بين 2001-2005:

الجدول (III-27): مؤشرات اقتصادية كلية عن الاقتصاد الجزائري 2001-2005

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الخام	4235	4455	5149	6112	7130
مليار دينار جزائري	54,8	55,9	65,1	84,4	102,2
مليار دولار أمريكي					

2 - PSRE : Programme spécial de relance économique

- الأرقام المذكورة لسنة 2005 مرجعها رئاسة الجمهورية

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائي

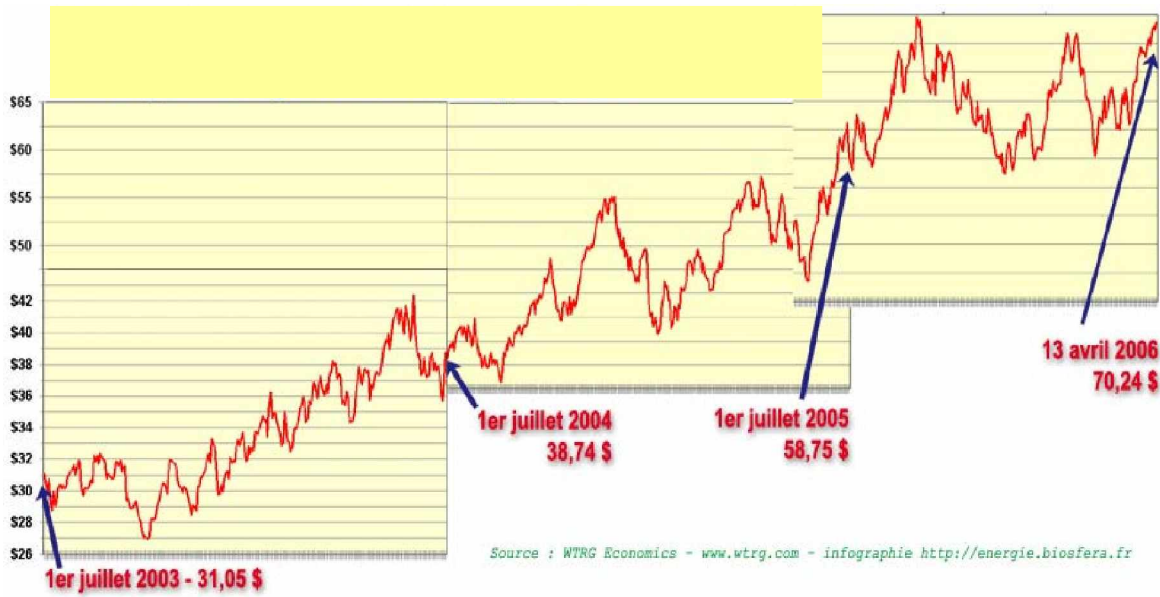
3150	2655	2093	1783	1775	الناتج المحلي الخام للفرد الواحد (دولار)
4.8	5.2	6.9	4.7	2.6	نسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي %
5.5	6.2	6.0	5.3	5.5	نسبة الناتج المحلي الخام (خارج المحروقات) %
5.7	6.2	6.0	5.3	3.9	نسبة الناتج المحلي الخام (خارج المحروقات و الزراعة) %
3.5	3.6	2.6	1.4	4.2	معدل التضخم سنويا %
32.7	32.6	30.5	31.1	27.0	الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي %
0.42	0.62	0.62	0.97	1.18	الاستثمار الخارجي المباشر (مليار دولار)
20.3	18	13.3	12	9.5	الواردات (مليار دولار)
42.1	32.2	24.5	18.7	19.1	الصادرات (مليار دولار)
21.8	14.2	11.2	6.7	9.6	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
16	11.1	8.8	4.4	7.1	رصيد الميزان الجاري (مليار دولار)
15.7	13.1	13	7.7	12.9	(بالنسبة للناتج المحلي)
-1.35	-1.87	-1.37	-0.71	-0.87	حساب رأس المال (مليار دولار)
57.1	43.1	32.9	23.1	18	احتياطات الصرف
27.7	23.7	24.3	19.1	18.1	مليار دولار على أساس أشهر الاستيراد
16.4	21.8	23.4	22.6	22.6	حجم المديونية
25.7	25.7	34.3	39.8	41.1	مليار دولار بالنسبة للناتج المحلي

5.2	6	4.7	4.5	4.6	خدمة المديونية
11.7	17.6	17.9	22.6	22.8	مليار دولار بالنسبة للصادرات %
15.3	17.7	23.7	25.2	27.3	نسبة البطالة
نسبة النمو القطاعي %					
3.5	3.3	8.8	3.7	-1.6	المحروقات
4	3.1	19.7	-1.3	13.2	الفلاحة
2.8	2.6	1.1	2.9	2	الصناعة
7.4	8	5.5	8.2	2.8	البناء و الأشغال العمومية
7.3	7.7	4.2	5.3	6	الخدمات

Source : www.elmouradia.com

يتلخص تحسن وضع المالية العامة في نمو إيرادات الميزانية. السلوك الملحوظ والتطور الظاهر في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2005 بقي في مجمله تحت تأثير العوامل الخارجية، فلقد عرف سعر البترول الخام برنت وكذا سعر بلند صحاري ارتفاعاً متواصلاً وهو أيضاً تحت تأثير عوامل اقتصادية على المستوى العالمي. وهذا الشكل يعبر عن الوضع السعري للبترول عام 2005:

الشكل (III-6): وضع سعر البترول الخام 2003-2005



Source : www.clean-auto.com/IMG/jpg/evolution_prix2003-2006.gpg

شهدت أسعار البترول العالمية تطورات كبيرة لم تعهدها السوق لترتفع، وهذا الجدول يظهر بعض الأسعار لخامات مختلفة ما بين عام 1995-2005 بالدولار:

الجدول (III-28): أسعار أهم النفط 1995-2005

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
بلند صحاري	18,2	21,85	19,07	14,5	14,83	24,45	24,5	24,62	26,64	34,05	51,28
البرنت	17,9	21,2	18,7	14,15	14,65	24,25	24,25	25,02	26,35	34,19	51,43
العربي الخفيف	18,03	20	19,23	12,4	13,83	24,98	23,2	22,46	23,18	29,83	48,2

Source: www.quid.fr

تخطى سعر البترول لخام غرب تكساس (WTI) حاجز الـ 70 دولار للبرميل ليتخطى سعر بترولنا معدل دولار 50، نغزي سبب هذا الارتفاع إلى الاستهلاك المتزايد، تسارع وتيرة السعر العالمي وتحسن وضعية النشاط الاقتصادي خصوصا في الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترتب على ذلك تقلص الطاقة الإنتاجية الفائضة للبترول الخام وزيادة معدل التشغيل في معظم مصافي البترول العالمي.

بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي عام 2005 نسبة 3,2% وتقرّر التوقعات بمواصلة هذه الوتيرة الإنمائية للسنوات الخمس القادمة رغم ما سيكون من عدم توافق في زيادة الطلب العالمي والعرض العالمي. هذا الظرف جعل الواردات تزيد بمعدل 11,2% لعام 2004، في حين زاد معدل الصادرات

بنسبة 16,13% خارج المحروقات، أما الوجهة عن أصل واردات ومنتجات صادراتنا فتتغير بحسب أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية وشكل الشركات المعتمدة.

كل المخططات في مضمونها وشكلها التي اعتمدها الجزائر هدفت إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي:

- تلبية الحاجات الاجتماعية المتنامية

- خطة إنفاق ومشاريع تنموية

في مجمل وضع اقتصادي يهيمن عليه قطاع المحروقات كعمود فقري غير قابل للتخلي عنه. استفادت الجزائر كثيرا من الفوائض المالية والتجارية المحققة على مدار سنوات إلى غاية اليوم، ودليل ذلك تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية محققة رقما قياسيا من احتياطي النقد الأجنبي مما دفعها إلى الإلحاح على التخلص من الديون الخارجية وخدمات الديون التي أهلكت كاهل الاقتصاد الوطني.

لقد أشادت مؤسسات دولية بتحسن الوضع الاقتصادي الوطني والاجتماعي، منها الـ FMI و COFACE و MEDEF معطين دلائل على حالة الرخاء المالي والاستقرار الاقتصادي وتوفر الإمكانيات كعامل محسن للأوضاع المستقبلية تحت طائلة جهود ضرورية.

بلغ الناتج المحلي الخام لهذا العام حسب المعطيات الاقتصادية لقصر المرادية حوالي 102,2 مليار دولار أمريكي (7130 مليار دينار)، أما الناتج المحلي الخام للفرد الواحد فقد بلغ 3150 دولار. تبرز معطيات التبادلات الخارجية وضعية حسنة منذ سنة 2000، مما دعم الاستقرار في المالية والاقتصاد الكلي. عرف "فائض مبادلات السلع والخدمات زيادة استثنائية قدرت بـ 111,5% بسبب ذلك التوسع والتحسين في الصادرات بمعدل 46% فيما يقابلها 5,3% حجماً وانخفاض جزئي للواردات الذي يقدر بمعدل ذلك بـ 10,2%¹.

تحسنت المديونية الخارجية كما أن الهدف الذي تستدعيه ظروف الدولة ومجهوداتها هو تقليص ذلك إلى أقصى الدرجات في السنوات المقبلة، لتهدأ معدلات الديون طويلة وقصيرة الأمد إلى معدلات أقل من سابقاتها. في سياق دعم الانتعاش البارز في المؤهلات المالية والاقتصادية، اعتمدت الجزائر عدة خطط وبرامج على المستوى المحلي والدولي، من الأمور الدولية توقيع اتفاقية تنمية التجارة وتسيير التبادل التجاري العربي مستهدفة الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية

¹. (بتصرف) Banque d'Algérie Rapport 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie, 16 Avril 2006, P:34.

الكبرى، أضف إلى ذلك محاولة تنويع مصادر الاستثمارات الأجنبية في كافة القطاعات وعدم الاكتفاء بقطاع البترول والغاز فقط، محققة نقلة نوعية في الوضع المحلي والصورة الدولية لها، أضف إلى ذلك استكمال معظم التشريعات الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد لجعل المناخ الاستثماري الجزائري أكثر جاذبية وثقة مثل ما ينتهج في القطاع البنكي من إصلاحات لأن عزمها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح حتمياً.

حققت أسعار البترول تهاباً قياسياً خلال هذا العام وصل فيه سعر "برنت بحر الشمال"¹ سقف 57 دولار للبرميل. اقتربت أسعار عام 2005 إلى 60 دولار للبرميل فأثرت سيكولوجيا على السوق العالمية رغم بعض التراجعات الطفيفة لكن بقي على العموم مدى الأسعار في الأعلى، إذ أن الطلب أخذ في الزيادة كما عرفنا سابقاً لعدة عوامل:

- الحوادث المتعددة المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية
- إعلان إغلاق فترويلا عن إغلاق مصفاة للصيانة
- تضاعف عوامل ظرفية
- استعداد دول منظمة الأوبك لرفع سقف إنتاجها

هذه العناصر كانت السبب في تحسن الوضع الاقتصادي الوطني من خلال تحقيق مداخيل جد معتبرة غير أن هذه الأخيرة يعاب عليها الأثر الحقيقي في الاقتصاد لضعف الدولار.

ظلت الجزائر منذ مدة وإلى غاية اليوم مستفيدة من ارتفاع أسعار البترول وتراجع أسعار الحبوب في السوق الدولية كونها من أهم المستوردين لهذه المادة حيث قدر متوسط سعر بترول الجزائر لشهر "جانفي" 2005 بـ 44,39 دولار للبرميل إذ كان متوسطه عام 2004؛ 38,85 دولار للبرميل².

في ظل هذه الأوضاع المحلية والدولية أعد البنك العالمي توصيات يحذر فيها من الأزمات المفاجئة من خلال تقريره السنوي لعام 2005 حيث أبرز بأن التدفق المالي الحالي لبلدان الجنوب والجزائر واحدة منها لا يعبر عن الأمان الكافي من حدوث صدمات مفاجئة على المدى المتوسط بهذا التغيير يحذرنا من وقوع ما يسمى "بالعلة الهولندية" والذي أسميها بالعلة البترولية مبرزا أهم العوامل المؤثرة التي تجدد عنها:

¹. مؤشر البرنت الأمريكي في بورصة نيويورك.

². جريدة الخبر، "النفط الجزائري يفوق 57 دولار للبرميل"، الصفحة الاقتصادية 06-04-2005، ص: 6.

- تقلبات سعر الصرف
- تقلبات نسب الفوائد
- اختلالات موازين المدفوعات
- اختلالات في الميزانية
- حالة الدولار الأمريكي
- عتبة الاحتياطات المالية من الدولار
- وضع أسعار البترول

فبقدر ما حققت البلاد من رفاه ورخاء مالي واقتصادي .يبقى ما حققته في عام 2005 والسنوات السابقة من نهج لإنعاش الاقتصاد غير كافٍ لأنها لم ترتقِ إلى دعم القيمة المضافة الوطنية في حجمها من إنتاج و سلع تنافسية دولية ذات ميزة نسبية. كل ما يحصل هو ذات الجهد السابق مع بعض الزيادة في الإنتاج في المحروقات أكثر من القطاعات الأخرى، الشيء المتغير في أرقامها المضخمة. لهذا يعرف الاقتصاد الجزائري جهداً لتنويع مصادر الدخل والتمويل مع تقييد الاستدانة واللجوء إلى سوق الرأسمال الدولي لكن النتيجة المحققة لا تبعث قطعاً على الارتياح. خاصة أنها مقيدة بعوامل تتسم بالتغير الدولي السريع، فلهذا النمو الاقتصادي الحاصل وحسب التقديرات يتواصل على المدى القصير أو المتوسط لسنا بأحسن حال مما يستوجب جهوداً نوعية لتنويع دعامة الناتج المحلي الخام.

في خطاب رئيس الجمهورية خلال أشغال المؤتمر 32 للمنظمة العربية للعمل كشف عن تراجع المديونية الجزائرية من 40 مليار دولار عام 2000 إلى 19 مليار دولار عام 2004 لتصل عام 2005 إلى 16,4 مليار دولار بالنسبة للناتج المحلي الخام.

تم إطلاق برنامج الدعم الاقتصادي ودعم النمو منذ عام 1999، حيث سجلت البلاد نقلة نوعية في المحققات الفعلية نسبة إلى التوقعات في كافة مؤشرات الاقتصاد، فلقد وصل الغلاف الحالي المعتمد لدعم النمو الاقتصادي ما بين عام 2001 و 2004 "7 ملايين دولار"¹.

هذه الجهود لم تثني عجز الاقتصاد من استيعاب الموارد المالية المحققة والموجهة لغياب الحكم الراشد وتلك المخططات الدقيقة للمشاريع خصوصاً خارج قطاع المحروقات، مما دفع القائمين على دعم النمو إلى جعل هدفهم الأساسي في 2005 بجدية مخطط الإنعاش الاقتصادي بدليل ما تم

¹. جريدة الخبر، "أين تذهب أموال نفط الجزائر؟"، الصفحة الاقتصادية 25-06-2006، ص: 11.

استيراده ونجاح قطاع الفلاحة والصناعة في الخروج من التوقع رغم "التواضع المعبر عنه في أرقامه"¹.

حسب المدير العام لشركة سوناطراك حققت الجزائر 45 مليار دولار كرقم أعمال بكل فروعها لهذا العام. في حالة بقاء الأسعار على نوعية الفورة البترولية الحالية للعامين المقبلين يمكن تحقيق أن تعرف عائدات الجزائر أرقاما قياسية مما يحفز الشركات على تنويع مواقعها محليا ودوليا وتنويع محفظة أعمالها.

جاء هذا الحديث في المصدر المذكور أسفله مبينا كافة الوضع المالي والاقتصادي للجزائر في أرقامه مبرزاً بأن الباحثين في الميدان أكدوا على تقرير وتقييم الوضع الحالي من خلال الحقائق الفعلية والمتطلبات الحتمية الكفيلة بإعطاء رقم عن النمو الاقتصادي الفعلي.

عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول الظرف الاقتصادي لعام 2005 أظهر بأن التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي عرفت تحسناً مماثلاً لضخامة السعر البترولي المرتفع الذي فاق حدود 50 دولار للبرميل - (سعر بلند صحاري الجزائر 44,6 دولار للبرميل في نهاية جوان 2005، في حين وصل 34,2 دولار للبرميل في نفس الفترة من عام 2004) -.

المبادلات التجارية الخارجية وصلت في رصيد الميزان التجاري رقما جيدا لقيمة الصادرات المعروفة كما أن رصيد الخزينة حصل كذلك على فائض، في هذا الوضع عرف الدينار الجزائري تراجعاً نسبة للأورو بـ (- 7,9%)². "احتياطات المحروقات بقيت في نفس مستوى عام 1979، مدى حياتها يبقى 40 سنة بالنسبة للغاز و 30 سنة بالنسبة للبترول"³.

هذا الوضع الإنتاجي الممكن للجزائر مستقبلاً يعطينا توصية على ضرورة الاجتهاد لإيجاد بدائل مستقبلية عن قطاع المحروقات الذي حقيقة جعل من اقتصاد البلد يتحسن جداً ولكن دوام الحال من المحال.

¹. يمكن الاطلاع على الأرقام على موقع الديوان الوطني للإحصاء والمجلس الوطني الاقتصادي الإجمالي.

². Le journal Liberté Economie du 25 au 31 Janvier 2006, « Une note du Ministère des finances, la conjonction au premier semestre 2005 », p : 7.

³. Le journal Liberté Economie du 01 au 07 Février 2006, « Sonatrach a réalisé une recette à l'export de 39 milliards de dollars », p : 8.

مقارنة النمو الاقتصادي الحالي عن ذلك منذ عشرية نجده مفارقا جدا، هذه المعدلات الحالية والاستثنائية ما هي إلا ثمرة ظروف وعوامل خارجية أي أن المعطيات الاقتصادية الأساسية والنسيج الإنتاجي الفعلي ليس هو ذلك الحافز إلى النتائج المذكورة في كافة التقارير التشخيصية للوضع الاقتصادي الوطني. "أربع دول: فترويل، إندونيسيا، إيران ونيجيريا تنتج حاليا أقل من حصصها المحترمة، بيد أن باقي الدول: الجزائر، الكويت، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية وقطر فوق ذلك"¹.

نصل إلى أن سلوك الجزائر دافعه الضرورة الاقتصادية وتعهدات الحكومة بتفعيل النشاط الاقتصادي والقضاء على الوضع الاجتماعي الرديء من خلق عمل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، هذا يستدعي أموالا هائلة ولم يكن لدى الجزائر كباقي الدول التي هي في نفس الحاجة للاستثمار هذه الفرصة البترولية السامحة مما خلق كل فرص الحظ المالي الوفير لعام 2005.

عندما نطلع على بعض تقارير مؤسسات دولية مختصة في تحليل الظروف الاقتصادية للبلدان نجد أن FEMISE² قدر الوضع الاقتصادي الجزائري لهذا العام بالتأخر وغير المضبوط والمضمون لعدم أهلية القواعد والضوابط والمحقات الاقتصادية نسبة إلى تلك البلدان المجاورة أو التي قورنت بها، حيث أبرز في تقريره لعام 2004 و 2005 أن البلاد لم تلعب الدور الحقيقي في الانفتاح بنفس المستوى لشركائها في حوض البحر المتوسط رغم أجندة الإصلاحات والإنعاش المبرمجة على كافة الأصعدة.

أكد وزير المالية أمام المجلس الشعبي الوطني أن صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع ملحوظ، فقد بلغت في نهاية شهر سبتمبر من عام 2005؛ 1.842,7 مليار دولار ويتوقع عام 2006؛ 3.000 مليار دولار في نفس الشهر لتعرف الاحتياطات الخاصة للصرف مستوى 56,3 مليار دولار نهاية ديسمبر 2005.

هذا أدى بالحكومة إلى دعم نفقاتها بكافة أنواعها مؤكدا على استمرارية الحكومة اعتماد السعر المرجعي في إعداد قانون المالية، 19 دولار للبرميل والتحكم في معدل التضخم في حدود 3,5% نتيجة التسيير الحذر للسياسة النقدية لبنك الجزائر مع استقرار سعر الصرف في حدود 74 دينار للدولار الأمريكي.

¹. Le journal El Watan page de l'économie du 18 Octobre 2006, « Le marché pétrolier perturbé », p: 7.

². FEMISE : Forum Euro-Méditerranéen des Instituts économiques.

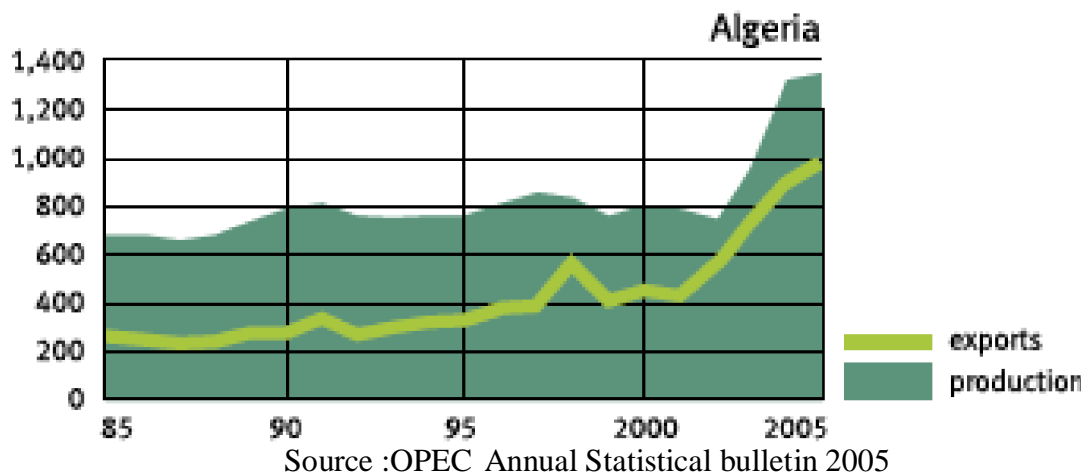
الجزء الثالث: النمو الاقتصادي الجزائري

إن النمو الاقتصادي الجزائري الحاصل والمحقق على مدى خماسية مضت جاء بسبب النمو الذي عمّ القطاعات الاقتصادية الجزائرية الأساسية مما جعلها تتخذ قرارات في كل فرصة ساحة أن تؤهل الاقتصاد الكلي الوطني وتسرع عملية النمو. إذ عرف حال الجزائر تطورات إيجابية في كافة المجالات من بينها التنمية الريفية التي عانت التهميش والحرمان على مدى خطط سبقت إذ كانت غائبة كلية عنها ولكن منذ تحسن الظروف إثر ظروف ذكرت سابقا سمح للجزائر بتوفير شروط مواصلة التنمية لكن الشيء الذي يبقى غائبا هو الفهم الحقيقي لضرورات النمو الاقتصادي والعمل على إحداثها فعليا في الواقع.

مثلا التحسين من مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات الأخرى خارج المحروقات. قد يقرأ في تجاوز المليار دولار أمريكي لعام 2005، من استثمارات أجنبية كمؤشر إيجابي لكن أين توجهت؟

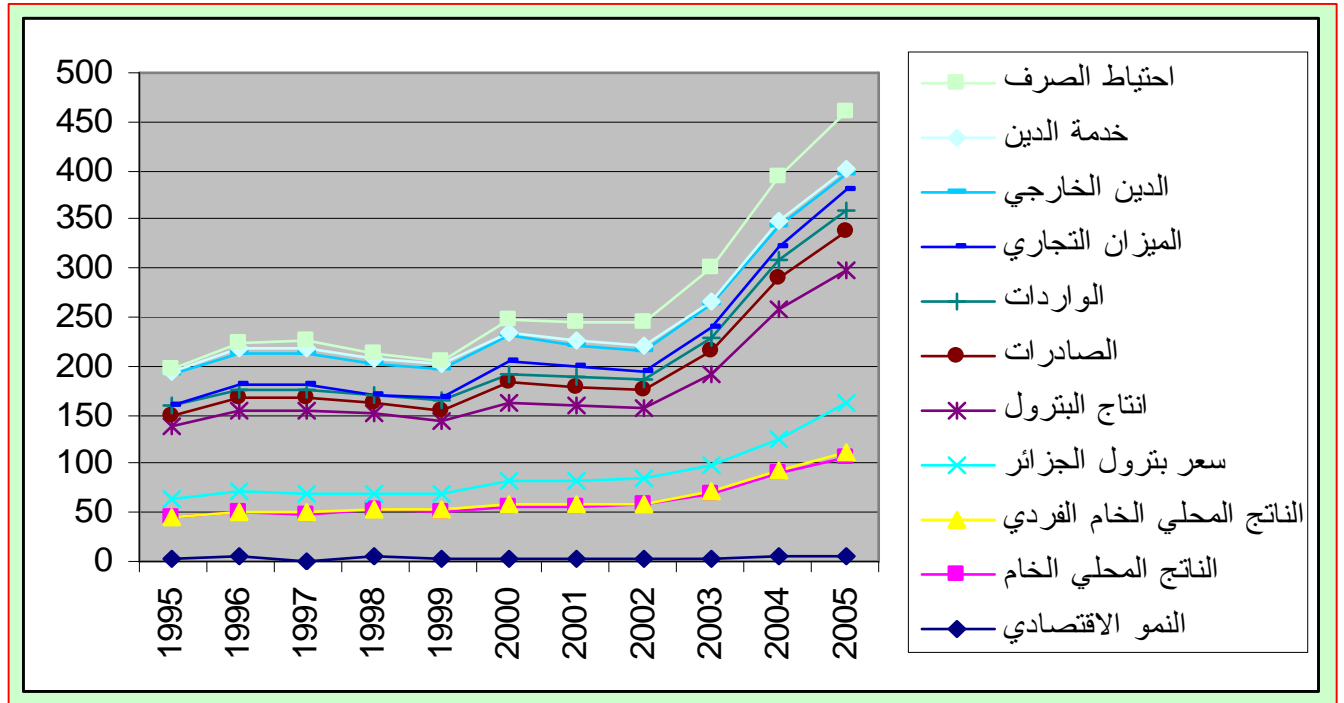
حسب بعض التقارير بيّنت أن الاستثمارات الأجنبية توجهت نحو قطاع تحلية مياه البحر والسياحة وأخرى، وكما تدعم الوضع الإنتاجي الوطني بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار مشاريع برنامج MEDA، من إنشاء محطات كهربائية وغير ذلك. كل ما وقع وما سيقع مستقبلا الأصل فيه التطورات العالمية من ارتفاع أسعار البترول حقيقة قارة، وقد تحسن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بسبب ما عرفه البلد من تحسينات بسبب ذلك الإنتاج البترولي و العرض المتوافقين وفق الظروف الحاكمة لذلك من اجل تلبية الطلب العالمي المتزايد و هذا البيان يعطي نظرة عن الواقع الإنتاجي البترولي الجزائري 1985-2005:

الشكل (III-7): إنتاج وعرض الجزائر من خام بلد صحارى 1985-2005



يمكن إجمال ما سبق من ملاحظات، استنتاجات وظروف في البيان الموالي الذي يعطينا صورة عن الفترة 1995-2005:

(III-8): ب الشكل يان أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر 1995-2005



المصدر: من إعداد الطالب - الأرقام عن عدة هيئات محلية ودولية رسمية

معطيات سنوات 1995-2005 أبرزت ما مدى قوة النسيج الاقتصادي الجزائري وكفاءته من خلال تحسينات نوعية وكمية في جهة وصنف في جهة أخرى، وكل الدلائل الاقتصادية المحلية والدولية تؤكد ذلك. هذا يستدعي الواقعية وتحقيق اندماج اقتصادي فعلي. رغم ما عرفته البلاد من وضع أمني عكر تحسنت وتيرة النمو الاقتصادي فخفضت الديون، وقد فاقت عتبات التوقعات ما بين عامي 2002 و 2006، إلا أن الرخاء المالي يوجب تحديات مستقبلية وأي تسيير غير راشد لهذه الموارد سينعكس في المدى المتوسط بالسلب على النمو الاقتصادي مما يستوجب تطوير القطاع الخاص المنتج، الامتناع الفعلي للبطالة والتنويع الإنتاجي أضف إلى ذلك اكتساب الميزة النسبية. عموما على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعطي تشخيصا حقيقيا عن الوضع الاقتصادي للوطن فما تطورها البارز عبر السنوات التي درست إلا دلالة عن الإمكانيات الفعلية الحقيقية لاقتصادنا حيث توقع صندوق النقد الدولي نسب نمو الناتج المحلي الخام لسنة 2006 بـ 4,9% أي أقل من السنة الماضية ولكن على كل حال مرضي، كما كشف التقرير أن الناتج المحلي

الخام أي مؤشر الثروة داخلي وخارجي أو الدال على الوضع سيريز ذلك التوازن الإنمائي للإصلاحات المنتهجة من طرف الجزائر بسبب سوء توزيع الثروة والدخل كالأجور والرواتب. حسب ما عرفناه نجد أن النفقات الحكومية تمثل 27% من الناتج المحلي الخام كما أن هناك تحسن في ارتفاع احتياطي الصرف المذكور سابقا فإنه سيصل عام 2006 إلى 80 مليار دولار و 105 مليار دولار عام 2007، كما أن العملة الوطنية مازالت في تدهور عن القيمة الفعلية، كما سيقدر على الواردات ارتفاعاً لتوسع استهلاك السلع الرأسمالية الغذائية. الشيء الأكيد أن الجزائر دعمت استقرار اقتصادها الكلي بأكثر جدية منذ 2000 إلى 2005 محققا ما ذكر من أرقام غير قادرة على تحقيق فورة إنتاجية نوعية حقيقة مغايرة للمكتسبة تمكنها من امتلاك دعامة اقتصادية متعددة الإنتاج تعطيها الفرص لمواصلة النمو الاقتصادي الإيجابي وتدخل صرح المنظمة العالمية للتجارة وكذلك شراكات جهوية بقوة.

النمو الاقتصادي المعروف حاليا هو وليد عدة معطيات محلية ودولية، المحلية نجدها في برنامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، التحكم في التضخم ودعم الوضعية المالية الخارجية ومصادقية المالية العامة. التراكم الحادث منذ مدة أبرز الوضعية المالية القوية للبلد إذ أن احتياط الصرف الرسمي بلغ 56,18 مليار دولار نهاية سنة 2005. في إطار ذلك عملت الحكومة على التخلص من الدين الخارجي على المدى المتوسط والبعيد. اندرج هذا وحدث إثر الفوائض المتطورة في ميزان المدفوعات منذ 2000 والمتواصلة إلى ما بعد 2005. لكن إلى متى؟

تحسن الدفع المسبق للديون التي أعيد جدولتها في شروط صعبة بسبب ظروف أصعب مرّت بها البلاد، ويجب وضع خط أمر تحت أهم عنصر وعامل هو التسيير الحسن والراشد للموارد المتأتية من إيرادات المحروقات، لكي تخرج البلاد من التبعية الكبيرة لسلعة البترول و مشروعية المنظمات الدولية.

خلاصة القول حول الاقتصاد الجزائري، منذ أمد بعيد وبالأخص المدة الأخيرة عرف وضعية مالية واقتصادية حسنة جدا في وتيرة النمو الاقتصادي وتلك المؤشرات الاقتصادية التي هي نتاج وضع خارجي أكثر ما هو داخلي.